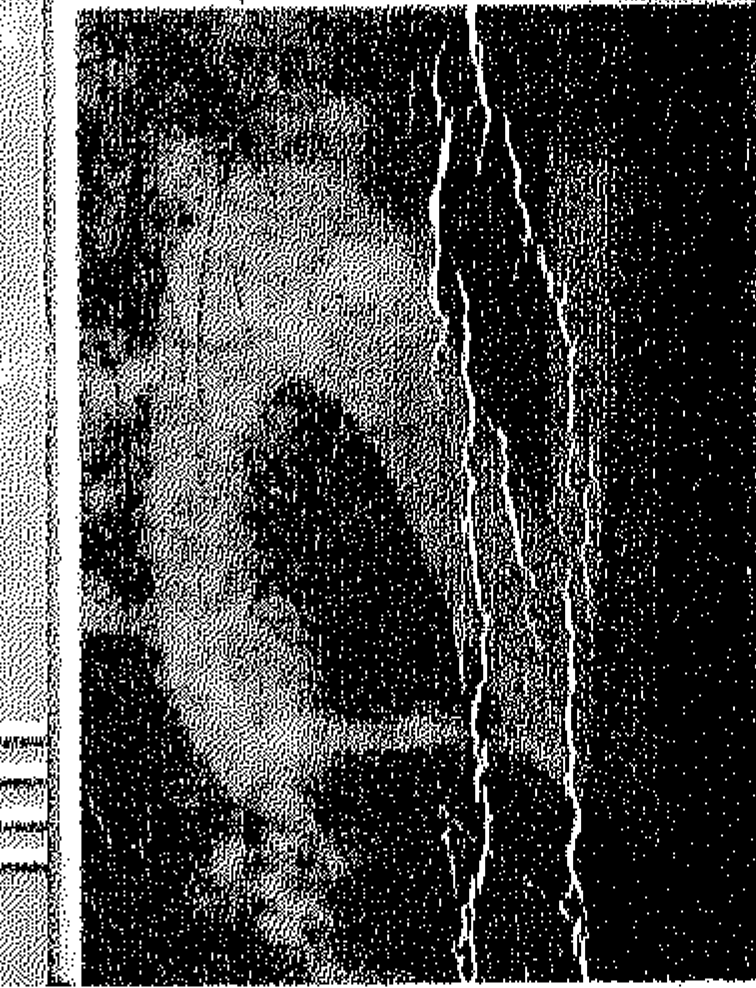
مهرجان القراءة للجميع مكتبة الأسرة 2002

# د . عبد المنعم سعيد



الأعمال الفكرية

# صراع الحضارات أو «العولمة»

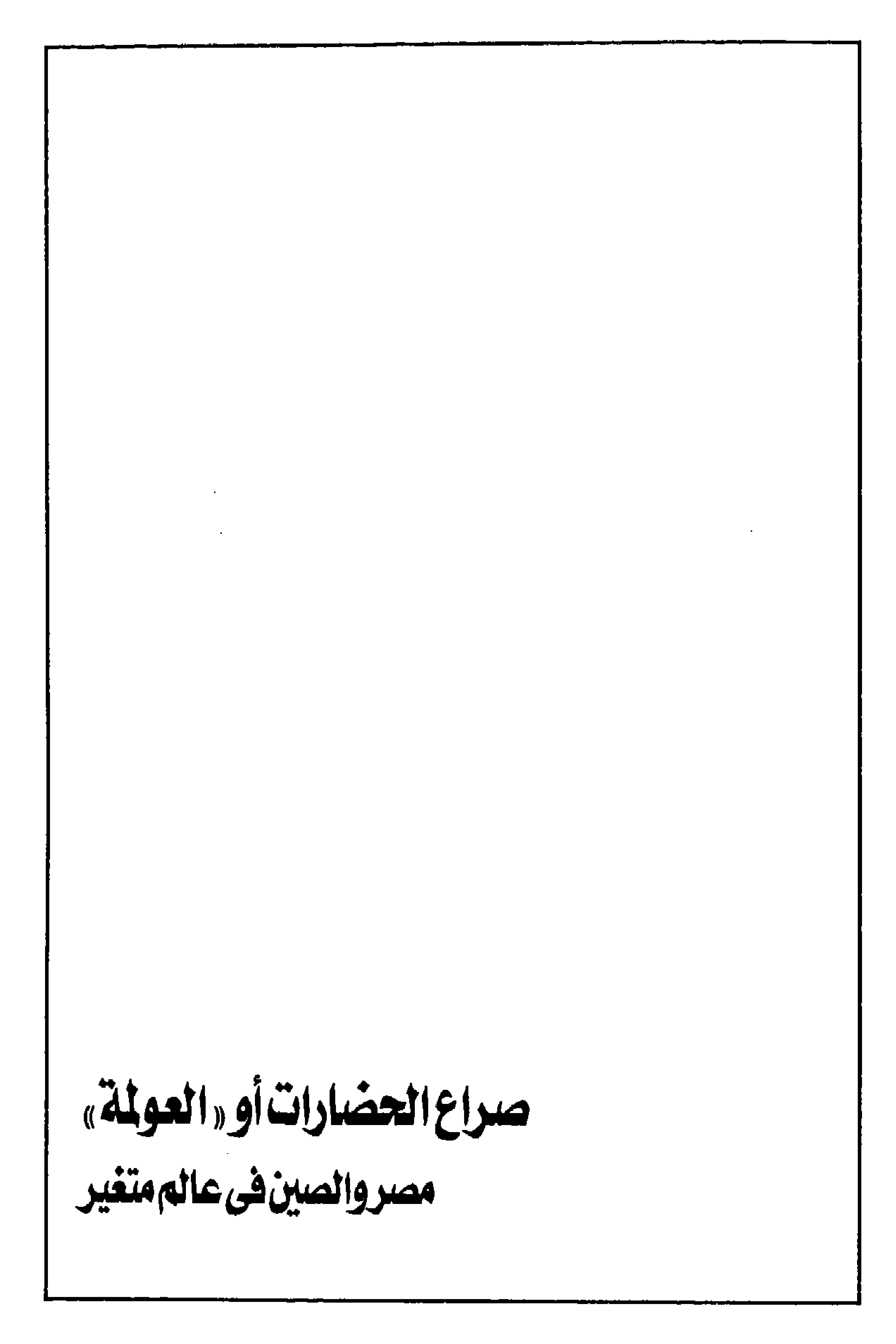




اهداءات ٢٠٠٤

أسرة المخرج / إبراهيم الصحن

القاهرة



# صراع الحضارات أو «العولمة»

## مصر والصين فى عالم متغير

لوحة الغلاف للفنان: صلاح طاهر

بدأ الفنان الكبير صلاح طاهر طريق الرسم والتلوين أكاديميًا كلاسيكيًا فى الثلاثينيات يحاكى الطبيعة ويتغنى بروعتها وجمال الشكل الإنسانى فى مختلف الأوضاع، لكنه سرعان ما اتجه إلى الأعماق ليخاطب أرواحنا بالتحوير والرمز والإشارة ويكشف أغوار النفس والأحاسيس.

ويميل الفنان صلاح طاهر فى أعماله إلى مبدأ الإضافة أى إضافة التطور والتجديد وتأكيد قدرته على الفكر الفنى دون استبعاد كامل لعنصر التشويق وله أيضًا قدرة نوعية على التنظيم والخلق والدلالة الفلسفية العالية.

صبرى عبدالواحد

# صراع الحضارات أو «العولمة»

## مصر والصين في عالم متغير

د. عبد المنعم سعيد




# مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢

## مكتبة الأسرة

## برعاية السيدة سوزان مبارك

### سلسلة الأعمال الخاصة

صراع الحضارات أو «العولمة»
مصر والصين فى عالم متغير
د. عبدالمنعم سعيد

الغلاف
والإشراف الفنى:
الفنان : **محمود الهندى**
الفنان: **صبرى عبدالواحد**
المشرف العام :
**د. سمير سرحــان**

**الجهات المشاركة :**
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقـافـة
وزارة الإعـلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
وزارة الشـباب
التنفيذ : هيئة الكتاب

## علي سـبيل التقـديم :

نعم استطاعت مكتبة الأسرة باصدراتها عبر الأعوام الماضية أن تسد فراغا كـان رهيبًا فى المكتبـة العربيـة وأن تزيد رقـعة القـراءة والقـراء بل حظيت بالتـفـاف وتلهف جـمـاهيـرى على إصدارتهـا غير مسبـوق على مستـوى النشر فى العالم العربى أجمع بل أعـادت إلى الشارع الثـقافى أسماء رواد فـى مـجالات الإبداع والمعـرفـة كـادت أن تنسى وأطلعت شبـاب مـصـر على إبداعـــات عــصــر التنوير ومــا تلاه من روائع الإبداع والفكر والمعرفة الإنسـانيـة المصـرية والعـربية علـى وجـه الخصـوص ها هى تواصل إصداراتها للعام التاسع على التوالى فى مختلف فروع المعرفة الإنسانيـة بالنشر الموسوعى بعد أن حـقـقت فى العامين الماضيين إقبـالاً جماهيرياً رائعًا على الموسوعات التى أصـدرتها. وتواصل إصدارها هذا العام إلى جانب الإصـدارات الإبداعـيـة والفكرية والدينيـة وغيـرهـا من السلاسل المعـروفـة وحتى إبداعات شبـاب الأقـاليم وجـدت لها مكاناً هذا العـام فى **«مكتبـة الأسرة»** .. سوف يذكر شباب هذا الجـيل هذا الفضل لصاحبته وراعيته السيدة العظيمة/ **سوزان مبارك**..

**د. سـمير سرحـان**

# تمهيد:

## « صراع الحضارات » أو « العولمة »

# «صراع الحضارات» أو العولمة»
# مصر والصين وعالم متغير

الوظيفة الأساسية للعلم الاجتماعى هى محاولة فهم الظواهر المختلفة المتعلقة بالبشر والجماعات السياسية المختلفة. وهى تتم من خلال أدوات معرفية للتعرف على الظاهرة وجمع المعلومات حولها، ومن بعدها تبدأ عملية التفسير من خلال نظريات أو رؤى تفسيرية تربط الأحداث بالعلاقات. وإذا حدث ذلك، فإنه يمكن الانتقال بعدها لوضع السياسات التى تعظم المصالح، وتحقق المنفعة، وتدفع الضرر. وباختصار، فإن عملية الفهم تمر عبر مراحل، هى التقرير الذى يعرف الأبعاد المختلفة، والتفسير الذى يربط الأبعاد والعلاقات والأحداث فى أنساق معينة «مفهومة»، وأخيرًا التدبير الذى من خلاله تتحدد الخيارات المختلفة للعمل والحركة، وتغيير الأوضاع من حالة إلى أخرى.

ومنذ نشبت أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وتم تفجير مـركز التـجارة العـالمى فـى مدينة نيويورك، ومـبنى البنتاجـون فى واشنطن، ومـاتلاها من الحـرب فـى أفـغـانسـتـان، والحـرب ضـد الإرهاب بوسائل متنوعة، وانهيار حركة طالبان، والناس حيارى فى فهم ما حدث. ووسط الدهشة الشديدة من تتالى الأحداث وتتابعها السـريع، حدث البعث الفورى لنظرية «صدام الحضارات» التى كان عـالم السـياسـة الأمـريكى صـمـويل هنتـجتـون قد روج لهـا خـلال التسعينيات. فالمشهد الملتهب بالنار للطائرات المتصادمة مع أبراج مركز التجارة العالمى كانت التجسيد الحى والمادى لصراع مروع بين جماعات بشرية مختلفة بالعقيدة والحضارة والدين. أو هكذا بدا المشهد للعين التى تأخذ بظواهر الأمور وليس جوهرها، وتشغلها الشـجـرة عن الغـابة الكثـيفـة من ورائهـا. ومع بزوغ نظرية صـراع الحضارات مرة أخرى، كان طبعـيًا أن يثور جدل أو حديث حول «العولمة» والذى جرى لها، ،عما إذا كانت نهايتها قد حلت، أو أنها لم تكن هنـاك على الإطلاق، ومـاشـاهده العـالم طوال التـسـعينيـات لم يكن إلا أضـغـاث أحـلام. ومـا بين هذا وذاك ثارت أسـئلة كـثـيـرة، ومـحـاولات للفهم، تعنى بالعالم الإسـلامى، وأسباب ظهور وسقوط حركة طالبان التى شغلت الدنيا فـى أول الأمر، ثم بعد ذلك انهارت انهيارا غير متوقع.

إن هذا الكتـاب هو مـحـاولة لفـهم مـا جـرى فـى الدنيـا خـلال الشهور الماضية، من خلال أربع مجموعات من المقالات التى نشرتها فى صـحـيـفـة الأهـرام، ومـجلة الأهرام العـربى، ومـجلة الأهرام

الاقتصادى خلال الشهور الستة التى تلت أحداث الثلاثاء الدامى فى الحادى عشر من سبتمبر. المجموعة الأولى حاولت أن تطرح للمناقشة تطبيق نظريتى «صراع الحضارات» و «العولمة» على الأحداث، ومدى فاعليتهما فى فهم ما جرى. المجموعة الثانية ذات صبغة تطبيقة، وتتضمن بعضا من التدبير والتوجيه للسياسات، من خلال فحص الحالة الصينية والمصرية، والمقارنة بينهما من حيث قدرتهما على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية. المجموعة التالية ذهبت إلى محاولة تفسير ظاهرة انهيار طالبان، والظاهرة الإسلامية من خلفها بحيث تنتهى من التخصيص إلى التعميم فى الحالة. وأخيرا المجموعة الرابعة التى حاولت لفت الأنظار إلى تحديات جديدة، وقديمة أيضا لا يزال العالم المعاصر يطرحها علينا، أيا كانت نتائج أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

والله ولى التوفيق.

**القاهرة ٦ مارس ٢٠٠٢**

# الفصل الأول

## «صراع الحضارات» إلى «العولمة»

# زيارة أخرى لصراع الحضارات..!

## د. عبد المنعم سعيد

منذ بدأت حوادث الأزمة العالمية الراهنة فى الحادى عشر من سبتمبر الماضى بتدمير مركز التجارة العالمى فى نيويورك، ربما لم يتم استخدام تعبير بين الساسة والصحفيين والكتاب قدر «صراع الحضارات» وربما لم يتم استدعاء مؤلف إلى ذاكرة الحديث مثل ذلك المقال الشهير الذى نشره عالم السياسة الأمريكى صمويل هنتنجتون فى مجلة «فورين أفيرز» أو الشئون الخارجية فى عددها الصادر فى صيف ١٩٩٣ وكان عنوانه «صدام الحضارات». وجاءت هذه الشهرة الجديدة للمقال من قبل جماعات متفرقة متناقضة، كان منها من تحمس لها فى البداية من اليمين الغربى بألوانه المتنوعة وظل على حماسه لها حتى النهاية. أنها تعزل الغرب عن

باقى الحضارات الأخرى وتجلعه فريدا لم تعرف البشرية له مثيلا من قبل. كما كان منها اليمين الغربى الذى رآها تعبيرًا عن نوايا الغرب «الحقيقية» وتصديقا لرؤى تبناها منذ وقت طويل وهى أن الحروب الصليبية لم تنته بعد ولا تزال باقية معنا فى القرن الواحد والعشرين. وكان منها أخيرا مجموعة من الاعتذار يين - من بينهم عدد لا بأس به من الإسرائيليين - الذين استنكروا النظرية منذ البداية، ثم رأوا أن الأحداث أثبتت صحتها سواء فى نيويورك أو كابول أو فلسطين، أن الحضارة اليهودية المسيحية تقف فى جانب بينما تقف الحضارة الإسلامية على الجانب الآخر.

هذا البعث الجديد لنظرية صراع الحضارات بعد أن ساد الظن أنه تم التخلص منها بسبب «العولمة» الاقتصادية والاتصالية، وانتشار الدعوة إلى «حوار الحضارات» ، يستدعى زيارة أخرى لها، ليس فقط للتعرف عليها من جديد وسط النقاش الصاخب عن عالم ما بعد الحادى عشر من سبتمبر، وإنما أيضا لأن قدرا هائلا من الالتباس قد أحاط بها. وبداية، وبغض النظر الآن عن المضمون، فإن مقال هنتجتون يعبر عن منظومة فكرية من المقولات التى تسعى إلى تفسير الواقع وفهمه. ففى وسط الفوضى الضاربة فى العلاقات الدولية، ووجود الألاف من الأحداث اليوميةالهامة، وغير الهامة، والعنيفة، وغير العنيفة، فإن المرء يحتاج إلى «نظرية» أو «منظومة فكرية» تصنف ذلك كله، وتجعله قابلاً للقراءة، وربما النصح بالسياسة الواجب إتباعها إزاءها.

وفى أعقاب انتهاء الحرب الباردة، وزوال الاتحاد السوفيتى، تسارعت أحداث كثيرة فى العالم، وبات مهما للغاية فهمها وتنظيمها فى أنساق قابلة للمراجعة والتساؤل. فقد كانت نظرية«القطبية الثنائية» للعالم تفسر أمورا كثيرة أو بمعنى أدق، تطرح تفسيرا لهذه الأمور، فيبدو وجود معسكرين كبيرين فى العالم أحدهما اشتراكى والآخر رأسمالى، وأحدهما تقوده الولايات المتحدة والآخر الاتحاد السوفيتى، وأحدهما يلتف حول الأطلنطى والثانى حول حلف وارسو، وكأنه يفسر أوضاعا أخرى لاتمت مباشرة للمعسكرين فى الشرق الأوسط ووسط آسيا وأفريقيا وحتى أمريكا اللاتينية. وبعد انتهاء أحد قطبى القطبية الثنائية بات ضروريا البحث عن نظرية أخرى تشرح العالم وتقود إلى فهم وقائعه. وكانت أولى النظريات أو أولى المنظومات الفكرية هى ما جاء به فرانسيس فوكاياما وأسماه «نهاية التاريخ» والتى قال فيها ليس بانتهاء الوقائع أو الأحداث وإنما بانتهاء الجدل الواقع داخلها بين المنظومة الرأسمالية الليبرالية والمنظومة الاشتراكية بعد سقوط الأخيرة وانفراد الأولى بالعالم. ومن هذه النظرية أو المنظومة الفكرية، بات ممكنًا فهم الكثير مما تعلق بعملية العولمة والاندماج الاقتصادى والفكرى العالمى حول اقتصاد السوق والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ورغم أن الشائع لدينا هو وضع نظرية «نهاية التاريخ» و«صراع الحضارات» فى صف واحد، إلا أن الحقيقة هى أن الثانية جاءت ردا على الأولى ونفيا لها، بالرفض القاطع أولا لفكرة انتهاء الجدل

فى التاريخ الإنسانى بانتصار الرأسمالية والليبرالية، بطرح جدل آخر يقوم على العلاقة والتناقض بين الحضارات. ثم بالرفض القاطع ثانيا لفكرة حضارة واحدة مهيمنة على العالم، فالعالم يوجد فى الحضارات الغربية والكونفوشية واليابانية والإسلامية والهندية والسلافية الأرثوذوكسية والأمريكية اللاتينية ، ومن المحتمل الأفريقية كذلك. كل ذلك ولازلنا فى إطار النظريات أو المنظومات الفكرية التى تساعد على فهم الواقع، أو فهم الجزء الأكبر من الواقع. وحسب ما قال به هنتنجتون نفسه، أنه ليس مطلوبا من النظرية أن تفسر كل الوقائع وإنما فقط الغالبية العظمى منها. فلم تكن نظرية الحرب الباردة والقطبية الثنائية تفسر مثلا الصراع الصينى السوفيتى، بقدر ما استطاعت تفسير أحداث وتفاعلات أخرى فى العلاقات الدولية. وبهذا المعنى فإن النظرية ليست دعوة أو أيديولوجية أو حتى ساسية يمكن القول أ نها خاطئة أو مصيبة، وإنما تكمن مصداقيتها فى كونها مفيدة أو غير مفيدة للتفسير. وفى العادة، فإن ذلك يتم عندما يصير ممكنا طرح نظرية أخرى تكون أكثر قدرة على الشرح والتفسير لوقائع وأحداث كثيرة تجرى فى العلاقات الدولية والتفاعلات بين الأمم. ولذا فإن هنتنجتون كان مصيبا تماما حينما كتب مقالا آخر يرد فيه على متقديه بعنوان «إذا لم تكن الحضارة، فماذا؟»، وبهذه الطريقة فإنه من الناحية العلمية كان يلقى قفازه فى وجه الناقدين له، فالقضية لم تكن أنه يدعو إلى صدام الحضارات، بينما يرى أخرون بالحوار بينها، وإنما القضية هى قدرة منظومة معينة من الأفكار على

تفسير وقائع بعينها أكثر من قدرة منظومة أخرى. وقد كان رأى عالم السياسة الشهير أن صراع الحضارات يفسر أكثر وقائع ما بعد انتهاء الحرب الباردة، بأكثر مما تتمكن نظرية القومية أو نظرية نهاية التاريخ من تفسيرها.

ولا يقل أهمية عن ذلك أن نظرية «صراع الحضارات» فى نظر كاتبها - لا تتضمن نوعا من سيادة الغرب الحضارية، بل على العكس فإنها تعلى من قدر الحضارات الأخرى فى السياسة العالمية، بل وتحولها من موضوع للسياسة، إلى فاعل رئيسى فيها. وكان ذلك على العكس تماما من النظرية القومية التى جعلت أوروبا مركزا للكون فى القرن التاسع عشر، ونظرية «القطبية الثنائية» التى جعلت الغرب كله بشقيه الليبرالى والاشتراكى مركزا للعالم، ونظرية «نهاية التاريخ» التى أعطت للغرب المنتصر مكان الجوهر فى النظام العالمى ليس الآن وإنما إلى الأبد. وفى كل هذه الحالات كانت «الحضارات الأخرى» واقفة على الهامش فى التفاعلات الدولية بينما الغرب يقف فى مركزها تماما، يمتلك عناصر القوة المتفوقة، ويضع للعالم «الأجندة» العالمية، ويدير علاقات القوى والتحالفات، ويحدد المرجعية الفلسفية والأخلاقية.

ومن هنا، فإن أهم صراعات المستقبل - اعتبارا من تاريخ صدور المقال فى صيف ١٩٩٣ - سوف تكون على تلك الخطوط الفاصلة بين الحضارات المختلفة. ويعود ذلك من وجهة نظر هنتنجتون إلى ستة أسباب أولها أن الاختلافات بين الحضارات حقيقية وأساسية

وغير قابلة للانقسام أو التعددية. وثانيها أن العالم وقد صار مكانا أصغر بحكم الثورات التكنولوجية باتت فيه احتمالات الصدام والاحتكاك بين الحضارات أعلى، وثالثها أن عملية التحديث الاقتصادي والتغير الاجتماعي قد فصلت الناس عن هوياتهم المحلية وجعلتهم يلتصقون بهويتهم الحضارية. ورابعها نمو الوعى بكل حضارة على حدة بسبب رغبة النخب فى منافسة ومقارعة الحضارة الغربية وهى فى أوج قوتها والحصول لحضارتها على مكان فى عملية إدارة العالم. وخامسها أن الاختلافات الحضارية من الصعب تجاوزها مقارنة بالجنسية أو الهوية الفكرية التى يمكن تغييرها أو الجمع بينهما مع أخرى. وآخرها أن هناك ازديادًا فى الاقليمية الاقتصادية القائمةعلى أسس حضارية، فقد قامت فى قارات العالم جميعها تجمعات قائمة على حضارات بعينها ترغب فى تعضيد ليس فقط هويتها الثقافية بل أيضا سوقها الاقتصادى.

السؤال الآن هو: هل عندما التقت النظرية مع أسبابها فى الواقع أصبحت بالفعل قادرة على تفسير القدر الأعظم من الأحداث العالمية. وعلى وجه التحديد، هل تقدم لنا نظرية صراع الحضارات تفسيرا لما جرى فى الحادى عشر من سبتمبر، وما يجرى حاليا فى فلسطين، وإذا لم تكن تقدم تفسيرا لهذا أو ذاك، فما الذى يقوم بهذه المهمة، وقبل وبعد كل شئ لماذا نحتاج أصلا لنظرية تفسر الوقائع والأحداث؟!.

• • •

# نظرية صراع الحضارات والواقع

يمكن الحكم على أى نظرية أو منظومة فكرية من المقولات المنطقية بوسيلتين، أولاهما بإثبات قدرتها أو عدم قدرتها على تفسير الواقع، أو القدر الأعظم من الأحداث فيه، والثانية من خلال طرح بديل آخر أكثر قدرة على التفسير والفهم للواقع المعقد والمركب. وفى الحالتين، فإن ذلك لا يثبت خطأ النظرية أو المنظومة الفكرية، وإنما يثبت أنها غير مفيدة فى فهم ما يجرى من وقائع وتفاعلات، وينطبق ذلك على ما قاله صمويل هنتنجتون وغيره عن «صراع الحضارات» كما ينطبق على أية نظرية أخرى. وبالتالى فإنها تختلف تماما عن الأيدلوجيات أو النصوص المقدسة التى لا يجوز لدى مريديها إخضاعها لأى نوع من الاختبار أو الحكم المستند إلى الواقع أو إلى وجود البديل. ولذا فإن النقاش حول الأفكار الأيديولوجية صعب للغاية إن لم يكن يستحيل القيام به

طالما أن أفكار «الدحض» و «التحقق» و «البرهنة» قد جرى استبعادها منذ البداية.

ولحسن الحظ أننا منذ بدأنا الحديث عن «صراع الحضارات» إزاء نظرية أو منظومة من الأفكار التى تدعى تفسير الواقع بأكثر مما تستطيع نظريات أو منظومات فكرية أخرى تفسيره. وقد قدم صاحبها قائمة طويلة من الأحداث والوقائع التى تشير إلى أن احتدام الصراع بين البشر يتزايد بسبب الحساسية المتزايدة لحضارات العالم أزاء بعضها البعض، بل وحساسيتها الزائدة تجاه الحضارة الغربية على وجه التحديد نظرا لقوتها المتصاعدة. ويبدو ذلك حاضرا بقوة بين الحضارة الغربية من جانب والسلافية الأرثوذكسية من جانب آخر، وبين الأولى والحضارة الإسلامية التى تتصادم بدورها مع الثانية ومع الحضارة الهندوسية والكونفوشية التى تحتك وتوتر علاقاتها مع الحضارةالغربية أيضا. والأمثلة الواقعية على ذلك متعددة من أول الخلافات الروسية الأمريكية، وحتى حرب الخليج الثانية، وحرب البوسنة، والصراع الهندى الباكستانى حول كشمير، والغربى الصينى حول حقوق الإنسان. وكان بوسع هنتنجتون ومناصريه من الأمريكيين والعرب والإسرائيليين - أن يمدوا النظرية على استقامتها لكى تستوعب أحداثا تالية منها ضرب العراق المتكرر، وصراع حزب الله مع اسرائيل فى لبنان، وحماس والجهاد الإسلامى مع إسرائيل فى فلسطين، وحرب كوسوفو، ومقدونيا، والاختبارات النووية الهندية والباكستانية، والعوائق التى وضعت أمام الصين للانضمام إلى

منظمة التجارة العالمية، وتلك التى وضعت أمام تركيا ومنعتها من الانضمام إلى الجماعة الأوروبية.

وقدمت الأحداث التى تفجرت منذ تفجير مركز التجارة العالمى فى نيويورك وما تلاه من تفاعلات الحرب ضد الارهاب فى أفغانستان، دليلا اضافيا على مدى قدرة النظرية وفائدتها التفسيرية. فالمشهد الافتتاحى كان معبرًا عن الصراع فى أنقى صوره . وعندما خرجت تصريحات غربية تشير إلى الحروب الصليبية وتخلف الحضارة الاسلامية، كان هناك فى العالم الإسلامى من تلقفها فورا غير قابل لأى اعتذار أو تراجع فيها باعتبارها المعبر «الحقيقى» عن النوايا الغربية. وعندما خرج أسامة بن لادن على العالم بشرائطه عن طريق قناة الجزيرة التليفزيونية أو عن طريق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية مؤخرا، كانت الرسالة واحدة عن عالم منقسم إلى معسكرين أحدهما إسلامى والآخر غربى. وربما لم يكن بن لادن يحتاج كثيرا إلى صمويل هنتنجتون ونظريته ومقولاته الفكرية لكى يروج لصراع الحضارات، فقد كان وراءه تراث عربى وإسلامى طويل حول هذه النظرية القابلة للنقاش والبرهنة والتحقق وتحويلها إلى حالة من المقولات المقدسة التى يستعذب أتباعها الموت فى سبيلها.

ومع ما يبدو على السطح كما لو كان إعلانا لفوز النظرية بفضيلة القدرة على تفسير وفهم الأ حداث بأكثر من غيرها، إلا أن التمعن فى أحداث ووقائع العالم لايعطى هذه النتيجة على

الإطلاق. وربما كانت الولايات المتحدة ذاتها تقدم أول مفارقة مع نظرية صراع الحضارات، فبعد الأحداث البشعة فى نيويورك أجرت مؤسستا رويتر وزغبى استطلاعا للرأى نشر يوم ١٧ سبتمبر - أى بعد ستة أيام فقط من التفجيرات - جاء فيه أن المستجيبين للاستطلاع يميزون جيدا بين الإرهابيين وأية جماعة عرقية أو دينية. فقد قال ٨٤٪ من الأمريكيين أنهم يعتبرون الولايات المتحدة فى حالة حرب مع مجموعة صغيرة من الإرهابيين «ربما يكونوا مسلمين» مقابل ٨٪ اعتقدوا أن أمريكا فى حالة حرب مع الإسلام. وعندما سئلوا عما إذا كان الإسلام دينا يشجع على العصب فإن ٤٢٪ اختلفوا مع هذه المقولة ووافق عليها ٣٨٪. وردا على السؤال عما إذا كانوا يفضلون أو لايفضلون العرب الأمريكيين جاءت الإجابة بالتفضيل وقدرها ٦٢٪ وعكسه ١٢٪ فقط، وحتى عندما امتد السؤال للعرب ككل، جاءت الإجابة بالتفضيل قدرها ٤٥٪ وعكسه ٣٣٪. وبالنسبة للمسلمين الأمريكيين كانت نسبة التفضيل ٥٦٪، وعدم التفصيل ١٩٪، أما بالنسبة للمسلمين على عمومهم، فقد كان التفضيل ٤٥٪ وعدم التفضيل ٣٠٪.

معنى ذلك أنه حتى فى ساعة السخونة الكبرى للحدث لم نجد حالة نقية من العداء «الحضارى» مع العرب والمسلمين فى الولايات المتحدة حتى فى اللحظة التى اندفع فيها اليمين المسيحى لكى يستعيد ويزيد فى مقولات تاريخية عن صراعات أبدية لا يفتر لها لهب أو حماس. وما تشير إليه استطلاعات الرأى العام هو حالة من التفضيلات والاختبارات الموزعة بين مواطنى الدولة، ولها أن

تتغير وأن تتعدل بتغير الظروف والأحوال والمصالح والأهواء، بل أنه على الأرجح كانت وراء التعديل الذى جرى فى خطاب السياسيين نحو الاعتدال ورفض ومقاومة العبارات المتطرفة الأولى. وبالمثل كان الحال فى العالم العربى والاسلامى، ورغم عدم وجود استطلاعات مماثلة للرأى العام، فإن هناك الكثير من الشواهد التى تدل على أن الشعوب لم تتحمس كثيرا للنظرية التى تحولت إلى أيدلوجية، وعلى أقل تقدير لم يحدث لديها إجماع أو حتى توافق اجتماعى وسياسى على الصدام مع الغرب.

فخلال الأسابيع التى تلت أحداث الحادى عشر من سبتمبر كانت الصيحة هى أن العرب والمسلمين لن يتركوا أفغانستان تقف وحدها فى المعركة، وان عملية الاستقطاب الحضارى سوف تأخذ مداها بين المسلمين والغرب. ولكن ذلك لم يحدث، وبعد مجموعة من المظاهرات الأولية لتأييد أفغانستان فى عدد من العواصم الإسلامية، فإن الظاهرة برمتها تلاشت سواء فى الجامعات أو أثناء صلوات الجمعة، رغم الجهود الدعوبة من جماعات الصدام الحضارى والفضائيات التليفزيونية العربية التى لم تكف لحظة عن حث الجميع على الانتفاض والمواجهة. وكان المشهد فى باكستان بالذات موحيا للغاية، فقد قيل أن الشرعية الباكستانية تستند فى الأساس إلى هذا النوع من الصراع الحضارى، كما قيل أن الجماعات السياسية الإسلامية مهيمنة ومسيطرة على الشارع السياسى، وقيل كذلك أن القضية فى إسلام أباد ليست فقط هوية

وحضارة، وإنما مصالح استراتيجية فى الفناء الخلفى للدولة، ومع ذلك فقد تصرفت باكستان كدولة قومية من الدرجة الأولى، وبناء على ذلك وقفت إلى جانب الولايات المتحد كما لم تقف دولة أخرى فى العالم، وعندما دعا أنصار الصراع الحضارى إلى مظاهرة من مليون شخص، لم يصل إلى ساحة التظاهر سوى خمسين ألفا، ومن بعدها اختفت التظاهرات كلها، اللهم إلا من مسيرات سلمية مؤيدة للحكومة الباكستانية التى ذهب رئيسها برويز مشرف إلى الولايات المتحدة للقاء مع الرئيس جورج بوش المنتمى إلى حضارة الجانب الآخر التى يفترض أنه معاد.

إلا أن أبلغ المشاهد المناقضة لنظرية صراع الحضارات قد جاء من داخل أفغانستان نفسها، ولم تكن القضية أن الأفغان أنفسهم من داخل الحضارة الإسلامية كانوا يتعاركون مع بعضهم حتى قبل بدء الأحداث، وإنما كيف سارت الوقائع بعد المشهد الافتتاحى. فالحقيقة هى أن التحالف الشمالى، وكثرته من المجاهدين، لم تقبل بفكرة الصراع الحضارى، ومن ثم تكوين جبهة مع طالبان، وجرى بدلا من ذلك تكوين جبهة مع الولايات المتحدة ومن معها من الغرب. وبعد أن أدركت طالبان أن ذلك لن يحدث، كانت هى التى تركت المدن، ومن بين الجماعات العرقية المختلفة، كانت جماعة البشتون هى التى اشرفت على تصفية آخر معاقلها فى قندهار. لكن المدهش أن الجميع اصطفوا وراء فكرة مطاردة وقتل وتمثيل بجثث أخوة الحضارة من العرب المسلمين الذين لم يراعوا حرمة

الحضارة من قبل. ولم يكن فى ذلك جديد، فقد كانت العداءات داخل الحضارات نفسها طوال التسعينيات، سواء كانت الإسلامية فى الخليج، أو المسيحية فى البلقان وأيرلندا فى أوروبا، هى الأكثر ظهورا على الصراع بين الحضارات ولا يزال للحديث بقية!.

● ● ●

# إذا لم تكن الحضارات، فماذا؟

صاحب عنوان هذا المقال هو صمويل هنتنجتون أستاذ العلوم السياسية فى جامعة هارفارد الأمريكية، وقد استخدمه عنوانا لمقالة نشرها فى عدد نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٣ من مجلة «فورين أفيرز» أو الشئون الخارجية الذائعة الصيت، وكانت واحدة من توابع مقالته الأصلية «صدام الحضارات»، حيث رد فيها على منتقدية. وبهذا العنوان كان الرجل يلقى القفاز فى وجه الناقدين له ولنظريته ومنظومته الفكرية التى قامت على التأكيد على فكرتين جوهريتين هما: أولا، أن «الحضارة» صارت بشكل متزايد هى وحدة التفاعل فى العلاقات الدولية، «وهى الحقيقة التى تستحق الموت من أجلها»، وليس الدولة القومية، أو العالم ككل، كما قال بذلك أصحاب نظريات أخرى. وثانيا، أن هذه الحضارات - التى عدها

سبعًا - فى حالة صراع متزايد سوف يشكل المعالم الأساسية للسياسة الدولية فى المستقبل. وكان وجه التحدى فى المقال هو أنه لا يمكن استبعاد نظرية أو منظومة فكرية من التحليل ما لم يتوفر شرطان للدحض هما أن تكف عن تفسير الواقع وأحداثه وتجعله «مفهوما»، وإن لم يكن مقبولا بالضرورة، وأن تتوفر نظرية أو منظومة فكرية أخرى قادرة على القيام بهذه المهمة بشكل أكثر كفاءة، أو كما قال بالحرف الواحد «هل لديكم فكرة أفضل؟».

وفى هذا المكان تم وضع النظرية موضع الاختبار الخاص بالأحداث والوقائع خلال الأزمة العالمية الراهنة وما قبلها، ووجد أن النظرية عاجزة إلى حد كبير عن التفسير. والحقيقة أن النظرية تعانى من عوار داخلى أساسى يتمثل فى أنها تسلم بأن الصراع بين الحضارات خلال العقد الماضى لم يكن أقل مما كان داخل الحضارات ذاتها. وهى مفارقة منطقية ومصادرة على المطلوب ليست مقبولة فى بناء النظرية ذاتها التى لا يمكنها علميا أن تفسر الشئ ونقيضة فى ذات الوقت، وإلا فإنها لن تزيد فى حجيتها عن نظرية المؤامرة التى لديها هذه القدرة. فالمسألة هى ما إذا كانت الحضارات تمثل وحدات متماسكة للتفاعل الدولى تتصارع مع بعضها البعض بسبب خطوط تماس وتناقضات كثيرة، أم أنها ليست كذلك، وتتصارع فى داخلها بسبب الانقسام إلى دول وإلى مصالح متعددة تشكل تحالفات «عبر حضارية» لا تختلف إطلاقا عن التحالفات «عبر القومية» المعروفة.

والأخطر من ذلك، أن مقال هنتنجتون الأخير فى مجلة «النيوزويك» الأمريكية، عدد ٢٥ ديسمبر الماضى، تحت عنوان «زمن حروب المسلمين» ينحدر بالنظرية تماما لكى يفقدها أى قدرة على التفسير الكلى للعلاقات الدولية عندما يكاد يقصرها على الحضارة الإسلامية وحدها. فهو يقول: «السياسات الحالية فى العالم تتمحور حول زمن حروب المسلمين. فالمسلمون يتقاتلون فيما بينهم ويقاتلون غير المسلمين أكثر بكثير مما تفعله شعوب من حضارات أخرى. هنا فإن النظرية لا تكون حول «صراع الحضارات»، وإنما نزعة حضارة بعينها للصراع، سواء مع نفسها أو مع الآخرين، وهذه قضية تختلف جوهريا - نظريا وعمليا - عن النظرية الأصلية. وبهذا المعنى، فإن مجموعة الأرقام والإحصاءات التى أوردها حول تورط المسلمين فى ثلثى النزاعات العالمية عام ٢٠٠٠ ، بينما هم يشكلون خمس سكان الأرض فقط تعد نوعا من البهلوانيات الإحصائية التى لا تقول شيئا، وإنما تشارك فى حرب دعائية مبتذلة. فكل ذلك لا يقول لنا شيئا عن المعتدى والمعتدى عليه فى هذه الصراعات، وهى لا تقول لنا شيئا عن صاحب المبادأة فى عمليات الصدام، ولا توازن القوى فيها، ولا حتى طبيعة التحالفات الدولية التى جرت بشأنها وضمت تحالفات مع غير المسلمين. وبهذا المعنى فإن الغرب كان متورطا فى كل الصراعات التى تقع ما بين المسلمين، وبينهم والحضارات الأخرى، فقد تحالف معهم فى البوسنة وكوسوفو والكويت، وضدهم فى فلسطين وتيمور الشرقية. وهكذا لو تم الحساب بذات الطريقة لصار الغرب - الأقل

عددا من المسلمين ـ له النصيب الأكبر من الصراعات، ولكانت طريقة الحساب كلها خاطئة، وقائمة على عملية عد متعسفة للأحداث العالمية، وهى تعطى عددا للظاهرة ونقيضها فى ذات الوقت ثم تجمعهما معا.

ومع ذلك يظل التحدى الذى طرحه هنتنجتون قائما وبشدة، ولا يكفى إثبات عدم فائدة النظرية لتفسير الواقع بالإشارة إلى الوقائع التى تعجز عن تفسيرها فقط، بل لابد من طرح نظرية أخرى بديلة لديها قدرة على تفسير عدد أكبر من الأحداث. وهنا فإن المرء يندهش بشدة أن عالم السياسة الشهير لديه حالة من «الانتقائية» للوقائع التى يرغب فى تفسيرها، فهو يستبعد أحداثا ووقائع بالغة الأهمية من دائرة الدلالات الخاصة بالنظرية. فالمشهد الآسر لديه هو مشهد المظاهرات الإسلامية الغاضبة، وأربطة الرأس الحمراء والخضراء الدالة على الرغبة فى الاستشهاد، والأهم صور أسامة بن لادن وشرائطه التلفزيونية التى برهنت كما لم يبرهن شىء على صدق النظرية عندما أشار إلى انقسام العالم إلى «فسطاطين» لا يوجد بينهما إلا الصراع والحرب، ويعب كلاهما من بئر الحروب الصليبية التى لم تنته بعد.

ولكن هذه المشاهد على أهميتها ليست كل المشاهد، ولو تتبعنا الأحداث والوقائع منذ الحادى عشر من سبتمبر الماضى لوجدنا جوانب أخرى للصورة لا تقدم لها نظرية «صدام الحضارات» أى تفسير، وكذلك فإنها قد تقودنا إلى نظرية بديلة أكثر كفاءة فى

تفسير العالم ومتغيراته. فقد ظهر أولا أن العالم ـ بكل حضاراته ـ لم يكن متحدا من قبل كما اتحد فى مواجهة الإرهاب، فبعد فترة قصيرة كانت هناك ٣٦ دولة على استعداد للمشاركة فى العمل العسكرى ضد قواعد إرهاب «القاعدة» فى أفغانستان، وكانت هناك ٤٤ دولة على استعداد لتقديم حقوق عسكرية لمرور القوات وتسهيلات لوجستية، أما بقية دول العالم، فقد قدمت قدر الطاقة من المساعدة بالمعلومات ومتابعة المصادر المالية للإرهابيين.

وثانيا، وفيما عدا جماعات قليلة فى العالم العربى والإسلامى، فإن شعوب العالم كلها كانت مؤيدة للمقاومة ضد الإرهاب، ولم يكن هناك تفسير لتلك الحالة من التأييد الكبير من قبل دول مثل الصين وروسيا والهند، إلا أن اعتبارات العولمة الجيو اقتصادية قد تغلبت على اعتبارات الخصوصية ذات الاعتبارات الجيوبولتيكية. وحتى بالنسبة للجامعات الدينية والقومية الأصولية فى العالم الإسلامى التى حاولت التأكيد من جديد على فكرة «صراع الحضارات»، فقد نجحت فى البداية فى إطلاق عدد من المظاهرات، ولكن بعد أسابيع انتهى كل ذلك واختفى، رغم أن الصيحات والمحاولات لم تتوقف.

وثالثا، فقد انعقد مؤتمر منظمة التجارة العالمية فى الدوحة ـ قطر، رغم تصاعد الدعوة إلى إلغائه بسبب الظروف العالمية الراهنة وحالة الحرب فى أفغانستان. وجاء انعقاد المؤتمر فى عاصمة عربية هى الدوحة، وفى بلد إسلامى يشغل حاليا رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامى، وعلى مسافة ليست بعيدة من موطن

ميلاد أسامة بن لادن فى المملكة العربية السعودية المجاورة، لكى يدل على أنه مهما تنوعت الثقافات والحضارات، فإن كلها راغبة فى توسيع وتعميق العلاقات الاقتصادية فيما بينها. ولعله من المدهش للغاية أن ينجح مؤتمر الدوحة فى دولة عربية إسلامية من دول العالم الثالث فى التوصل إلى توافق دولى على البيان الختامى، وينجح فى ضم الصين إلى المنظمة، بينما فشل ذلك تماما من قبل فى مؤتمر سياتل فى قلب العالم المتقدم.

ورابعها أن نجاح مسيرة التجارة العالمية من خلال نجاح مؤتمر منظمة التجارة العالمية، واكبه نجاح مسيرات أخرى على طريق «العولمة»، فقد ابتعد العالم عن حافة الانهيار الاقتصادى لكن بعد أحداث نيويورك، انعقد فى الصين - وبنجاح - مؤتمر قمة «الأبيك» - التى تضم دولاً إسلامية ومسيحية وكونفوشية وبوذية وهندوسية. وفى ذات الوقت استمرت مسيرة الاندماج الاقتصادى والسياسى عبر حضارات متنوعة، فقد بات من المقرر مع العام القادم ليس فقط التطبيق الفعلى لاستخدام «اليورو» على ١٢ دولة من دول الاتحاد الأوروبى، بالعد التنازلى لانضمام دول أوروبا السلافية الأرثوذكسية، وتركيا الإسلامية، إلى الاتحاد الأوروبى. هل معنى ذلك أن نظرية «العولمة» والعالم الواحد، والحضارة الواحدة، أكثر قدرة على تفسير الواقع والأحداث من نظرية «صدام الحضارات»، وإذا كان ذلك كذلك، فما معنى الذى يجرى فى عالم اليوم، وماهو سر هذا اللقاء المدهش بين صمويل هنتنجتون وأسامة بن لادن، والأهم ما الذى يعنيه كل ذلك بالنسبة لمصر؟!!.

# من «صراع الحضارات» إلى «العولمة»

فى العلم الاجتماعى، على عكس الأيديولوجية، فإن النظريات والمنظومات الفكرية لا تتمتع بالقدسية، ولا يحكم عليها بالخطأ أو الصواب، وإ نما تقيم بمدى فائدتها فى تفسير الوقائع والأحداث، ومنذ بداية عصر التنوير عكف الفلاسفة والمؤرخون على محاولة البحث عن نظرية عامة تفسر كل حالات التطور التاريخى، ومسارات التغير فى حركة البشر والمجتمعات، ومن هؤلاء برز هيردر وهيجل وكومت وماركس وشبنجلر وتوينبى. ورغم أن نظريات هؤلاء جميعا تعرضت لتحديات شتى من قبل مؤرخى وفلاسفة وعلماء الاجتماع، بل كان هناك من تساءل عن إمكانية، «عقلنة» التاريخ بمعنى البحث عن أسباب محركة له، فإن أفكارهم ظلت معنا تعطينا من وقت لآخر مفاتيح وأدوات لمتابعة حالات الانتقال الكبرى فى التاريخ الإنسانى. وربما كانت أكبر التحديات

التى تعرضت لها هذه النظريات الكبرى هو ما جاء من مدرسة التاريخيين وفى مقدمتهم فى العصر الحديث كولينجود وتلاميذه الذين رأوا أن كل وقت له أسبابه التى دفعت إلى سلوكيات وأحداث بعينها، وأن القضية ليست «شروطا» أو «ظروفا موضوعية» أو متطلبات مادية أو فكرية» يمكنها بشكل حتمى إفراز نفس النتيجة فى الواقع السياسى والاجتماعى، وإنما هى مادار فى أذهان الفاعلين الرئيسيين فى الحدث أو الواقعة. وتصبح فى هذه الحالة وظيفة المؤرخ هو محاولة إعادة خلق الحدث - من خلال المصادر والوثائق - لكى نعرف العلة والأسباب وراء السلوك السياسى والاجتماعى للدول والأفراد.

بين هذين الطرفين فى «فلسفة التاريخ» وقعت محاولات علماء السياسة من أمثال صمويل هنتنجتون لصك نظريات ومنظومات فكرية لا تتعامل بالاتساع الكامن فى التعامل مع الحقب التاريخية المختلفة، ولا مع الضيق الموجود فى التعامل مع كل واقعة أو حدث وفق ظروفها الذاتية، وإ نما مع المدى المتوسط الذى يفرز وقائع تشكل - مع التكرار والتواتر - أنماطًا من السلوك. وعندما خرج علماء السياسة بنظرية القطبية الثنائية، كان ذلك من أجل تفسير القدر الأعظم من الوقائع والأحداث التى تلت الحرب العالمية الثانية، وقبلها كانت نظرية «توازن القوى» لتفسير العالم متعدد الأقطاب، سواء خلال القرن التاسع عشر أو فى فترة ما بين الحربين العالميتين. وبالمثل فإن نظريتى «نهاية التاريخ» لفوكاياما، و«صدام الحضارات» هنتنجتون ، تمثلان أبرز المحاولات النظرية

لتفسير عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وبينما حاولت الأولى التأكيد على أن هذا العالم قد بات أسير موجة واحدة للتطور الإنسانى فى شكل الرأسمالية والليبرالية لا يناقضها ولا يقف فى طريقها شئ، فإن الثانية رأته عالما تتقاسمه موجات حضارات متصادمة ومتناقضة ويتزايد تصادمها وتناقضها مع الوقت والزمن.

وخلال الأسابيع الماضية جرت محاولة فى هذا المكان لاختبار نظرية صدام الحضارات وتبين أنها لا تفسر لا الوقائع الراهنة منذ نشوب الأزمة العالمية فى الحادى عشر من سبتمبر، ولا حتى السابقة عليها خلال العقد الماضى. وأكثر من ذلك ، فقد تبين أن نظرية «العولمة» هى الأكثر قدرة على تفسير وقائع قيام التحالف الدولى لمحاربة الإرهاب، والذى قام عبر علاقات حضارات متعددة، بالإضافة إلى أحداث أخرى تعلقت بالتجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية فى أوروبا ومنطقة آسيا والباسفيك فضلا عن كل ما جرى خلال التسعينيات، ورغم أن قدرا من المواجهة لا يزال مستمرا بين الولايات المتحدة من جانب وحركة طالبان وتنظيم القاعدة من جانب آخر، مما قد يفسر بصراع للحضارات، إلا أنه لا يمكن النظر إلى هذه الواقعة دون النظر فى التعاون الأمريكى القائم مع القوى الأفغانية المتنوعة بما فيها قبائل البشتون. كذلك لا يمكن تجاهل العملية الهندسية «العالمية» للتغيير السلمى فى أفغانستان والتى وضع تصميمها عربى مسلم هو الدبلوماسى العربى الجزائرى القدير الأخضر الإبراهيمى، وتنفذها الآن حكومة نصف أعضائها تقريبا من أصحاب الجنسية المزدوجة، وأمريكية

تحديدا، ولا يبدو حتى الآن - كما حدث فى مجتمعات أخرى - أن الأفغان قد اعترضوا عليها كما توقع الكثيرون. وكذلك فإن نظرية صدام الحضارات لاتقف على قدمين استنادا إلى بعض المقالات الصحفية التى تدعو الناس إلى الغضب على الحضارة الغربية، أو البرامج التلفزيونية التى تبكت الناس لأنها احتفلت مع بقية العالم المنتمية إلى حضارات متنوعة بأعياد رأس السنة، وإنما تفقد أقدامها ورأسها أيضاً بقرار الرئيس الأمريكى جورج بوش التعجيل بتقديم مساعدة اقتصادية لمصر - العربية المسلمة - قدرها ٩٥٩ مليون دولار، لأنها «شريك رئيسى» فى الحرب ضد الإرهاب. ولعل ذلك يقدم مثالاً واحدًا من «عولمة» المواجهة مع الآثار الاقتصادية الفادحة لأحداث سبتمبر، والتى تباهى أسامة بن لادن بالقيام بها فى الشريط المذاع من قبل قناة الجزيرة القطرية والذى لم يطرح أحد احتمالات تزويره. وعلى الأرجح أن هذا السلوك الأمريكى سوف يمتد لباقى الدول الصناعية المتقدمة لدعم دول التحالف الدولى، وإنعاش الاقتصاد العالمى، فى نفس الوقت الذى يتم فيه إنقاذ الدول المتعثرة كما هو الحال الآن فى الأرجنتين، التى سوف يجرى عليها ما جرى من قبل للمكسيك وروسيا والدول الآسيوية إبان محنتها.

هل معنى ذلك أن فوكاياما قد انتصر فى النهاية على هنتنجتون وأن مسيرة «العولمة» وانتشار النموذج الرأسمالى الليبرالى فى العالم لايزال مستمرًا، ومن ثمَّ فإن التاريخ الذى انتهى منذ أكثر من عقد لا يزال منتهياً، وما حدث فى سبتمبر فى نيويورك وتوابعه فى

أفغانستان لا يزيد على كونه جملة اعتراضية فى نص كبير لم يعد فيه نقيض يبرر الحديث بالمعنى الديالكتيكى عن استمرار التاريخ؟ هنا لا توجد إجابة سهلة وبسيطة، ومن الضرورى الإشارة إلى عدد من الأمور الهامة، أولها أنه ليس صحيحاً علمياً الحديث عن انتصار نظرية على أخرى، وإنما - حتى يبقى القارىء الكريم متذكرًا - يمكن القول: إن إحداهما أكثر فائدة من الأخرى فى تفسير وقائع بعينها. وثانيها، أن نظرية «العولمة» أكثر شمولاً من مجرد النموذج الليبرالى الرأسمالى، بل لعلها تشمل فكرة الحضارات أيضاً، لأنها لا تقصرها على الهوية الثقافية فقط، كما فعل هنتنجتون ، بل لأنها شملت أيضاً المنتج الكامل لجماعة بشرية بعينها، وبالتالى فإنها لا تركز على حدود الثقافات، بل تشاركها معابر المصالح، وجسور المشتركات الجغرافية، وتفسير التاريخ بمعنى المستقبل وليس معنى الماضى. وثالثها: أن فوكاياما لا يقل سوقية وابتذالاً عن هنتنجتون عندما يقترب من العالم الإسلامى، كما جاء فى مقاليهما فى أحد أعداد مجلة النيوزويك الأخيرة. وبينما رآه الثانى جماعة تنزع إلى العنف مع بعضها ومع الآخرين، فإن الأول رآه عاجزاً عن التحديث والاندماج فى النظام المعاصر. وبشكل ما فإن كليهما يتخلى تماماً عن القواعد الرئيسية للنظرية السياسية عندما يقدم حالة استثنائية للمسلمين تقع خارج العلم وخارج التاريخ، وكأن «الفاشية الإسلامية» لا يوجد ما يماثلها من فاشيات أخرى متمددة داخل جماعات وحضارات غربية، ونجد لها رموزًا من دعاة التفوق العنصرى الأبيض فى الدول الغربية

المختلفة، ومن أتباع سلوبودان ميلوسوفيتش فى يوغوسلافيا وجيرنوفسكى فى روسيا، وأمثال إيرييل شارون فى إسرائيل.

ورابعها، وربما كان هذا هو أهم الأمور، أن هذه الفاشيات مجتمعة ربما كانت هى التى توفر لنظرية «العولمة» تناسقها واتساقها التاريخى، وتجعلها أكثر فعالية وقدرة على التفسير. فما جاء به فوكاياما على عكس ما شاع من كتابات فى العالم العربى والإسلامى، لم يكن انتهاء التاريخ بمعنى انتهاء الأحداث والوقائع، بل ولا حتى انتهاء الصراعات، وإنما انتهاء الجدل أو الديالكتيك الخاص بوجود النقيض التاريخى للنموذج الليبرالى الرأسمالى. والحقيقة، فإن النقد الغربى، وليس العربى، للنظرية قام أساساً على محاولة البحث فى الواقع عن هذا النقيض، وبينما رآه هنتجنتون فى «صدام الحضارات»، فإن جيمس روزناو مثلاً رآه فى التفكك والانقسام خاصة على أسس عرقية وإثنية، باعتبارها النقيض لعملية الإندماج العالمية. وربما كانت المشكلة أن كليهما لم يأت من قلب «العولمة» ومن ذات نسيجها حتى يوفر نقيضاً عضوياً لها، ولكن الفاشيات المتعددة الأعراق والحضارات والعابرة للقوميات، والمستندة إلى قواعد اقتصادية واجتماعية وفكرية ترى فى «العولمة» شرًا مستطيرًا، وتنافسًا صعبًا، وتسامحًا مع ما لا يجب التسامح فيه ومعه، وانفتاحًا حيث يجب إقامة الأسوار، ربما كانت هى فى النهاية ذلك النقيض التى يعيد للنظرية قدرتها على تفسير العالم وفهمه فى تقدمه وتراجعه على حد سواء. والحديث متصل!

# حالة مصر..!!

إذا كانت قوى «العولمة»، والقوى «ضد العولمة» وليس صراع الحضارات، هى التى تفسر حالة الجدل التاريخى الذى يجرى بطول العالم وعرضه، وخاصة بعد ما جرى فى الحادى عشر من سبتمبر الماضى، فإن الحالة المصرية جسدتها فى وضوح تام. وبقدر المفاجأة التى جاء بها وقع الأحداث الفاجعة فى ذلك اليوم، فإن ما قامت به فى الواقع المصرى لم يزد عن تكثيف حالة الجدل الدائرة فى المجتمع منذ ما يقرب من عقدين، عندما بدأت رياح "العولمة" تهب على مصر من خلال سلسلة من التفاعلات الخارجية فى الشرق الأوسط ومع الولايات المتحدة وأوروبا خاصة، وسلسلة أخرى من التفاعلات الداخلية التى ترتبت على عدد من الإجراءات الجزئية للتحول إلى اقتصاد السوق. وبهذا المعنى فإنها لم تخلق واقعاً جديداً تماماً دفعت كما يقول البعض، وإنما إلى السطح

بحالة الانشقاق والتضاغط فى السياسات المصرية الداخلية والخارجية، كما حدث من قبل فى أعقاب الأحداث العظمى التى ارتبطت بحرب الخليج الثانية، وعملية السلام فى مدريد وتوابعها فى أوسلو، والانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية. وفى كل مرة من هذه المرات كانت اختيارات مصر الأساسية موضع التساؤل وعدم اليقين، مع دعوة حارة للمراجعة والتراجع عن عدد من الأساسيات المرتبطة بالسلام فى الشرق الأوسط، والاندماج فى الاقتصاد العالمى، وخصخصة القطاع العام، أو بمعنى آخر السياسات المرتبطة بالعولمة بشكل أو بآخر.

وبشكل ما كانت الفرضية الأساسية دوما من قبل القوى المناهضة لدخول مصر فى عملية العولمة هى أن الخيارات المرتبطة بها ليست اختيارات أصيلة نبعت من التطور فى الواقع المصرى وتعقيداته المتعلقة بالجغرافيا والديموغرافيا معا، وإنما هى نابعة من سلسلة من الضغوط الأجنبية التى آن وقت التخلص منها. وجاءت أحداث الحادى عشر من سبتمبر لكى تقدم وقودا إضافيا لحجج المعارضين من حيث أنها استخدمتها من أجل توسيع المسافة بيننا وبين العالم من حيث التأكيد على أن الحملة الأمريكية ضد الإرهاب ما هى إلا حرب صليبية جديدة ضد الإسلام والمسلمين. ومن هذا المنطلق كان الإصرار الذى لا يلين على أن أسامة بن لادن وصحبه من تنظيم القاعدة لم يقوموا بعملية تفجير أبراج مركز التجارة العالمى فى نيويورك، رغم إصرارهم فى ذات الوقت على أنه يوجد ما يدعو إلى ذلك بسبب السياسات الأمريكية فى الشرق

الأوسط فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والعراق، وجبروتها فى العالم كله!.. ولم يقتصر الأمر على الأراء والعناوين الزاعقة فى الصحف، وإنما تعداها لتحريك "الجماهير" فى الشارع من خلال تحريض الطلبة والمصلين على التظاهر خلال الأسابيع الأولى للأزمة،ولكن بعد أن توقفت "الجماهير" عن الاستجابة لدعوات الصهيل والغضب، تبين أن المشكلة لا تكمن فيها، أو فى الدعوات الموجهة إليها، وإنما فى النظام السياسى.

وهكذا، كما هو متوقع فى أى عملية جدلية فإن الخارج ينتقل بسرعة إلى الداخل، وما يبدو وكأنه محاولة للمشاركة فى تقرير العالم هو فى النهاية محاولة لتقرير مصير الوطن حول سياسات اقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية بعينها. وما يظهر وكأنه حالة من الحماس فى التأييد للحقوق الفلسطينية، هو فى حقيقته ليس كذلك فقط وإنما هو أيضاً، وربما بشكل أكثر، يعبر عن حالة من التعبير الحماسى عن توزيع الحقوق والواجبات على المصريين. وما كان فى أول الأزمة العالمية وكأنه حديث عن الإسلام وأفغانستان والحرب ضد الأرهاب، انتهى مع شهر يناير إلى الجدل حول مدى الجدارة فى تنفيذ التزامات اتفاقية الجات، وقواعد منظمة التجارة العالمية. وعندما تظاهر تجار بورسعيد فى النهاية من أجل الحفاظ على حقوق المدينة فى "التهريب"، ظهرت السعادة على وجوه الكثيرين، فمن ناحية، فإن المهم هو أن تتظاهر الجماهير وكفى، فإذا لم تتظاهر بسبب فلسطين، فإن التظاهر بسبب الجمارك على السلع غير المصرية المهربة فيه ما يكفى!.

وباختصار، فان عملية الجدل التاريخية الكبرى التى كانت تجرى أبرز وقائعها بين واشنطن وكابول وقندهار ورام الله وكشمير ويظهر لها فرسان وشخوص من أمثال جورج بوش وأسامه بن لادن والأخضر الإبراهيمى، كان يجرى ترجمتها فى عمليات مشابهة لتحديد مصير عمليات مشابهة لتحديد مصير كل بلد فى العالم. وفى حالة مصر كانت واحدة من مشاهدها المثيرة تجرى على أسوار بورسعيد، المدينة الأولى فى مصر من حيث مستوى المعيشة ونوعية الحياة حسب ما قال به دوما تقرير التنمية البشرية الذى يصدره معهد التخطيط القومى. وعند تلك الأسوار كانت توجد الدولة المصرية التى حافظت على اختياراتها الاستراتيجية الكبرى على مستوى العالم عندما كانت طرفا أساسيا فى الحرب ضد الإرهاب، وعندما قامت بجهود فوق الطاقة لاستئناف مسيرة السلام العادل فى الشرق الأوسط، ولكنها بدت مترددة ومرتبكة وقابلة للضغط عندما وصلت المسألة إلى نقطة الحسم عند أسوار المدينة الباسلة. وبدون الدخول فى كثير من التفاصيل التى يعرفها الجميع عن الساحتين الخارجية والداخلية لمصر، فإن كثيرا من الالتباس والضباب كان سائدا فى كليهما، ربما لأن الأمور لم تكن و اضحة، وربما لتعدد المصالح الداخلة فى كل منهما وتناقضها، وربما - وهو الأكثر أهمية - لأننا لم نحسم رؤيتنا واستراتيجيتنا بعد، أو - وذلك هو الأخطر- لأن الآليات السياسية التى تعمل من أجل بناء الرؤى ووضوحها لم تعمل بالكفاءة اللازمة.ولذلك لم يكن مفهوما لكثيرين فى الداخل والخارج أن

مصر كانت واحدة من الدول الرئيسية المشاركة فى التآلف الدولى ضد الأرهاب، باعتراف الولايات المتحدة وحلفائها الرئيسيين مثل بريطانيا، ولكن إعلامها العام والخاص فى نفس الوقت أعطى صورة مغايرة واحيانا متناقضة. ولم يكن ذلك راجعاً إلى ما هو متوقع من اختلاف الآراء فى صحافة حرة وإعلام حر، وإنما كان راجعاً بالأساس لأن التضاغط والجدل بين قوى العولمة والرافضين لها كان قاطعاً لكل القوى السياسية الرئيسية بما فيها جهاز الدولة نفسه.

وعندما انتقل الجدل إلى الداخل كانت القوى المختلفة تتخذ مواقعها وتشهر أسلحتها، وكان أقوى الأسلحة الدعائية هو ما أشهره أصحاب مصانع النسيج من أن تطبيق قواعد الجات سوف يعنى إفلاس المصانع وبطالة العمال. وفجأة وبدون سابق إنذار وجدنا أعدادا هائلة من عمال النسيج، فشلت هى وأصحاب مصانعها فى تحديثها خلال السنوات التحضيرية السابقة، وإعدادها للتنافس على المستوى المحلى حتى عندما تتكلف السلعة الأجنبية تكلفة إضافية للنقل بالإضافة إلى ٦٠ أو ٧٠ ٪ من الجمارك. وعندما يكون الحال كذلك، فإن المطلوب هو أن يتحمل المستهلك المصرى، والفقير منه بالذات، ثمن سلعة يستطيع أن يشترى بنصفه أو أقل، سلعة مماثلة أو أحسن نوعاً. ومن المدهش أن أحزابا سياسية "ليبرالية" جرت فورا للدفاع عن العمال، والوقوف فى الواقع ضد المستهلك المصرى، الفقير فيه قبل الغنى، وانتهى الأمر بالصراع والجدل الاقتصادى لكى يكون صراعا وجدلا سياسيا كذلك. وكما هى العادة فأن الحكومة حاولت إرضاء الجميع، فلكى تعوض أصحاب مصانع النسيج كان عليها أن تتخذ

مجموعة من الإجراءات التعويضية، كان منها تقييد التهريب للأسواق المصرية، وحفز المناطق التجارية الحرة للقيام بالواجبات والمقاصد التى أنشئت من أجلها وهى التصدير. ولكن هذه المناطق مثل بورسعيد لم تكن أخذت هذه المسألة بجدية طوال العقود الثلاثة الماضية، مثلها تماما مثل أصحاب وعمال مصانع

النسيج الذين لم يأخذوا بجدية مسألة تحديث الصناعة وزيادة قدرتها التنافسية فى الأسواق الداخلية والخارجية أيضاً. وبهذه الطريقة وصلت الحكومة إلى النقطة التى لا تحسد عليها إطلاقا، وهى أنها إذا ارادت تنفيذ التزاماتها الدولية فى "العولمة" التجارية، فإنها سوف تغضب أصحاب وعمال مصانع النسيج، وإذا أرادت إرضاء هؤلاء فإنها سوف تفقد المصداقية المصرية فى لحظة سوف يتم فيها ترجمة مشاركة مصر فى محاربة الإرهاب لأموال تخفف عن مصر أزمتها الاقتصادية الراهنة، وبالإضافة لهم سوف يغضب أهل بورسعيد. أما إذا أرادت إرضاء الشعب البورسعيدى الغاضب، فإنها سوف تغضب كل الآخرين المشار إليهم، وكل ذلك فى قضية واحدة، فماذا يكون حال الغضب عندما تتجمع كل القضايا الاقتصادية والاجتماعية الاخرى؟!.

ذلك هو الجدل بعينه، وفى العادة، وكما تقول النظرية، فإن الجدل عادة يؤدى إلى حالة جديدة تماما تكون فى اتجاه التقدم إلى الأمام، ولكن ذلك لا يحدث وحده وإنما عبر آليات سياسية ومجتمعية تقوم بدورها فى الاحتضان السلمى للظواهر وتترجمها إلى سياسات تقلل الغضب وتزيد الحماس لاختيارات متنوعة. ومن المؤكد أن ذلك يحتاج حديثاً آخر.

# الفصـــل الثانى

## مصـر والصيـن ...والعولمة...

# حالة مصر بين القاهرة وبكين..!

ربما لم تكن الأقدار مواتية للأحوال كما كان الحال، فمنذ سبعة أيام كانت سلسلة المقالات التى بدأت منذ فترة حول نظرية «صدام الحضارات» قد وصلت إلى مصر، بعدما تبين محدودية قدرتها على شرح أحداث العالم المعاصر، والتوصل إلى أن جدل «العولمة» و«ضد العولمة» ربما يكون أقدر على تحقيق الهدف. وعندما انتقل التطبيق من العام إلى الخاص، ومن الدنيا إلى أرض المحروسة، تبين أنها تمثل حالة نقية لهذا النوع من التفاعل بين المتناقضات، الذى لا يحله أبدًا إلا وجود الآليات السياسية التى تأخذه من نقطة الصدام إلى حالة التقدم. وفى الوقت الذى بقى فيه السؤال مطروحًا للاجتهاد، إذا بالأقدار تقترب منه من زوايا لم تكن قريبة من ذهن الكاتب، ففى مساء ذات اليوم، وفى الساعة السابعة والنصف تمامًا قام الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء بزيارة

الأهرام والاجتماع مع صحفييها وباحثيها على مدى الأربع ساعات التالية. وعندما انفض اللقاء أخيرًا، وكانت الساعة تقترب من منتصف الليل، كانت بعثة الأهرام تتجه فى مهمة صحفية بقيادة الأستاذ إبراهيم نافع ومشاركة كاتب السطور إلى مطار القاهرة للسفر إلى بكين، بينما كانت أصداء الاجتماع لاتزال ترن فى الأذهان بكل ما فيها من أسئلة، وعلامات للاستفهام، والتعجب أيضًا!

وبالتأكيد فإن اللقاء مع السيد رئيس الوزراء يستحق تعليقًا منفصلاً لأنه كان حافلاً للغاية، سواء ما تعلق بالمقدمة التى تعدت الساعة للدكتور عاطف عبيد، ووضع فيها حقائق الاقتصاد المصرى، وجهد وزارته للتعامل معها، أو ما تعلق بالأسئلة والتعليقات التى تلتها، ورد فعله إزاءها. وبنفس الدرجة، فإنه من المؤكد أن الرحلة إلى الصين تستحق بدورها فحصًا مستفيضًا، خاصة بعد أربع سنوات من زيارة سابقة فى يوليو ١٩٩٨ تغيرت فيها أحوال الدنيا وانقلبت رأسًا على عقب. ولكن ما يهمنا الآن فى لقاء الأهرام أنه رغم أن الغلبة فى النقاش والحوار كانت لمراجعة الأرقام الخاصة بالاقتصاد المصرى، وتوصيف حالته ودرجة التوازن فيه، فإن هناك عددًا من النقاط الهامة التى طرحت من قبل الاقتصادى الأول - وأظنها لم تلق ما تستحق من اهتمام - وكانت كلها تصب فى صلب ما طرح فى هذا المكان. فقد ميز الدكتور عاطف عبيد ما بين مرحلتين فى الاقتصاد الوطنى أولاهما تتعلق بالتوازن فيه، والتعامل مع الاختلالات الطارئة التى تفرض نفسها عليه كما جد

بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وثانيتهما تلك المتعلقة بالانطلاق وتحقيق التنمية المستدامة ومعدلات النمو المرتفعة.

وما يهمنا هنا هو ما ذكره ويتعلق بهذه المرحلة الأخيرة، حينما قال أن هناك عددًا من الشروط الضرورية لتحقيق انطلاقة الاقتصاد القومى، أهمها تحقيق التوافق السياسى داخل المجتمع المصرى حول قضايا الاندماج فى الاقتصاد العالمى، وخصخصة الهيئات الاقتصادية، وقبول رأس المال الأجنبى بصورة كبيرة. ومعنى ذلك أن السيد رئيس الوزراء قد وضع إصبعه على أهمية تلك الحلقة الهامة لحل معضلة الاشتباك ما بين الحاجة إلى «العولمة» التى لا بديل لها فى عملية التخلص من التخلف فى مصر، والقوة الكبيرة لجماعات «ضد العولمة»، والتى تجعل كل خطوة من خطوات «الاندماج» و«الخصخصة» وقبول «رأس المال الأجنبى» قضية محفوفة بالمخاطر السياسية. وبدون الكثير من التفاصيل، فإن القضية بدت واضحة تمامًا فى ذهن الدكتور عاطف عبيد، فأخذا فى الاعتبار ظروف مصر الراهنة ومعدلات البطالة فيها، والزيادة السكانية بمقدار المليون وأربعمائة ألف نسمة سنويًا، ودخول ما يقرب من المليون إلى سوق العمل سنويًا، فإن مصر تحتاج إلى خمسة مليارات من الدولارات كل عام من الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى قدراتها الذاتية على الاستثمار وهى ليست كبيرة. وحتى يمكن اجتذاب هذا المبلغ الكبير بالنسبة لنا، والقليل بالنسبة لدول نامية أخرى أكثر نشاطًا منا فى حسم أمورها، فلابد لمصر أن تدخل فى المؤسسات التى تكفل لها الاندماج فى الاقتصاد

العالمى، وتقوم بخصخصة اقتصادها حتى يجد المستثمر الأجنبى أنه يأتى إلى دولة يحكمها اقتصاد السوق بحق.

هذه المسألة التى تبدو بسيطة للغاية لا يوجد توافق سياسى مصرى عليها بين القوى السياسية المختلفة، بل أيضًا حتى داخل الحكومة والجهاز البيروقراطى للدولة، وبالتأكيد بين الأحزاب السياسية وأعضاء مجلس الشعب. ورغم أن الحديث لا يتوقف أبدًا عن ضرورة المنافسة والتنافس مع الدول الأخرى، وقيام مصر بدورها الإقليمى والعالمى، والحاجة الماسة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فإن الطريق إلى تحقيق هذه الأهداف يبدو مستحيلاً كلما طرحت الخطوات الضرورية لتحقيقها. ففتح الأبواب نتيجة عقد الاتفاقيات مع المؤسسات الدولية يعنى فورًا إفلاس المصانع القومية وتسريح العمال، وخصخصة القطاع العام والهيئات الاقتصادية يعتبر فى الحال نوعًا من «بيع مصر» والتفريط فى شرفها وعفتها، وإتاحة الفرصة لرأس المال الأجنبى للعمل فى مصر بنفس الشروط التى يعمل بها فى الدول الأخرى عودة الهيمنة الأجنبية والامبريالية والصهيونية فى آن واحد. وباختصار فإن كل الذين يطالبون بتقدم مصر بحماس بالغ، سوف تجدهم يجفلون فور طرح المقترحات التى تحقق ذلك وما أن يتحدثوا حتى نكتشف أنهم يريدون مصر كما كانت فى الستينيات دولة بعيدة عن التيارات الاقتصادية الكبرى فى العالم، ومنكفئة على ذاتها اقتصاديًا وفكريًا، وتعتمد أساسًا على تدخل الدولة فى حياة الإنسان من المهد إلى اللحد، وتتحقق فيها المساواة بين الجميع على أسس من الفقر المشترك.

ولعل ذلك تحديدًا هو معضلة الدكتور عاطف عبيد ووزارته، وربما الوزارات التى سبقته، فعلى رأس السلطة التنفيذية، تتجمع المعلومات التى لا توصف الحال فقط، وإنما تحدد الطريق إلى الخروج من مشكلاته، ولكن ذلك يستحيل لأن البيئة السياسية لم تنضج بعد بالقدر الكافى لاحتضان الوسائل. صحيح أن الرئيس حسنى مبارك لا يكف فى كافة خطاباته الرسمية - وبصراحة كاملة لا نجدها حتى فى خطب الوزراء - عن الحث على ضرورة الاندماج فى السوق العالمية، والتحول إلى اقتصاد السوق، وقبول رأس المال الأجنبى، إلا أن بقية الآليات السياسية فى المجتمع لا تترجمها إلى حالة من التوافق العام الذى يوفر للدكتور عاطف عبيد وصحبه البيئة المناسبة التى تسمح بتحقيق سياسات العولمة.

وقبل مناقشة حالة هذه الآليات السياسية فى مصر، وما تتخذه من مواقف، فقد حملنا الهموم المصرية، كما هو الحال فى كل بعثات الأهرام الصحفية، معنا إلى الصين حيث طرحنا السؤال التالى: إنكم فرحون للغاية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (الاندماج فى الاقتصاد العالمى)، وتقومون بالتحول إلى اقتصاد السوق (لا يحب الصينيون استعمال كلمة «الخصخصة لأسباب ليس هنا مجال ذكرها)، وتفتحون الباب على مصراعيه لرأس المال الأجنبى، فكيف فعلتموها، وكيف حدث التوافق داخل الحزب «الشيوعى»، والطبقة السياسية فى البلاد حول هذه الأهداف؟. والحق فإنه فى كل الأحوال تقريبًا لم يفهم الرفاق الصينيون السؤال، وكان الحال أحيانًا يتطلب أن نشرح لهم المعضلة المصرية

بالتفصيل، وفى تلك الحالة فسوف تمر كالشهاب علامة تعجب على وجه المسئول الصينى لا يمكن ملاحظتها إلا للعين المدققة، وبعدها يمضى فى الإجابة. وفى العادة فإنها تبدأ من تلك اللحظة التاريخية العظمى فى التاريخ الصينى، خلال الدورة الثالثة الكاملة للحزب الشيوعى الصينى، واجتماع اللجنة المركزية الحادى عشر فى ديسمبر ١٩٧٨، والتى تمكنت فيها الآلية السياسية للحزب من التوصل - تحت الرعاية الكاملة لفلسفة دينج هيتساو بينج - من اتخاذ القرار الاستراتيجى من أن الصين لن تكون دولة متخلفة بعد ذلك اليوم. وأن الصين لن تستطيع تحقيق مكانتها التى تستحقها بين الأمم لأنها اتخذت قرارًا أيديولوجيًا بذلك، أو لأنها لا تكف عن مشاكسة الدول العظمى واللعب بينها وعليها، أو لأنها تدخل فى سباق التسلح النووى مع الدول العظمى، وإنما يتحقق ذلك بالقوة الاقتصادية والمشاركة فى السباق التكنولوجى العالمى، وكلاهما لا يتحققان ما لم تفتح أبواب الصين للاستثمار الأجنبى، وتندمج فى الاقتصاد العالمى، وتنتقل إلى اقتصاد السوق «الاشتراكى» - طالما أن البعض يحب هذه الكلمة. وكانت هذه مقدمة الإجابات، أما استكمالها فقد شمل مجمل التجربة الصينية كلها، ولعل القارئ الكريم يكون صبورًا، وما نطلبه منه ألا ينسى أن المقصد هو مصر، وليس الصين، والقاهرة وليست بكين.

• • •

# تقرير من الصين: البلد والحضارة والتاريخ[1]

خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٣ يناير المنصرم، شاركت فى بعثة صحفية أرسلتها مؤسسة «الأهرام» إلى الصين، وكانت مهمة هذه البعثة ذات شقين: الأول متابعة ما جرى فى الصين بعد ثلاث سنوات ونصف تقريبًا من زيارة بعثة أخرى لهذا البلد الهام فى شهر يوليو ١٩٩٨، والثانى التحضير لزيارة الرئيس حسنى مبارك بعرض كل ما يتعلق بالعلاقات المصرية ـ الصينية. وبينما كانت أهمية البعثة الأولى أنها جاءت وسط تطورات دولية هامة جرت فى ذلك الوقت، وتعلقت بالأزمة الاقتصادية الآسيوية الحادة فى تلك الفترة، وعمليات التفجير للأسلحة النووية التى قامت بها كل من الهند وباكستان، فإن البعثة الثانية ذهبت وسط التغيرات العالمية الناجمة عن أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة، وما تبعها من توابع الحرب ضد الإرهاب فى أفغانستان

وغيرها. كما اختلفت البعثتان فى أن الأولى شملت بكين فقط بالإضافة إلى عدد من العواصم الآسيوية الأخرى مثل إسلام أباد ونيودلهى وسنغافورة وجاكارتا، أما الثانية فكانت كلها داخل الصين وشملت بجوار العاصمة كل امن شنغهاى وشن جن.

وربما يعود اقتصار البعثة الثانية على الصين إلى الأهمية الكبيرة لهذا البلد من جانب، والتجربة التنموية غير العادية التى قام بها خلال العقدين الأخيرين وجعلها نموذجًا هامًا ليس فقط فى العالم الثالث، وإنما فى العالم كله. والصين واحدة من أربع دول ذات حضارة عريقة فى العالم، بالإضافة إلى مصر وبابل (العراق) والهند، وترجع آخر المكتشفات الأثرية فيها إلى سبعة آلاف سنة، ونشأت مثلها حول أحواض الأنهار مثل النهر الأصفر ونهر اليانجتسى ونهر اللؤلؤ، حيث اكتشفت الأدوات لزراعة الأرز وبذور الأرز التى يعود تاريخها إلى خمسةالاف عام قبل الميلاد. وبهذا المعنى فإن الحضارة الصينية ند للحضارات الثلاث الأخرى، بل أبكر منها فى بعض المجالات، وتنتشر فى أرجاء الصين الآثار الثقافية والأطلال التاريخية التى بلغ عددها المسجل أكثر من خمسة آلاف موقع.

وإذا كانت الأهرام هى رمز مصر، فإن السور العظيم هو رمز الصين، وهو أشهر الآثار الصينية ويمتد من غرب الصين إلى شرقها، وإذا تم توصيل كل الأسوار التى تهدمت فى مدة ألفى سنة من القرن السابع قبل الميلاد إلى القرن السادس عشر الميلادى فى

الأسر الملكية الصينية المختلفة يتجاوز طولها الإجمالى خمسين ألف كيلومتر، أى أطول من مدار الكرة الأرضية. أما الأثر الثانى ذو الشأن العظيم ، فهو القصر الإمبراطورى الواقع فى مركز بكين والمعروف باسم « المدينة المحرمة»، والتى أقام فيها على مدى خمسمائة عام أربعة وعشرون إمبراطورًا من أسرتى مينج وتشينج. وهو مجموعة من المبانى العظيمة الفخمة لأباطرة الصين القدماء، ويبلغ ارتفاع سورها عشرة أمتار، وعرضها من الشرق إلى الغرب يبلغ ٩٦٠ مترًا، ومن الجنوب إلى الشمال ٩٦٠ مترًا، وإجمالى مساحتها ٧٢٠ ألف متر مربع، وتشمل ٩٩٩٩ غرفة وقاعة، وتعد بهذا المعنى أكبر قصر إمبراطورى فى العالم.

وبرغم أن الصين تعد دولة متعددة القوميات، إلا أن هذه الصفة خادعة إلى حد ما، فقد ظلت دولة موحدة لفترات طويلة من التاريخ، كما أن سكانها البالغ عددهم ١,١ مليار نسمة وفيهم ٥٦ قومية مختلفة، فإن قومية «الهان» تعد هى القومية السائدة حيث تشكل ٩١٪ من عدد السكان، أو ١,٠٤ مليار، بينما تشكل ٥٥ قومية أخرى حوالى ٩٪ منهم، أو ٩٦ مليون نسمة، وتعد قومية المانشو أكبرها بحوالى ١٠ ملايين نسمة، و«الهيوى» ٩ ملايين، فإن قومية «الهيشى» لا يزيد عددها عن ٤ آلاف نسمة. وبهذا المعنى فإن الصين تعد بلدًا متجانسًا إلى حد كبير، ليس فقط لأن «الهان» يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان البلاد، أو لأنهم كانوا هم من أسس ما يعرف بالحضارة الصينية، وإنما أيضًا لأنها قومية ظلت مفتوحة على الأديان الأخرى، ورغم التأثير الكونفوشيوسى الكبير

على «الهان»، فإن الديانات «الخارجية» الأخرى مثل البوذية والمسيحية بأنواعها المختلفة لها أتباعها فى هذه القومية.

وبشكل ما فإن هذه الحقائق الثلاث عن الصين (السور العظيم، والمدنية المحرمة، وقومية الهان) شكلت تاريخيًا جوهر الصين ومسيرتها. وبشكل ما أيضًا فإن هذه الحقائق كانت كلها دافعة إلى نوع من العزلة، أو بمعنى أدق «الاستغناء» عن العالم، فالسور كان أساسًا لحماية حضارة «المملكة الوسطى» - أى التى تشكل مركز العالم - من «البرابرة» وهم كل من يقع خارج الصين. ولذلك لم تكن هناك صدفة فى أن المركز من مركز الكون لابد وأن يكون «المدينة المحرمة» على البشر العاديين، أو على العامة، لأنه فيها يوجد مكان ومكمن الحكمة الصادرة من الإمبراطور، صاحب الصفات الإلهية، والذى يقبع بدوره خلف الأسوار العالية. وعندما يصل عدد قومية ما إلى ما يزيد على مليار نسمة، يشكلون سدس البشرية - فإن العزلة والاستغناء عن العالم تصبح مسألة منطقية، لأنها مثل هذا العدد كان هو كل البشرية فى مطلع القرن العشرين،

ولذلك ربما لم يكن مدهشًا أنه حتى الثورة الشيوعية الصينية لم تلبث أن شدت الصين إلى نوع من العزلة المختلفة عن تلك التى عاشتها فى العصر الإمبراطورى، ولكنها تظل عزلة فى النهاية. ورغم أن ماوتسى تونج ورفاقه كانوا ينتمون فكريًا إلى الفلسفة الأيديولوجية الماركسية اللينينية ذات الصبغة العالمية، إلا أنه لم يمض وقت طويل حتى جذبت الصين نفسها خارج المعسكر

الشيوعى لكى تتشرنق على نفسها مرة أخرى، وبمحتوى «اشتراكى» هذه المرة، يختلف جذريًا عن «الشرنقة» الإمبراطورية السابقة، ولكنه مع ذلك يظل شرنقة مماثلة لها من حيث الجوهر السياسى والحضارى.

ولعل ذلك هو جوهر وأهمية ما يجرى الآن فى الصين من تطورات بدأت من خلال النتائج التى أسفر عنها مؤتمر الحزب الشيوعى الصينى المنعقد فى ديسمبر ١٩٧٨، تحت قيادة دينج ميتساو بينج، والمؤدية أولاً إلى الإصلاح الاقتصادى، وثانيًا إلى الانفتاح على العالم الخارجى. هذه النتائج كانت ثورة بكل المقاييس على التاريخ الصينى كله، وأثبتت أن دول الحضارات القديمة قابلة للتطور الذى يأخذ شكل قفزات كبيرة إلى الأمام من خلال كسر العزلة والقضاء على المركزية الشديدة سواء كانت ناجمة عن النظام الإمبراطورى المتخلف أو النظام الشيوعى المدعى للتقدم. ورغم أن الصينيين يتحدثون كثيرًا عن التحول إلى اقتصاد السوق «الاشتراكى»، والخصائص «الصينية» للنمو الرأسمالى، فإن النظرة الفاحصة لا تجد فروقًا جوهرية ما بين التجربة الصينية وتجارب الدول الرأسمالية الأخرى. والحقيقة أن المشاهد للفرحة الصينية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، على عكس الحزن الكبير الذى يلم ببلاد كثيرة أخرى فى العالم منها مصر، سوف يجد دلالة حقيقية على تحول جذرى فى البلاد يشكل نوعًا من القطيعة التاريخية.

وليس معنى ذلك بالطبع أن الصين قد تخلت عن خصائصها الثقافية، من موسيقى وطعام وعادات وتقاليد، فلعل ذلك كله بقى على حاله وتم تأصيله وتنقيته من الشوائب العالقة به. وإنما المقصود هو أن هذه الثقافة تحديدًا قد تخلت أولاً عن تصوراتها الخاصة بالتفوق على كل ما هو خارجها، وثانيًا أنها قبلت بالتعاطى والاشتباك الخلاق مع الثقافات الأخرى. ولم يكن ذلك ممكنًا دون القيادة الواعية لدينج هيتساو بينج ورفاقه من المصلحين العظام الذين نجحوا فى تشكيل توافق تاريخى جديد داخل الدولة يعيد تركيبها من جديد، ويدمجها فى العالم المعاصر. وربما لا تكون هناك صدفة إطلاقًا أن معظم القادة الصينيين، فى المستويات المحلية والقومية، لا يكفون أبدًا عن الإشارة إلى عام ٢٠٥٠ والذى فيه سوف تتماثل الصين مع الدول الغربية المتقدمة. ويشكل ذلك أمرًا مختلفًا تمامًا عن النمو الاقتصادى، أو تحقيق مستويات معيشية متقدمة، وإنما ينصرف الأمر إلى نوعية الإنسان وقدراته الفكرية والثقافية التى لا تجعله جزءًا من الصين فقط ولكن جزءًا من العالم أيضًا.

والطريق إلى تحقيق ذلك بات معروفًا تمامًا على مستوى الشعب والحكام والنخبة الثقافية والسياسية بشكل عام. فهناك أربعة أهداف استراتيجية عظمى تسعى الصين إلى تحقيقها. الأول هو دفع عملية التحديث والتطوير فى الدولة، وهى عملية شاقة تتضمن إعادة بناء الدولة المركزية الحديدية بصورة لا مركزية تتيح قدرات وطاقات خلاقة ومبدعة لكل القيادات على مستويات مختلفة حتى

مستوى القرية أو الحى لاتخاذ قرارات استثمارية جوهرية. والثانى استكمال عملية إعادة توحيد الصين بالطرق السلمية، فرغم القناعة الصينية أن أراضى هونج كونج ومكاو وتايوان قد تم اغتصابها من الوطن الأم بالقوة الغاشمة، فإن الصين لم تنزع أبدًا لفكرة تحريرها بالقوة المسلحة، أو حرب التحرير الشعبية، وإنما سعت إلى ذلك من خلال السياسة والدبلوماسية والاقتصاد الذى بات أهم وسائل التحرير. وقد نجحت هذه الاستراتيجية تمامًا فى تحرير هونج كونج ومكاو، وبقيت تايوان وحدها على الطريق. والثالث هو حماية السلام العالمى وتعزيز التنمية المتبادلة، ولعل الصين تعد من أبرز دول العالم تحمسًا لظاهرة «العولمة» والاندماج الاقتصادى العالمى، وعندما تدهورت الأوضاع الدولية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ كانت الصين سباقة إلى العمل على استئناف عملية العولمة السياسية والاقتصادية بالدعوة إلى عقد اجتماع قمة «الأبيك» أو التجمع الاقتصادى الآسيوى الباسيفيكى فى شنغهاى، كما بذلت جهودًا مضنية من أجل عقد مؤتمر منظمة التجارة العالمية فى الدوحة والذى قبل الصين عضوًا به. والرابع والأخير، تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادى عند سقوف مرتفعة كما حدث خلال الأعوام الماضية. هذه الأهداف كلها تحتاج تناولاً مطولاً ومنفصلاً، لعل التجربة والحكمة الصينية تنفع المتخلفين والمتقاعسين والعاجزين من دول العالم الأخرى.

• • •

# تقرير من الصين: التجربة والحكمة(٢)

دعانا السلف الصالح إلى أن نطلب العلم والحكمة من حيث يمكن الوصول إليها، حتى ولو فى الصين، وهو ما يعنى الإمبراطورية مترامية الأطراف فى شرق آسيا كانت معروفة على أنها نهاية الدنيا وأبعد بقاعها. وربما لم تكن اليابان قد عرفت بعد، وبالتأكيد لم تكن الولايات المتحدة قد تم اكتشافها، وبالتالى فإن الصين بدت كأقصى ما تستطيع الجغرافيا أن تصل. والأرجح كذلك أنه قد نما عنها ما يدل على معرفة وعلوم متقدمة، ربما تمحور حول إنتاج الأرز، ونسج الحرير، والكثير من المنسوجات والأوانى والعمارة المتميزة، كما نقل التجار والرحالة فى حكاياتهم عند الالتقاء فى رحلات الشتاء والصيف مع التجار العرب من أهل الجزيرة العربية. وبالطبع لم يكن العالم صغيرًا كما هو اليوم، ولكنه

مع ذلك كان فيه من التفاعلات الاقتصادية ما يكفى لنقل الخبرات والأسفار، فإذا لم تأت إلينا، فقد صار واجبًا أن نذهب إليها.

والآن بات العالم صغيرًا جدًا، ورغم أنه لم يكن معروفًا فى الأزمنة القديمة الفترة التى يقضيها المسافر إلى الصين البعيدة على ظهر جمل أو حصان، فإن الطائرة الآن تقطع المسافة من القاهرة إلى بكين فى حوالى ١٦ ساعة إذا كان الطيران متواصلاً، و٢٢ ساعة إذا تمت الرحلة عبر أكثر من محطة للانتقال. وقد كانت هذه الفترة الأخيرة هى ما قطعتها بعثة الأهرام الصحفية لكى تصل إلى الصين فى الساعات الأولى من صباح ١٦ يناير المنصرم.

وكان كاتب هذه السطور قد شارك فى بعثة صحفية أخرى للأهرام فى الصين فى شهر يوليو ١٩٩٨، ووقتها كان الشعور أن الصين قد تقدمت كثيرًا طبقًا للأرقام ومعدلات النمو. وبشكل ما بدت بكين التى زرناها وحدها كورشة عمل هائلة يتم تمزيقها قطعًا، ويعاد بناؤها من جديد، وبطريقة أعمق بكثير مما كان يجرى فى القاهرة وقتها، والتى كانت تخضع لعملية تطور لا بأس به. وبشكل ما أيضًا بدت بكين أنها من ناحية السلوكيات أقرب للقاهرة منها إلى حاضرة عالمية، من حيث مستوى الفوضى، واحترام إشارات المرور، والمستوى العام للسكان من حيث الملبس والمسكن. ولا يزال عالقًا فى الذهن ذلك المشهد فى العاصمة الصينية،

عندما توقفت حركة المرور تمامًا بسبب اختلاط نوعيات مختلفة من المركبات، وسيرها فى اتجاهات متعاكسة، فيصل الأمر إلى درجة التوقف التام، مع موسيقى مزعجة لكافة أنواع الأصوات وأدوات التنبيه، مختلطة باللعنات، التى لم نعرف مدى حدتها بسبب أنها كانت تجرى باللغة الصينية التى نجهلها، ووجد المترجم أنه لا يوجد ما يدعو للتعرف على لغة الشارع الصينية. ولكن المسألة تم حلها فى النهاية على الطريقة المصرية، حيث نزل شخص ما، ومن الواضح أنه يتمتع بصفات قيادية حقيقية، وبدأ فى تخليص الشبكة المعقدة من بعضها البعض وبمهارة تامة أتاحت لنا بعد ساعة من التوقف والشلل أن نستأنف طريقنا.

كان ذلك عام ١٩٩٨، الذى هو ليس بعيدًا للغاية، أما فى عام ٢٠٠٢ فقد بدت الأمور مختلفة تمامًا. كانت بكين، وبالتأكيد شنغهاى، قد أصبحتا من الحواضر العالمية، مع فارق وحيد وهو أن المدن الصينية الكبيرة أكثر حداثة. فقد كان واضحًا أن ورشة العمل قد اكتملت، وعندما قيل لنا أننا نسير على الطريق الدائرى الرابع للمدينة، كان معنى ذلك أنه كان قد تم بناء طريقين دائريين جديدين فى بكين منذ تركناها فى الزيارة السابقة، وكان من الصعب ألا نتساءل لماذا تأخر الانتهاء من الطريق الدائرى الأول للقاهرة كل هذه السنوات. وكان واضحًا أيضًا أن عمارة المدينة قد عبرت بسرعة مرحلتين متكاملتين فى الفلسفات المعمارية، الأولى منها هى مرحلة الحداثة حيث الأبنية المعمارية الإدارية الضخمة على طريقة ناطحات السحاب الزجاجية على الطريقة الغربية. أما

الثانية فتعبر عن مرحلة ما بعد الحداثة، حيث مزجت التصميمات جماليًا ما بين الحداثة الضرورية من الناحية العملية، والطرز التقليدية الصينية التى تعطى العمارة جمالاً خاصًا وشخصية صينية خالصة. ولكن الأهم من ذلك كله أن الناس أنفسهم قد تغيروا كثيرًا، فالمرور على كثافته، والزيادة الهائلة فى عدد العربات فيه، كان يسير بانتظام ووفق المعدلات المعروفة للعواصم الكبرى للدول المتقدمة. ولم نجد تكرارًا لعملية «تخصيص» إدارة المرور، ولا صوتًا لآلة تنبيه واحدة، كما بدأ لأفراد البعثة، خاصة الذين زاروا الصين من قبل أن الناس أسعد حالاً، وأرقى ملبسًا، وبالتأكيد أكثر إقبالاً على الحياة.

وعندما يحدث ذلك فى بلد ما، فلابد أنه قد تعرض لعملية صهر هائل وعمل جبار، خلال فترة زمنية قصيرة هى أقل من ربع قرن، وبدأت الصين بالفعل تجنى الناتج الإجمالى لهذه العملية التنموية غير العادية. فمنذ عام ١٩٧٨ تنمو بما لا يقل أبدًا عن ٧٪ سنويًا، وخلال الثمانينيات كانت تنمو بما يزيد على ١٠٪ فى بعض السنوات، وفى سنوات أخرى كان يجرى عمدًا تخفيض معدلات النمو عن ذلك نظرًا لما يمثله من خطر الاستنزاف السريع للموارد الطبيعية، والضغط الهائل على البنية الأساسية، والخوف من عدم مواكبة النظام التعليمى موجات عالية من النمو. والحقيقة أن تجربة الصين التنموية لم تتأثر كغيرها بالتغيرات العالمية الضخمة وغير المواتية، فالمشروع الصينى للتنمية والتحديث بدأ فى نهاية السبعينيات، وهى الفترة التى تعرض لها الاقتصاد العالمى لعدد من

الهزات، والدورات الانكماشية الناجمة عن الثورة الإيرانية، وما تلاها من الحرب العراقية - الإيرانية، وما عرف خدمة البترول الثانية، ومع ذلك سار الاقتصاد الصينى لا يلوى على شىء، وعندما بدأ الاقتصاد العالمى فى استعادة عافيته ركب معه الاقتصاد الصينى الموجة لكى يحقق أكبر عملية للتراكم الرأسمالى حققتها دولة فى التاريخ الحديث. وفى نهاية التسعينيات تكررت التجربة مرة أخرى مع الأزمة الاقتصادية الآسيوية، ثم العالمية نتيجة الأزمات فى روسيا ودول أمريكا اللاتينية. ومع ذلك بدأ أن الاقتصاد الصينى لديه مناعة كبيرة لما يجرى فى العالم، فهى لم تحقق له معدلات نمو كبيرة خلال تلك الفترة الصعبة، بل أنها أيضًا ساعدتها فى التعامل مع الأزمة العالمية الراهنة، والناجمة عن أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

ولعل ذلك يعود إلى وجود تحول جوهرى فى الصين ربما يفوق بكثير الآثار التى تركتها الثورة الشيوعية الماوية على الاقتصاد والمجتمع الصينى. وبينما كانت الثورة الاشتراكية تعتبر أن الكم الصينى الهائل السكان والمساحة، إنما يمثل عبئًا رهيبًا لا يمكن التعامل معه إلا خلال عملية توزيعية وتقشفية غاية فى القسوة، ولم تكن مشاهد الاستيلاء على أموال وملكيات الطبقة الغنية أو الموسرة الصينية، أو هى تلك التى اغتنت ونمت ثروتها بسبب انتمائها إلى الحزب والحكم الشيوعى فى عمليات التطهير المستمرة، إلا استمرارًا لهذا المنهج.

لذلك فإن حالة التقشف المؤلمة، والتى أزالت حتى كل الحواجز بين الرجل والمرأة، وفرضت عليهم قسرًا أنواعًا مختلفة من تحديد النسل، لم تكن إلا تعبيرًا عن هذه الفلسفة. وقد تغير كل ذلك الآن، وصارت الديموغرافيا والجغرافيا مزايا نسبية كبيرة ورائعة للتقدم والتنمية، بما يتم توظيفها إنتاجيًا واستهلاكيًا. والحقيقة أنه لا يمكن تفسير معدلات النمو المرتفعة فى الصين، إلا من خلال عمليات التوسع الكبير والسوق الإنتاجية والاستهلاكية التى لا تكف عن إدخال مستهلكين ومنتجين جدد إلى الساحة الاقتصادية فى كل لحظة.

لذلك فليس مدهشًا إطلاقًا أن تحقق الصين معدلاً للنمو يصل وسط الأزمة العالمية إلى ٧,٣٪، ومع نهاية عام ٢٠٠١ كانت الصين قد حققت ناتجًا محليًا قدره ١١٧٦ مليار دولار، أى أن الصين تكون أول دولة نامية بحق تتعدى حاجز التريليون دولار، وبشكل ما يكون نصيب الفرد من الناتج المحلى قد اقترب من ١٠٠٠ دولار، وفى حقيقته هو أكثر من ذلك بكثير إذا ما احتسبنا معادل القدرة الشرائية للدولار، وانطلاقًا من ذلك تصير الصين قوة اقتصادية حقيقية، سواء كانت مصدرة أو مستوردة، وخلال العشرة شهور الأولى من عام ٢٠٠١ كانت التجارة الخارجية للصين قد بلغت ٤١٨ مليار دولار تقريبًا، وبالتالى فإن القادة الصينيين لم يكونوا يبالغون عندما ذكروا أن الحجم الكلى للتجارة خلال العام بلغ ٥٠٠ مليار. وربما لا يكون مصدر قوة الاقتصاد الصينى ليس فقط تحقيق فائض قدره أكثر من ١٧ مليار دولار، وهو ما يعنى دعمًا للاحتياطى القومى، وتثبيتًا لسعر العملة الوطنية من التقلبات

والمضاربات، وإنما لأنها تدعم القوة الاقتصادية للدولة على صعيد الاستثمار المحلى أو الأجنبى.

هذا الاستثمار الأخير يشكل القاطرة التى ينطلق منها الاقتصاد الصينى إلى آفاق غير محدودة، وهو الذى يشكل نسبة ٢٠٪ من الأصول الثابتة، ويساهم فى الإبقاء على معدلات النمو المرتفعة من خلال مساهمته المتزايدة فى الناتج المحلى، ويلعب دورًا مهمًا فى نقل المعدات والتكنولوجيا ووسائل الإدارة الحديثة للصين. وطبقًا لتقرير أعده المكتب الإعلامى المصرى فى بكين، فإن إجمالى الاستثمارات الأجنبية التعاقدية فى الصين خلال الشهور العشرة الأولى من عام ٢٠٠١ بلغت ما هو أكثر قليلاً من ٥٥ مليار دولار. وهو الكم من الاستثمارات التى يتصور أن تتزايد فى المستقبل بسبب انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، والمشروعات المتنوعة المطروحة على الاستثمار الأجنبى فى ظل الاستعداد لاستضافة الأولمبياد عام ٢٠٠٨، وجذب جزء من الاستثمارات التى كانت تذهب عادة إلى الولايات المتحدة، ومواصلة الأداء المتميز للاقتصاد الصينى فى وقت تتراجع فيه معدلات النمو فى كل الدول المتقدمة. وأخيرًا استمرار جهود الحكومة الصينية فى تهيئة المناخ الاستثمارى، من حيث القوانين والتشريعات وأساليب الجذب المختلفة، وبالتأكيد فإن النجاح يقود إلى النجاح، والتفوق يقود إلى التفوق، والتقدم يقود إلى التقدم، ولعل فى ذلك دروس وعبر لدول كثيرة وفى المقدمة منها مصر.

• • •

# تقرير من الصين: الدروس والعبر(٣)

ما سوف يرد فى هذا المقال ربما يكون مفاجئًا لكثيرين، ولكن الأمانة العلمية، والإخلاص للمهمة الصحفية التى قضتها بعثة الأهرام فى الصين خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٣ يناير الماضى، تقتضى أن نقول الحقيقة كاملة، كما نعتقد أننا شاهدناها. فالصورة التى تولدت عن الصين خلال العقود الماضية كانت أن المجتمع الصينى يقوم على المساواة الكاملة، ولا يزال عالقًا فى أذهان تلك الصورة للرجال والنساء المتساوين فى المظهر والملبس الذى لا يزيد عن كونه نوعًا ما من «الأوفرولات» الزرقاء أو الرمادية، والتى تختصر طريقًا طويلاً بين الحياة المدنية والعسكرية. كما لا يزال عالقًا فى الأذهان صورة القادة الصينيين أنفسهم، وهم يرتدون نفس النوعية من الملابس، مثلهم تمامًا مثل جماهير الشعب العاملة، إلى الدرجة التى يتساوى فيها الجميع فى معيشة متقشفة

**وزاهدة فى متع الحياة الدنيا. كانت الحكمة الصينية، ولوقت طويل، هى أن الصين بعدد سكانها الهائل، لا تستطيع إلا أن تقسم الموارد على الجميع بالتساوى، ولما كانت الموارد بالضرورة محدودة، فإن نصيب الفرد لابد أن يكون محدوداً، وبالقدر الذى يضعه بالكاد فى ذلك الحد الفاصل ما بين المجاعة والفقر.**

كانت تلك هى الصورة الموجودة عن الصين، وكانت صورة يقدرها الكثيرون على اعتبار أن المساواة، والتقشف، من القيم العليا، التى تعد فضيلة فى حد ذاتها. ولكن الثورة الصينية الثانية (يمكن القول أيضًا أنها الثورة الثالثة بعد ثورة صن يات عام ١٩١١، وثورة ماو فى عام ١٩٤٩) التى أطلقها دينج هتساو بينج عام ١٩٧٨ غيرت من منطلقات القيم الصينية، حيث لا تقوم لا على المساواة، ولا الزهد. **وقد كانت نقطة الانطلاق الكبرى، فلسفيًا وفكريًا، هى أنه لا يمكن تنمية الصين كلها بشكل متساو وإلا لن تكون هناك تنمية على الإطلاق.** وعندما يكون لديك دولة ذات مساحة تفوق مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، وفيها أكثر من مليار من البشر، فلا يمكن تنمية كل منطقة فى ذات الوقت، أو تنمية كل البشر فى ذات اللحظة، وإلا لن يتحقق أبدًا التراكم الرأسمالى الضرورى للنمو. ولذا فإن الصين التى حاولت فعل ذلك بشكل قسرى على مدى ثلاثة عقود تقريبًا، فشلت تمامًا فى تحقيق أى نوع من التنمية، وأكثر من ذلك أخذت الدولة كلها فى الدخول فى مرحلة من التخلف التكنولوجى عن بقية العالم، بما فيه الكثير من الدول النامية. وخلال العقدين الماضيين، اختارت الصين تنمية مناطق

بعينها كما ورد فى تقرير خاص أعدته القنصلية المصرية العامة فى شنغهاى، على الوجه التالى:

** المناطق الاقتصادية الخاصة وعددها ٥ مناطق تقع معظمها فى جنوب شرق الصين، وبدأت العمل فى عام ١٩٧٩.

** المدن الساحلية المنتجة، وبدأت العمل عام ١٩٨٤، من خلال قرار بتخصيص ١٤ مدينة ساحلية للانفتاح على العالم الخارجى بحكم موقعها واتصالاتها بالغرب، وأشهر هذه المدن شنغهاى، داليان، تيانجين، ونينبو.

** منطقة بودونج الجديدة غربى شنغهاى فى عام ١٩٩٠، ومساحتها ٣٥٠ كيلومترًا مربعًا، وذلك حتى تكون مركزًا لقيادة شنغهاى كمركز اقتصادى عالمى، وتتمتع بأفضل امتيازات للاستثمار الأجنبى.

** المدن الحدودية المنفتحة فى عام ١٩٩٢ وهى تلك المدن، الواقعة على حدود الصين مع جيرانها وتهدف إلى إعطاء تسهيلات تجارية لهذه المدن للتجارة مع جيرانها ودفع التعاون الاقتصادى والاستثمار المتبادل.

** مناطق التجارة الحرة وعددها ١٣ على مستوى الدولة وأنشئت فى عام ١٩٩٢.

** مناطق تنمية الاقتصاد والتكنولوجيا على مستوى الدولة وعددها ٣٢، وأنشئت عام ١٩٩٢ لتطوير اقتصاد بعض المدن،

واستيعاب التكنولوجيا الحديثة وعددها ٥٢ وتتوزع بين المدن الكبيرة والمتوسطة عام ١٩٩٢.

** منطقة يانجبو للتنمية فى شبه جزيرة يانجبو شمال غربى جزيرة هاينان ومساحتها ٣٠ كيلومترًا مربعًا وأنشئت عام ١٩٩٢، وهى مثل المناطق الحرة فى البلدان الأجنبية.

** عواصم المقاطعات والمناطق ذاتية الحكم والبلديات وعددها ٣١ واعتبرت أيضًا مدنًا مفتوحة فى عام ١٩٩٢.

هنا لابد من التأكيد أن هذه الكيانات جميعًا متداخلة وليست منفصلة، فالمناطق الاقتصادية الخاصة الحديثة تقع داخل أربع مقاطعات مختلفة، والمدن الساحلية المنفتحة تضم مناطق للتجارة الحرة ومناطق لتنمية الاقتصاد والتكنولوجيا ومنطقة جديدة مثل بودونج هى أحد أحياء شنغهاى. وبشكل عام فإن معظمها يتركز فى المناطق الساحلية فى الجنوب الشرقى للصين، ومنها بدأت عملية الزحف التنموى نحو الداخل. وكان هذا الاختيار راجعًا أولاً لأن هذه المناطق لها تجربة سابقة فى التطور الرأسمالى، كما أن ثقافتها الساحلية بشكل عام أهلتها للاحتكاك، والالتقاء، مع العالم الخارجى، وأخيرًا فإنها قريبة من حواضر صينية متقدمة رأسماليًا فى هونج كونج ومكاو وتايوان. فالهدف المحدد هو قيام النظام الرأسمالى وآليات السوق بما يسمح بعمليات التطوير والتنمية فى باقى الإقليم، فبدون النمو الرأسمالى لن يحدث التراكم اللازم للتنمية، وبالتالى لن يحدث الفائض الذى يمكنه استخدامه فى

الأقـاليم الأقل حظًا. ولـكن حـتى يحـدث هـذا، فـلابد من جـذب الاستثمارات الأجنبية سـواء بصورة مباشـرة أو غير مباشـرة أو من خـلال تعـاون مشـترك، واسـتيـراد التكنولوجيا المتقـدمة والاسـتعانة بالخبـرات الإدارية من الدول المتقـدمـة، وتوسـيع وتعمـيق المعـرفـة بالأسـواق الدوليـة والنظم المالية والمصرفيـة العـالمية، وزيـادة التعـاون الاقـتـصـادى والتـجـارى على المسـتـوى الدولى، وهـو مـا يعنى زيادة الصـادرات كميًا ونوعيًا حيث أنها أصـبحت مناطق معدة للتصـدير خارج الصين وزيادة الدخل من العملات الأجنبية.

**إن هذه الفكرة القـائمـة على بناء قـاطرات للتقـدم فى بلد هائل المساحـة وعدد السكان، تستند إلى فكرة أخـرى هى أنه ليس فقط أن كل الأقـاليم ليست مـتساوية، وإنما أيضًا كل البشر غير متساوين.** ورغم أن أحـدًا لا يتحـدث عن ذلك لا خـارج الصـين أو داخلهـا، فإن مناطق التنمـية سـوف تشمل نوعًا من البشـر يتميز عن بقـية البشـر فى مناطق الصـين، فهم لا يحـصلون على دخول وأجـور أعلى فقط، بل أنهـم أيضًا حـاصلون على مـهـارات أعلى. وفى العـمـوم فـإن مـا حـصلوا عليـه من تعليـم هو من النوع الراقـى، وفى العادة يتحـدثون بلغـة أجنبيـة واحـدة علـى الأقل، ومن المؤكـد أن لديهـم القـدرة على الاسـتخدام الحصيف للكومبيوتر. والحقيقـة أنه يمكن القول بأن الصـين تعـرف الآن ثلاثة مـسـتـويات مـن البـشـر، ومن المنـاطق الجغرافية، أولاها ذات المرتبـة الممتازة وهـى التى تضم الصينيين فى هونج كونج ومكاو، ويأمل الصينـيون أن تنضم لهمـا، تايوان، وهؤلاء لا يخـتلفـون كـثيـرًا فى العـادات والتـقـاليـد، والقـيم، والقـدرات

الاقتصادية عن المواطنين فى الدول الصناعية المتقدمة. والثانية المناطق ذات المناطق ذات المرتبة المتميزة وهى المناطق الخمس الواقعة على ضفاف دلتا نهر اليانجتسى، وأبرز حواضرها شانغهاى وما جاورها، وتتميز باتساع المساحة ووفرة الموارد الطبيعية وكثافة السكان والبنية الأساسية فى مجالات الصناعة والزراعة ورخص تكلفة الأراضى والأيدى العاملة إضافة إلى توافر مجموعة كبيرة من الفنيين والعلماء والكوادر المدربة. وثالثهما بقية الصين حيث يوجد احتياطى هائل للفقر ينتظر أن تأخذه فى جيل أو جيلين القاطرتان الأولى والثانية نحو مستقبل أفضل.

**إن معنى ذلك أن الصين تعيد خلق تجربة الرأسمالية من جديد حيث يحدث التقدم من خلال «عدم المساواة» وليس من خلالها، أو بمعنى أدق أن يكون «عدم المساواة» هو قاطرة التنمية التى من الممكن أن تسمح من خلال عملية تاريخية بحياة أفضل، وليست بالضرورة متساوية، لبقية المجتمع.** والحقيقة أن ذلك هو الحال فى التجارب الرأسمالية الكبرى، فقد بدأ التقدم فى الولايات المتحدة فى الولايات الشمالية الشرقية، وفى العصر الحديث كانت الولايات الغربية، وكاليفورنيا تحديدًا، هى التى قادت التقدم ليس فقط نحو الصورة الصناعية الثالثة فى وادى السليكون الشهير، وإنما أيضًا قادت الكثير فى النظم الإدارية والسياسية. وفى الهند نجدأن إقليم بنجالور هو الذى يقود التقدم، وفى إيطاليا كان الشمال الصناعى هو صاحب القيادة. وهكذا كان الحال فى معظم الدول المتقدمة أو الساعية إلى التقدم.

ولكن المشكلة أن ذلك لا يحدث عادة بدون ثمن اجتماعى وسياسى، فالفقراء عادة لا ينتظرون تقدم الأغنياء، ولا يوجد عادة لديهم ما يؤكد أن ذلك سوف يتم فى المستقبل المنظور وغير المنظور. هنا فإن الصين قد وضعت آليات غير تقليدية مع التناقضات الجغرافية والطبقية، وفى أولها يوجد الحزب الشيوعى الصينى بقوته القاهرة التى حققت المساواة فى السابق، وهى الآن التى تحقق «عدم المساواة» باعتباره الطريق الأمثل للتطور الصينى. هنا فإن الحزب لا يسمح لأحد أن يتدخل فى خطته سواء كانت من خلال وجود نقابات عمالية أو قوية، أو أية جماعات ذات استقلال سياسى من أى نوع، وهو يغلف كل إجراءاته بنفس كلمات المرحلة الاشتراكية، حيث يقال أن التحول يجرى باتجاه اقتصاد السوق «الاشتراكى»، كما يرفض المسئولون والحزبيون الصينيون الحديث عن «الخصخصة» أو بيع القطاع العام، ولكنه نقل الملكية من الحكومة إلى الشعب عن طريق بيع الأسهم، هذه بدورها ملكية «عامة» لوسائل الإنتاج. وهكذا تبقى الشعارات لكى تعبر عن واقع مختلف تمامًا.

**ولكن أهم الوسائل الصينية هى النجاح ذاته من خلال أكبر عملية تنمية عرفها التاريخ الصينى، وحينما يقول القادة الصينيون انه فى عام كذا سوف تكون هذه المنطقة أو تلك قد تغيرت. وانتقلت من مرحلة التخلف إلى مستويات أعلى للنمو والتنمية، فمعنى ذلك أنه سوف يتحقق بالفعل، ومن ثم يكون الانتظار مقبولاً، حتى ولو أصرت الدولة على العزل الجغرافى للمناطق المتقدمة حتى لا**

يغزوها الفقراء والمتخلفون. أما الوسيلة الأخيرة، فهى التوأمة بين المناطق المتقدمة والمناطق المتخلفة، بحيث تقدم الأولى إلى الثانية العون المادى والاستثمارى، والخبرة الإدارية، وبعض المعونات من مدارس ومستشفيات، لكى تضعها على أول الطريق إلى التقدم.

• • •

# تقرير من الصين: دور الاستثمار الأجنبى(٤)

لا تحدث التنمية الاقتصادية فى أى بلد من بلدان العالم ما لم يحدث النشاط الاقتصادى والتراكم الرأسمالى، وقد عرف العالم مجتمعات تزايدت فيها قيمة المساواة، ولكنها لم تعرف أبدًا فضيلة التنمية. وطالما أن البشر ليس لديهم قدرات متساوية، كما أن المناطق المختلفة ليس لديها ذات المزايا النسبية، فإن القدر الأغلب على التنمية القائمة على المساواة هو أن يجذب الأفراد الأقل قدرة ونشاطًا، وأن تستولى المناطق الأقل فى المزايا النسبية على فائض تلك المناطق الأكثر مزايا. وكان ذلك على الأقل هو ما أدركته التجربة الصينية الحديثة بعد الثورة الماوية وفشلها فى تنمية الصين على أساس من المساواة شبه المطلقة بين الأفراد والمناطق (بالطبع إذا استبعدنا الفاسدين من أعضاء الحزب الشيوعى الذين

حصلوا على المزايا فى كل العصور). وبالتالى قامت بتصحيحه فى تجربتها التنموية الراهنة.

وربما كان موحيًا كثيرًا للصينيين أن كثيرًا منهم يعيشون خارج الصين وفى دول مثل سنغافورة وماليزيا وأندونيسيا باعتبارهم الأغنياء والأسعد حظًا فى هذه الدول، والذين يحسدهم السكان الآخرون على ما حققوه من ثروة وعلو فى السلم الاجتماعى. وكان معنى ذلك أن المشكلة تكمن فى النظام الداخلى للدولة والذى جعل المجتمع يجذب بعضه بعضًا إلى أسفل بتوزيع الفقر بالتساوى بين الجميع، ومن ثم كان لابد من خلق نظام آخر يقترب، مالم يماثل ذلك النظام الذى عمل فيه الصينيون فى الدول الأخرى وسمح لهم بالرخاء والتفوق. وهى مشكلة لاتختلف كثيرًا عما هو الحال فى مصر، حيث نجد المصريين يتفوقون فى كل مكان، وفى كل الأعمال، ومن أول توزيع الصحف وحتى الحصول على جائزة نوبل فى الكيمياء، ولكنهم فى الداخل أقل عملاً، وأقل إنتاجية، وأكثر كسلاً، لأن الجميع متساوون فى النهاية.

فى الصين تغيرت الفكرة، وكانت الفكرة الجديدة هى إقامة المناطق الاقتصادية الخاصة الخمس عام ١٩٩٨، بالإضافة إلى منطقة بودونج التى قادت بنجاح هذه التجربة قبل ثمانى سنوات، وتعتبر دلتا نهر اليانجتسى أكثر المناطق الساحلية انفتاحًا وتطورًا فى الصين، بحيث تعد نموذجًا لنجاح فكرة المناطق الساحلية

المنفتحة. وتتكون دلتا نهر اليانجتسى من ١٤ مدينة أبرزها شانغهاى، والبلديات والمناطق الريفية المحيطة بها، وتتميز باتساع المساحة ووفرة الموارد الطبيعية وكثافة السكان والبنية الأساسية فى مجالات الصناعة والزراعة ورخص تكلفة الأراضى والأيدى العاملة، بالإضافة إلى توافر مجموعة كبيرة من الفنيين والعلماء والكوادر المدربة.

وتعد شنغهاى بطبيعة الحال هى درة منطقة دلتا نهر اليانجتسى، فيما تعد منطقة بودونج الجديدة (شرق شنغهاى) هى المركز الرائد فى المنطقة، وتهدف للاستفادة من موقع شنغهاى كميناء تجارى عالمى والاستعانة بالكوادر الفنية المدربة، حيث أنها - على حد تعبير تقرير أعدته القنصلية المصرية العامة فى شنغهاى - قبلة العقول الصينية النابهة من كافة أنحاء الصين وفى كافة المجالات. وعلى الأرجح فإن الصين، وهى تعرف بقرب عودة كونج هونج إليها ومن بعدها مكاو، أرادت أن تعطى عام ١٩٩٠ مثلاً على أنها قادرة على تحقيق التنمية، وإنشاء سوق واسعة ومتنامية تعطى لمواطنيها الجدد فرصة للاستثمار والتوسع والازدهار حتى بأفضل مما كان عليه الحال تحت «الاستعمار» البريطانى والبرتغالى.

ولذلك منحت الحكومة الصينية منطقة بودونج سياسات تفضيلية أكثر تميزًا حتى عن المناطق الاقتصادية الخاصة الخمس، وتتلخص فى التقليل أو الإعفاء من الرسوم الجمركية، وضرائب الصناعة والتجارة، وضريبة الدخل والضرائب المحلية، ومنح رخصة الاستيراد والتصدير. وتسمح الصين لرجال الأعمال الأجانب

بتأسيس هيئات مالية، وفتح محال تجارية، وغيرها من صناعة الخدمات، كما تقوم بإدارة هذه المنطقة سلطة خاصة مستقلة عن حكومة شنغهاى، تدير شئونها بمفردها، وينطبق عليها ما ينطبق على المدن الكبيرة والمتوسطة من تواجد أجهزة تنفيذية خاصة بها، ويرأس هذه السلطة نائب عمدة مدينة شنغهاى. وتتكون منطقة بودونج الجديدة من تسعة قطاعات أساسية، منها منطقة للتجارة والمال، والثانية لتصنيع منتجات التصدير، والثالثة للتجارة الحرة، والرابعة للصناعة، والخامسة للتكنولوجيا، والسادسة للزراعة الحديثة، والسابعة للسكن الحديث، والثامنة للثقافة والسياحة، والتاسعة تعد منطقة حديقة مركزية.

ومن بين هذه المناطق التسع، فإن أربعا منها، تعد رأس الرمح فى عملية نجاح التجربة كلها. الأولى LUJIOZUI للتجارة والمال، وتقع وسط بودونج، ومساحتها ٢٨ كم مربع، ومع نهاية عام ١٩٩٨ كان بها ٧٢ مؤسسة مالية من بينها ٤٢ مؤسسة أجنبية، أى حوالى ٥٩٪، وتشمل ١٩ بنكًا أجنبيًا مسموحًا لها بالتعامل بالعملة المحلية فى تعاملاتها. ومن بينها أيضًا ستة أسواق للأوراق المالية على المستويين المحلى والإقليمى، كما أقيمت أفرع للعديد من شركات الاتصالات العالمية مثل الكتيل وسيمنز، كما أقيمت المراكز التجارية والوحدات السكنية الفاخرة.

والثانية، منطقة JINQIAO لتصنيع المنتجات للتصدير، وتبلغ مساحاتها ٢٠ كم مربعًا، وتجتذب الاستثمارات الأجنبية بشكل

خاص فى مجال التصنيع. ومع نهاية عام ١٩٩٨ كان قد أقيم بها ٣٢٠ مشروعا وطنيا وأجنبيا بإجمالى استثمارات ٨,٢ مليار دولار. والجدير بالذكر أن ٧٧٪ من هذه المشروعات تستخدم أجهزة حديثة ومتطورة وتكنولوجيا عالية، ومن أشهر الشركات التى أقامت لها مصانع شركة جنرال موتورز الأمريكية وشركة NEC اليابانية، وشركات أخرى تعمل فى مجالات الاتصالات والإليكترونيات والأغذية والسيارات.

والثالثة، منطقة ZHANGIANG للتكنولوجيا العالية، وتبلغ مساحاتها ١٧ كم مربعًا، وأقيم فى هذه المنطقة معامل للبحث العلمى، والمصانع التى تستخدم التكنولوجيا فى مجالات جديدة عن المجتمع الصينى مثل الأدوية البيولوجية، والإليكترنيات الدقيقة، وتكنولوجيا المعلومات. ومن ضمن المجالات التى أعطيت امتيازات وتسهيلات كبيرة فى هذه المنطقة مجال البرمجيات.

والرابعة، منطقة WAIGAOQIAO للتجارة الحرة، وتقع هذه المنطقة فى شمال شرق بودونج وهى قريبة من مصب نهر اليانجتسى، وتبلغ مساحتها ١٠ كم مربعًا، وتتركز فى هذه المنطقة مخازن الشركات العملاقة متعددة الجنسيات مثل فيليبس وأى.بى.إم وجى.فى.سى، بالإضافة إلى عدد كبير من صالات العرض التجارية، ومصانع منتجات التصدير. ومع نهاية ١٩٩٨ كان قد أقيم فى تلك المنطقة ٣٥٨٠ مشروعًا، بإجمالى رؤوس أموال قدرها ٣,٣ مليار دولار من بينها ١,٦٩ مليار دولار من

الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أى حوالى ٥١٪ من جملة الاستثمارات.

وبنظرة فاحصة على كل هذه الحقائق، سوف نجد أولاً أنها تعتمد على إحصائيات عام ١٩٩٨ (التى أعدتها فى تقرير خاص القنصلية المصرية فى شنغهاى)، والأرجح أن الأمور اختلفت الآن، ولو سارت بنفس المعدل، فإن الحقائق الواردة هنا تكون قد زادت زيادة كبيرة. وثانيًا أن هناك درجة عالية من التكامل الاقتصادى والمالى بين المناطق المختلفة، بل أنه أيضًا تكامل قطاعى داخل الصناعة الواحدة، وما بينهما وبين الخدمات المختلفة. وثالثًا أن هناك اعتمادًا أساسيًا على الاستثمار الأجنبى، وفى عام ١٩٩٨ كانت قيمة الاستثمار الأجنبى فى منطقة بودونج ٢٧,٥١ مليار دولار، بعد أن كانت ١,٥ مليار دولار عام ١٩٩١، أى ثمانية عشر مثل ما كانت عليه، وزاد عدد المشروعات إلى ٥٤٧٢ بعد أن كان ٦٥٧، أى أكثر من ثمانية أمثال ما كان عليه. وكل ذلك يعد طفرات تنموية قياسية بكل المعايير. ورابعًا أن النتيجة هى وجود اقتصاد فى هذه المنطقة، والمناطق المماثلة لها، تنتمى فكريًا وتنظيميًا إلى العالم المتقدم، وأدواته، وأفكاره، وأساليبه، بل وهى فى حال اعتماد متبادل كامل معه، فهو مصدر للمال والأفكار والمفاهيم، وهو كذلك المكان المصدر إليه، وربما لا توجد صدفة فى أن اليابان والولايات المتحدة هما أكبر دولتين يستثمران فى الصين، وهما أيضًا أكبر الشركاء التجاريين، والسوق الرئيسية للمنتجات الصينية.

هذه الاتجاهات سوف تتزايد فى المستقبل بعد أن انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية بعد مفاوضات دامت خمسة عشر عامًا، وهو التطور الذى تراه الصين أنه يشكل فرصة كبيرة لإعطاء قفزة نوعية للتنمية الصينية. فرغم أن عضوية الصين فى المنظمة من الممكن أن تشكل ضغوطًا تنافسية على الصناعة الصينية، خاصة تلك التى لا تزال مملوكة للحكومة والقطاع العام وربما تسبب إفلاس بعضها، إلا أن الاستثمارات الجديدة التى ستوفرها، وفتح أسواق جديدة، لن يقوم فقط بتعويض هذه الخسائر، وآنما أيضًا سوف يؤدى إلى تحقيق قفزة تنموية جديدة، وتحديث الاقتصاد الصينى إلى الدرجة التى يتماثل فيها ويتكامل مع اقتصاديات الدول المتقدمة.

ولذلك فإن الهم الصينى الآن هو توفير أكبر قدر ممكن من الحوافز والمناطق الجاهزة للاستثمار الأجنبى، وبالذات المناطق الغربية وفى مجال البنية الأساسية والمواصلات والطاقة، وبالإضافة إلى تجهيز سكان هذه المناطق للتعامل مع الاستثمارات الجديدة الوافدة من الخارج. ومن ضمن خطوات هذا التجهيز القيام بثورة زراعية جديدة تكفل رفع أجور المزارعين التى تدنت خلال السنوات الأخيرة، حتى يتوفر «سوق» نشط لهذه الاستثمارات، وذلك من خلال رفع الإنتاجية الزراعية ودعم شركات المدن التى تلعب دورًا رئيسيًا فى رفع دخول المزارعين ومستواهم المهنى.

وأخيرًا، وحتى تتاح الفرصة كاملة للاستثمارات الأجنبية لكى تعمل تمامًا كما تعمل فى الدول المتقدمة، فإن الصين بدأت فى تنمية قاعدتها العلمية والتكنولوجية من خلال سلسلة متكاملة من الإجراءات التى تكفل إعداد جيل كامل من المتخصصين، والتعاون مع الدول الأجنبية فى إعداد الكوادر، واستقطاب الكوادر المتميزة وبالذات الصينية، ودعم المشروعات العاملة فى مجال العلوم والتكنولوجيا. وقد انعكس ذلك كله بالفعل على الإنتاج الصينى، وتسبب فى الزيادة المتواصلة فى التجارة الصينية من صادرات وواردات فى المنتجات عالية التكنولوجيا.

هل يمكن لمصر الاستفادة من هذه التجربة الصينية المتكاملة، والتى نجد أن الأفكار الواردة فيها ليست بعيدة عن الذهن المصرى، بل إن بعضًا منه طبق بالفعل بصورة جزئية للغاية ومحدودة للغاية أيضًا، ومن ثم كانت النتائج ضعيفة أو قليلة. لقد آن الأوان فى مصر لتفكير أكثر جدية من كل ما سبق.

• • •

# تقرير من الصين: مشاهدات أخيرة[5]

حاولت قدر الطاقة أن أنقل التجربة الصينية كما شاهدتها بعثة الأهرام خلال زيارتها للصين خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٣ يناير. وربما لاحظ القارئ الكريم أن ما نقلناه هنا، وفى مطبوعات أخرى فى الأهرام، كان فى معظمه إيجابيًا، ولذا ربما بات مطلوبًا الآن، أن ترد بعض التحفظات الضرورية على كل ما كتب. أولها أن فترة أسبوع الرحلة ليست كافية للدراسة والفهم لأى بلد من بلدان العالم، فكيف يكون الحال إذا كان هذا البلد هو الصين بحجمها سكانيًا وجغرافيًا، ومهما كان الاستعداد لهذه الرحلة بجمع المعلومات ودراستها من مصادر أخرى. وثانيها، أن الدعوة للذهاب إلى الصين وتنظيم الرحلة جاء من قبل جريدة الشعب الصينية ذات العلاقات الوثيقة مع الأهرام، ولكن الصحيفة تمثل وجهة النظر الرسمية، ومن ثم فإن البرنامج الذى أعدته لنا كان مركزًا

بالطبيعة على كل ما هو إيجابى. وبقدر ما حاولنا بالفعل الخروج عن البرنامج الموضوع، بل أننا أضفنا رحلتين إلى شنغهاى وشن جن لم تكونا فى البرنامج المحدد لنا، ومع ذلك فإن الوقت المحدد لما هو غير رسمى كان محدودًا للغاية.

وثالثها، أن القصة الصينينة لما يجرى فى الصين تبدو غير قابلة للتصديق من حيث مدى نجاحها، ولكنها حقيقية فيما تذكره، أما ما لم تذكره، أو يأتى به نص فى الأوراق واللقاءات، فهو عائد إلى أن الصينيين لا يرون له أهمية كبيرة ولا يحب الصينيون الحديث عنه، مثل التعدد الحزبى، والانتخابات العامة، وحرية الصحف، إلى آخر هذه الموضوعات المرتبطة بالتطور السياسى والاجتماعى الصينى. وللحق، فإننا عندما سألنا عنها، لم يغفلها الصينيون تمامًا وإنما أعطوها القليل من الوقت، فلكل مقام، مقال ولكل قضية وقتها، والمقام والوقت الآن هو لتحقيق أكبر معدل ممكن للنمو، وما بعده سوف يكون نوعًا من تحصيل الحاصل، أو التفاصيل التى سوف تأتى فى حينها.

ولكن قصة الصين والتقرير عنها لا يكتمل ما لم نعرض لبعض المشاهدات المباشرة التى ربما لا تنقلها الكتب، أو عنها الإحصائيات بما فيه الكفاية. والحقيقة أن الأرقام وحدها لا تقول الكثير ما لم تتجسد فى الواقع وعلاقات البشر ومشاهد تنم على التقدم. وربما يثير الدهشة أن الصين قد عبرت أخيرًا حاجز التريليون دولار كناتج محلى إجمالى لها، وعلى وجه التحديد ١,١٦ تريليون دولار،

وإذا أخذ هذا الرقم وفق القوة الشرائية للدولار فإن حجم الاقتصاد الصينى سوف يرتفع إلى أن يكون من حيث الحجم ثانى اقتصاد فى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يصير مستغربًا فى هذه الحالة أن تكون الصين على رأس قائمة الدول النامية من حيث الاستثمارات الأجنبية حتى تصل فى عام ٢٠٠١ إلى ٤٧ مليار دولار، تأتى من خلال ٤٠٠ شركة من ضمن ٥٠٠ شركة فى العالم مسجلة، على قائمة مجلة «فورشن» العالمية.

كل هذه الأرقام قد تكون مفيدة فى المقارنة، وفى مراجعة مستويات النمو وحجم الإنجاز، ولكنها لا تقول لنا الكثير من حيث سعادة الناس، ومدى ما يصل إليهم من التنمية. ولعل الزيارة التى قامت بها بعثة الأهرام إلى قرية «زوجاجة ZHUJIAJIAO» كانت من تلك اللحظات التى حدث فيها الاقتراب من الشعب الصينى مباشرة، وتلمس آثار النمو الاقتصادى السريع عليه. فهى قرية أو مدينة صغيرة قديمة للغاية تعود إلى أكثر من ألف عام من العمر، وتقع فى الإقليم الجنوبى لنهر اليانجتسى، وعلى بحيرة ديانشان، ومساحتها حوالى ٤٧ كيلومتر مربع. والقرية - المدينة فيها بعض التشابه مع مدينة فينسيا فى إيطاليا حيث تتخللها قنوات مائية، تربطها جسور قديمة، ولكن معمارها فى الأساس ينتمى إلى الطرازات الصينية التقليدية فى عصور المينج الإمبراطورية.

ولأن المدينة - القرية ليست بعيدة كثيرًا عن شانغهاى، وقد مستها رياح التقدم اللافحة هناك، فقد تغير حالها تمامًا، فالمبانى

التقليدية أعيد بعثها، والجسور القديمة عادت من جديد إلى رونقها، وازدهرت من حول البحيرة بيوت الشاى الصينية ذات المذاق والثقافة الخاصة. وبشكل ما بدت «زوجاجة» دالى تحكى عن تاريخ الصين كله، من خلال العمارة. ومن خلال متحف الآلات الزراعية القديمة مثل أدوات الحصاد والرى وكلها الآن تبدو للإنسان العصرى نوعًا من التحف القديمة. ومن خلال المنزل الكبير للإقطاعى الذى كان يهيمن على المنطقة كلها، وكما يبدو كان لديه شراهة كبيرة للجمال والنساء. وبالطبع كان الشارع الرئيسى للمدينة هو حلقتها التجارية الرئيسية، ورغم أنه شارع ضيق للغاية، إلا أن عشرات المحلات تنتشر على جوانبه، للأكل، والمصنوعات التقليدية، والطب القائم على الأعشاب ومصادر الطبيعة. والمدهش - للمصريين بالطبع - أن يكون ذلك فى حالة نظافة فائقة، ورغم أن الطعام الصينى وأدواته يمكن أن تسبب رائحة وبقايا متناثرة كثيرة، إلا أن ذلك لا تجد له أثرًا، ورغم أن الشعب الصينى لا يزال من شعوب العالم المدخنة بشراهة، إلا أن أعقاب السجائر لن تجدها فى أى مكان فى الشارع.

وباختصار، ومن خلال الملاحظة المباشرة، بدا أن التقدم الصينى ليس أرقامًا فقط، ولكنه أيضًا سلوكيات للتقدم يتعلمها، ويباشرها البشر. ورغم أن متوسط دخل الفرد فى الصين لا يزال محدودًا حتى فى المناطق النامية بسرعة مثل شنغهاى وما جاورها، إلا أن الفرد الصينى فى سلوكياته يحاول أن يشبه سلوكيات البشر فى الدول المتقدمة ليس فقط من خلال النظافة التامة، وإنما أيضًا من

خلال التعامل مع السائحين والضيوف بدرجة عالية من الود والكرامة معًا. ففى الصين لا تكاد تجد أثرًا للشحاذين (اكتشفنا وجود اثنين فى شنغهاى فقط!)، ولا تجد ملاحقة إطلاقًا من قبل بائعى السلع التقليدية، وهو الأمر الشائع فى المدن السياحية فى العالم، خاصة تلك التى تنتمى إلى البلدان النامية، والمتوسطة النمو.

ومع هذا التقدم كله، فإن هناك ظاهرتين تخدشان هذه الصورة أولاهما أن المساومة فى البيع والشراء تكاد تكون هى القانون العام فى الصين، وفيما عدا محلات قليلة - معظمها للسلع الأجنبية المستوردة - فإنه لابد من المساومة، وهى حالة تجعل الفرد تحت تأثير الخوف من الخداع طوال الوقت. وقد اكتشفنا - بعثة الأهرام - أن تخفيض السعر إلى النصف ثم بعد ذلك تبدأ عملية المساومة، تمثل خسارة كبيرة، وأن الأفضل دائمًا أن يبدأ المرء بما لا يزيد عن ٢٠٪ من الثمن المعروض وبعد ذلك تبدأ عملية طويلة مضيعة للوقت وتنتهى إلى نصف الثمن. هذا التقليد لا ينتمى إلى التقدم فى شىء، فهو ينتمى إلى عصور ما قبل الصناعة، وما قبل التقدم الكبير فى ضبط حالات السوق وكيفية تحقيق أرباح معقولة لا تضر بالمستهلك، ولا المنتج، وتعبر على العموم عن أسواق لم تتضح شروطها بعد. أما الظاهرة الثانية التى تخدش الصورة الصينية فهى انتشار ظاهرة البغاء بشكل كبير للغاية، رغم أنه يعتبر جريمة من الناحية القانونية، بل ومن الناحية السياسية أيضًا فى بلد لا يزال محكومًا بحزب شيوعى يعد حماية جسد المرأة من البيع

واحدة من أهم مهامه. والحقيقة أن انتشار البغاء بالصورة التى شاهدناه عليها فى كثير من المحلات العامة التى يعرض فيها على المرء العدد الذى يراه مناسبًا من النساء، يعكس مجموعة من الاختلالات الناجمة عن عملية النمو السريع فى المجتمع. فهى من ناحية تعنى رغبة عارمة فى الثراء السريع، ومن ناحية أخرى تعنى وجود نزعات استهلاكية كبرى تفجرت مع النمو الاقتصادى، ومن ناحية ثالثة تعنى خللاً فى أدوات الشرطة واستخدام القانون، ومن ناحية رابعة - وأخيرة - أن المجتمع السياسى لم يجد حلاً للظاهرة بعد لكى يعترف بها ويتعامل معها، أو ينجح فى منعها.

ولكن كل ذلك يختفى تمامًا عندما تقترب من مدينة «شن جن SHENZHEN» التى تمثل المستقبل كما يراه الصينيون أو بمعنى آخر المدينة الفاضلة التى يتمنون أن تكون الصين كلها مثلها. فبالقرب من مدينة هونج كونج، وفى جوارها، كانت هناك قرية صغيرة فقيرة تمامًا يسكنها ٣٠ ألف نسمة من الفقراء، وخلال عشرين عامًا، كانت هذه القرية قد أصبحت مدينة كبيرة، سكانها أكثر من ٤ ملايين نسمة، كلهم من الأغنياء الذين يعملون فى الصناعات عالية التقنية. والمدينة مغلقة على بقية الصينيين، ولا يدخلها إلا المؤهلون، والذين لهم عمل محدد، وعلى استعداد للعيش فى مكان متقدم للغاية. وهى مكان عالمى بكل المقاييس، أى أنه مشتبك مع «العولمة» تمامًا، فكافة جنسيات العالم المتقدم تعمل هناك، ليس فقط من خلال الشركات متعددة الجنسية ذائعة الصيت المعروفة فى العالم، وإنما أيضًا من خلال الشركات الصينية التى بدأت

بدورها تعمل على المستوى العالمى. وتعد شن جن من أهم مناطق استقبال رأس المال القادم من تايوان الذى زادت استثماراته بصورة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، ولا يحتاج المستثمر التايوانى إلى أكثر من الذهاب إلى هونج كونج والحصول على بطاقة تشير إلى أنه يأتى إلى الصين فى إطار عمليات إعادة لقاء الأسر التى تفرقت منذ الحرب الأهلية الصينية فى الأربعينيات، وبعدها يصير له كافة الحقوق الاستثمارية والضريبية التى يحصل عليها المواطن الصينى العادى. وفى مكتب البطاقات، وفى العادة، فإنهم لا يسألون كثيرًا عن الأقرباء الذين تفرقوا منذ زمن بعيد!

والقضية فى «شن جن» ليست أرقامًا فقط، ومعدلات للاستثمار، وإنما هى تقدم البشر الذى يبدو كبيرًا إلى الدرجة التى مست حتى الطعام الصينى الذى حدثت له عملية تنقية لكى يكون أفضل مذاقًا، وأكثر تغذية، بل وحتى باتت فيه اللحوم واضحة، أو بمعنى آخر نوعيات أرقى من البروتين. وفى هذه المدينة التى يوجد فيها حلم الصين القادم، انتهت رحلة بعثة الأهرام، وآن أوان العودة إلى الوطن!.

• • •

# تقرير من الصين: المقارنة مع مصر (٦)

ربما تكون المقارنة مستحيلة بين بلد مثل الصين وبلد مثل مصر، بل قد تستحيل المقارنة بين أى بلدين فى العالم. نظرا لاختلاف الظروف والشروط والتاريخ الذى يدور من خلالها التطور فى كل دولة. وفى حالتنا هنا فإن المقارنة تكون أكثر صعوبة، فالصين بلد هائل المساحة هائل العدد، ومصر بالمقارنة بلد صغير للغاية، وإن كان بالمعايير العالمية بلدا متوسطا، والأولى قوة عالمية، أو تحاول أن تكون كذلك، والثانية دولة إقليمية. والأولى كذلك تعمل فى إطار جيو- بولتيكى وجيو- استراتيجى يدور فى إطار منطقة شرق وجنوب شرق أسيا حيث التنافس بين دول كبرى مثل أمريكا وروسيا، ودول إقليمية مثل اليابان والهند، أما الثانية فتعمل فى إطار الشرق الأوسط حيث التنافس والصراع دائر مع إسرائيل وتركيا وإيران، ومن بعدهما توجد دائرة أوروبا وأمريكا وروسيا.

ومع إدراك كل ذلك، فإن هناك عددا من المشابهات التى لا تسهل المقارنة بالضرورة وإنما تكفى لاستكشاف الدروس واستخلاص مواطن الضعف. فالصين ومصر بلدان قديمان، حيث تكونت فيهما حكومة مركزية على أرض بعينها منذ آلاف السنوات. وفى العادة فإن قدم الدولة يكون سيفا ذا حدين، فهو يؤدى من ناحية إلى الثقة بالنفس وبالحكمة المكونة على مدى العصور، واسم «الصين» يعنى البلد الوسط أو المملكة الوسطى، أى المكان الذى يدور حوله كل ما بعده من «البرابرة»، أما «مصر» فتعنى البلد أو القطر، وربما بعدها لا توجد أمصار، وإنما جماعات وقبائل. ومن ناحية أخرى فإنه يعنى الاستغناء عن الآخرين، والتشكك فى حكمتهم، وربما اليقين فى عدائهم الدائم، وخاصة عندما تتدهور الأحوال فى البلد القديم حيث يسود الاعتقاد أن ذلك عائد إلى خوف العالم من وراء الحدود من عودة المجد القديم للدولة لأنه سوف يعيد تشكيل العالم من جديد.

المشابهة الأخرى أن الصين ومصر قد مرتا بتجربة اشتراكية من نوع أو آخر، ورغم قصرها فى مصر نسبيا عن حالة الصين، حيث كانت فى الأولى عقدا واحدا خلال الستينيات، أما فى الثانية فدامت ثلاثة عقود تقريبا (١٩٤٩ - ١٩٧٨)، فإن تحكم الدولة تحت زعامة طاغية مثل عبدالناصر، كان له مثيله تحت زعامة ماوتسى تونج. وإذا كان الأول كان طامحا فى أن يعيد لمصر مجدها القديم من خلال قيادة العرب للعب دور عالمى، فإن الثانى كان يريد فعل نفس الشئ من خلال قيادة العالم الثالث كله، وفى الحالتين،

حاولت مصر والصين تأكيد موقعهما العالمى من خلال اللعب على التناقضات الدولية، وفى المقدمة منها كان التناقض السوفيتى الأمريكى. ومع ذلك فإنه مع السبعينيات بات واضحا أن التجربة لم تنجح كثيرا، وكانت أحلام عبدالناصر قد تكسرت تماما مع هزيمة عام ١٩٦٧، وبعد موته بدا لخليفته أنور السادات بعد معركة ١٩٧٣ أنه آن لمصر أن تسير فى طريق آخر. وبالمثل، فإن وفاة ماوتسى تونج كشف الضعف الهيكلى للدولة الصينية فى مواجهة القوى الأخرى، وعندما بدا أنها لا تستطيع حتى مواجهة قوة متوسطة مثل فيتنام خرجت لتوها من حرب طاحنة مع قوة عظمى مثل الولايات المتحدة، فقد بات تطبيق أفكار دينج هيتساو بينج فى الإصلاح وتغيير المسار أيضا ضرورة. وهكذا، ومع النصف الثانى للسبعينيات، وبالتحديد فى عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٥ دخلت مصر فيما أسمته سياسة الانفتاح الاقتصادى، وفى عام ١٩٧٨ دخلت الصين فيما أسمته سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجى.

كان جوهر التغيير فى الحالتين هو التحول نحو اقتصاد السوق فى الداخل، والانفتاح على العالم الغربى تحديدا من أجل التكنولوجيا والاستثمار فى الخارج. ومن الطبيعى أن التغيير قاد إلى نوع من الخلخلة فى النظم القائمة التى استندت إلى بيروقراطية منيعة. ولذا كان الحل هو الخروج من دائرة المصالح القديمة من خلال خلق مصالح جديدة من خلال ما سمى بالمناطق الحرة والمدن الصناعية الجديدة فى حالة مصر، والمناطق الجديدة فى حالة الصين. وبعد ربع قرن من التجربة تقريبا، نجد حصادها

مختلفا فى الحالتين، وعائدها كبيرا للغاية فى الحالة الصينية، ومحدودا فى الحالة المصرية. وفى حالة الصين فقد حافظت طوال الفترة على معدل للنمو يزيد على ٨٪ خلال الفترة من ١٩٧٨ إلى ١٩٩٨، وبعد ذلك لم تقل عن ٧٪ إطلاقا، وفى بعض السنوات وصل معدل النمو إلى ١٣٪، وخلالها لم تكن مشكلة الصين أن تنمو وإنما أن تتخفض معدلات النمو حتى لا تزيد سخونة الاقتصاد، أو يضغط نموه بأكثر مما يجب على البنية الأساسية، والموارد الطبيعية، والقدرات البشرية. وعلى الجانب الآخر، كان العائد فى الحالة المصرية مختلفا، ومتذبذبا، وبالفعل فإن سياسة الانفتاح الاقتصادى أدت إلى معدلات عالية للنمو تراوحت حول ٨٪ خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٤، ولكن أعقبها حالة ركود طويلة استمرت حتى عام ١٩٩١، وبعدها دخلت الدولة فى مرحلة إصلاح جديدة أنتجت معدلات للنمو تراوحت ما بين ٥٪ و ٦٪ خلال الفترة من ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، ومن بعدها دخل الاقتصاد إلى دورة جديدة من الركود.

إن تفسير هذا الفارق فى تجربة الدولتين بالغ الأهمية فى حالة مصر لأنه يلقى الضوء على مناطق الضعف التى أدت إلى الأوضاع السيئة الراهنة فى الاقتصاد المصرى. وأول التفسيرات سوف نجدها فى درجة الاستمرارية والتصميم فى السياسات المؤدية إلى التحول فى اقتصاد السوق، فقد ظل نصيب الدولة فى الصين يتناقص بشكل مستمر، بل إنه كاد ينعدم فى المناطق الجديدة التى أصبحت لها استقلالية كبيرة فى اتخاذ القرارات الاقتصادية،

وباختصار شديد، فإن سمة التجربة كانت هى الخروج التدريجى للدولة من الإدارة المباشرة للسوق. على العكس كان الحال فى مصر متذبذبا، فقد كان يصادف أن يعقب كل فترة من فترات الانفتاح والنمو الاقتصادى موجات من مزيد من تدخل الدولة فى الاقتصاد وفى إدارة السوق المباشرة. وحدث ذلك خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩١ حتى تعالج الدولة عواقب «الانفتاح الاستهلاكى» و «انفتاح السداح مداح»، وحتى تنتهى أولا من إصلاح البنية الأساسية، وهو ما تسبب فى زيادة المديونية الداخلية والخارجية للدولة. كما حدث أيضا خلال الفترة من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٠ من خلال ما سمى «بالمشروعات القومية الكبرى»، التى أعادت الدولة بكل ثقلها إلى ساحة السوق الاقتصادية المباشرة. النتيجة النهائية كانت أن جهاز الدولة استمر فى تضخمه حتى وصل إلى ستة ملايين نسمة يمثلون حوالى ثلث القوى العاملة، ولهم مصالح كبيرة فى العمل ضد التحول إلى اقتصاد السوق.

هذا التفسير وحده لا يكفى، فمن ورائه يقع الدور الهام الذى لعبه الحزب الشيوعى الصينى، الذى كان تصميمه هائلا فى إتمام عملية التحول إلى الطريق الرأسمالى - أو طريق السوق الاشتراكى - بنفس التصميم الذى كان سائدا من قبل فيما يتعلق بالعمل من أجل خلق مجتمع شيوعى. كانت النخبة السياسية الصينية قد توافقت على السياسة الجديدة، وتخلصت من عصابة الأربعة وغيرهم ممن كانوا يناصرون فلسفة التمية السابقة، ومن بعدها باتت المسألة هى التصميم على تنفيذ السياسات الجديدة. وفى

حالة مصر فإنها لم يكن لديها حزب قوى من الأصل، وحتى عندما بدأ للرئيس السادات أن حزب مصر «الاشتراكى» لم يعد مناسبا لمقتضى الأحوال الانفتاحية الجديدة، وقام بإنشاء الحزب الوطنى الديموقراطى، فقد انضم له كل الأعضاء فى الحزب القديم، وكلهم من زعامات البيروقراطية المصرية. وهكذا باتت عمليات الإصلاح الاقتصادى تتم فى مصر دون توافق سياسى أو تعبئة سياسية حولها، بل على العكس فقد كانت تتم فى إطار من التشكيك المستمر على أنها سياسات مملاة من الدول والمؤسسات الأجنبية التى لا ترجو لمصر خيرا. وحتى عندما عاد حزب الوفد الليبرالى القديم إلى الساحة السياسية، فإن انشغاله بقضية الإصلاح السياسى جعله يبتعد عن قضية الإصلاح الاقتصادى. أما فى الصين فلم تكن قضية الإصلاح السياسى مطروحة على الإطلاق، بل إن الحزب - ودينج هتساو بينج شخصيا ـ كان حازما فيها، وعندما تظاهر الطلبة فى الميدان السماوى لم يجد الحزب مشكلة فى سحقهم بالدبابات. كانت هذه القضية محسومة فى حالة الصين لصالح أولوية الإصلاح الاقتصادى والتحول إلى اقتصاد السوق، أما فى الحالة المصرية فقد كانت القضيتان مطروحتين، دون حدوث تقدم حاسم فى أى منهما.

لقد ترتب على هذه الدرجة من التصميم على الإصلاح، والمساندة السياسية له، فى كل من مصر والصين نتائج بالغة الأهمية. أولاها أن تجربة مصر مع الإصلاح الهيكلى لم تكن حاسمة أبدا، وفى كل الأحوال كانت مترددة وتعتمد على تدخل

المؤسسات الأجنبية خاصة صندوق النقد الدولى. فقد فشل هذا التدخل خلال الثمانينيات، وزادت المديونية المصرية الداخلية والخارجية، كما زاد عجز الموازنة، والتضخم، وكانت هناك سبعة أسعار للعملة المصرية إزاء العملات الأجنبية. وعندما اقتنعت مصر أخيرا عام ١٩٩١ بضرورة الإصلاح الهيكلى، ونجحت فى ذلك فعلا على مدى سبع سنوات تالية، فإنها لم تلبث أن عادت مرة أخرى إلى السياسات التى أدت إلى زيادة عجز الموازنة، وتعدد أسعار العملة. أما فى الصين فلم تكن الحالة كذلك إطلاقا، فمنذ البداية حسمت الصين مسألة الإصلاح الهيكلى دون مشاركة من صندوق النقد الدولى، وحافظت على القواعد الأساسية للموازنة العامة، والتوازن فى سعر العملة، بحيث يعكس الأوضاع الاقتصادية للبلاد.

والثانية أن الموقف إزاء الاستثمار الأجنبى ظل مختلفا فى الحالتين الصينية والمصرية، فالنخبة السياسية التى حسمت أمرها، وشرعت قدرتها السياسية من أجل التنمية الاقتصادية القائمة على السوق، فتحت أذرعها تماما للاستثمار الأجنبى، والحقيقة أن معظم النجاح الذى حققته التجربة الصينية سواء فيما تعلق بمعدلات النمو المرتفعة، أو الزيادة الهائلة فى الصادرات، أو نقل التكنولوجيا، كلها حدثت بسبب الاستثمار الأجنبى. على العكس من ذلك كانت الحالة فى مصر، فالنخبة السياسية المترددة والبيروقراطية فى الأساس ظلت دوما متحفظة على الاستثمار الأجنبى، ورأت فيه نافذة جديدة للإمبريالية العالمية وربما واحدة

من منافذ الاختراق الصهيونية إلى مصر. وكان الفارق ما بين موقف النخبتين هو الفارق فى كمية ونوع الاستثمار الأجنبى الذى ذهب إلى الصين وأتى إلى مصر.

• • •

# مفارقات صينية... وعربية كذلك!!

كانت بعثة الأهرام الصحفية إلى الصين بقيادة الأستاذ إبراهيم نافع تستعد لأهم حدث فى الرحلة كلها وهو اللقاء مع الرئيس زيمين رئيس جمهورية الصين والأمين العام للحزب الشيوعى، وباختصار أهم شخصية سياسية فى البلد الذى يعيش فيه خمس سكان العالم. وقد دار اللقاء على مدى ساعة تقريبا، وفى معظمه كان الحديث من جانب رئيس الجمهورية ومن جانب رئيس التحرير عن موضوع واحد، هو موضوع الصراع العربى الإسرائيلى، والأحداث الأخيرة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. وقد كان الموضوع واحدًا من أهم شواغلنا الأساسية منذ بدأت الرحلة، والحقيقة فى كل الرحلات الصحفية الأخرى.

وفى كل مرة كنا نطرح الموضوع كانت الإجابة تبدأ بأن الصين بعيدة للغاية عن المنطقة، وهذا فى اللغة السياسية وليس اللغة

الدبلوماسية يعنى لا تنتظروا منا كثيرا. وبعد ذلك تنعطف الإجابة إلى أن الصين مستمرة فى التمسك فى مواقفها الرئيسية من حيث التأييد لحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته المستقلة على أراضيه المحتلة فى يونيو، وعندما بدأنا فى اختبار هذا التأييد بالتساؤل عما إذا كانت الصين بحكم موقعها فى مجلس الأمن الدولى كدولة دائمة العضوية ومسئولة عن حفظ السلام والأمن الدولى، يمكنها أن تؤيد قرارا يعاقب إسرائيل على مواقفها المتعنتة، كانت الإجابة هى أن الأمر سوف يتوقف على الظروف، ولا يمكن تحديد ذلك الآن، وهذا يعد باللغة السياسية وليس الدبلوماسية أن الصين تبقى كل خياراتها مفتوحة، وليس كنتيجة منطقية للموقف الحازم الذى حددته فى التو. وأخيرا سوف يقول المسئول الصينى، وبشكل يبدو عرضيا تماما، أن الولايات المتحدة تلعب دورا أساسيا فى إدارة الصراع العربى الإسرائيلى وعملية التسوية، وهذا يعنى باللغة السياسية وليس الدبلوماسية أن الحل فى يد الولايات المتحدة، وليس بعيدا عنها.

وبعد عودتنا إلى الفندق من لقاء الرئيس، وجدنا فى غرفنا كما هو معتاد صحيفة الصين اليومية الناطقة باللغة الإنجليزية، وكان شكل الصفحة الأولى فيها لافتا للنظر للغاية، فقد كان فيها أربعة موضوعات فقط، ومربع صغير فيه إشارات إلى ما تحتويه الصحيفة بالداخل. الموضوع الأولى، وشغل نصف الصفحة الأعلى على ستة أعمدة كان موضوعا بعنوان «الملك يرى دورا للصين فى الشرق الأوسط»، وفى وسطه كانت هناك صورة كبيرة يصافح فيها

الملك عبدالله الثانى عاهل الأردن الرئيس زيمين فى حرارة واضحة وابتسامة مشرقة. وكان واضحا من الموضوع أن قضية الصراع العربى الإسرائيلى قد شغلت تماما اللقاء الذى جرى بين القيادتين الصينية والأردنية، وما يجرى من حوادث دامية فى فلسطين المحتلة. وكان ذلك يعنى أن الأشقاء فى الأردن كانوا يفعلون بالأمس ما كان يفعله المصريون فى صباح اليوم، وربما كانت هذه هى المهمة الوحيدة التى راح الأردن يحاول تعزيز الموقف العربى فيها طوال رحلته التى تزامنت مع رحلة بعثة الأهرام، وما لحقها بعد أسبوع من زيارة الرئيس مبارك.

وكان لافتا للنظر بشدة أن نصف الصفحة الأسفل شغله موضوعان فى وسطهما صورة لشخصين يتصافحان وبينهما العلمان الصينى والإسرائيلى، والأول يمثل المجموعة التكنولوجية للأقمار الصناعية فى هونج كونج، والثانى يمثل شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية. وبشكل ما فقد كان الموضوعان اللذان يشملان العلاقات الصينية الإسرائيلية مماثلين من حيث الحجم، وربما عدد الكلمات، للموضوع المنشور عن لقاء الملك عبدالله الثانى مع الرئيس زيمين، ولكن المضمون كان مختلفا تماما، ويعطى إشارات موحية لابد من التأمل فيها. الموضوع الأول كان يخص الجيل الرابع من سلسلة أقمار الصين الصناعية «دونج فانج هونج»، الذى يتفوق من حيث الطاقة والقدرة ومدة التشغيل على الأجيال السابقة عليه، فالصين كما قالت الصحيفة تحتاج إلى ٣٠ قمرا صناعيا جديدا لكى تغطى الاحتياجات الواردة فى الخطة الخمسية ٢٠٠١ - ٢٠٠٥

بالنسبة للصين، وبالنسبة لمنطقة آسيا والباسفيك. الموضوع الثانى تناول اتفاق مجموعة من شركات الصين وهونج كونج وإسرائيل على إطلاق قمرين صناعيين خلال الفترة من ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦، وبتكلفة قدرها ٣٥٠ مليون دولار. وإذا كانت التجربة ناجحة فسوف يتم بناء ثمانية أقمار صناعية إضافية، لتكوين «شبكة السماء» للأقمار الصناعية، وهى المرحلة التى سوف تدخل فيها الشركة الصينية للعلوم والفضاء والتكنولوجيا فى تكوين مكونات هذه الأقمار، أما فى المرحلة الأولى الخاصة بالقمرين فسوف تقوم إسرائيل بإنتاجهما، على أن يتم الإطلاق من خلال صاروخ «السير الطويل» الصينى.

الموضوع الرابع فى الصفحة خص تغطية الاجتماع الذى عقده فى بكين ٢٥ وزيرا أوروبيا وآسيويا للبيئة، واتفقوا فيه على التعاون فى مجالات الطاقة والموارد المائية، وحماية الغابات، والإنتاج النظيف للسلع، وحماية التنوع البيئى، ومنع التصحر. وباختصار فإن هذا الموضوع، مع الموضوعين السابقين، عكسوا اهتمامات الصين المتعلقة بالتطور التكنولوجى، والدخول فى شبكات الاتصال العالمية، والتعاون الدولى فى كافة أشكاله العامة والخاصة، والعولمة بكافة أشكالها وتشابكاتها العالمية والمحلية. وبالمقارنة مع الموضوع الأول، فإن هذه الموضوعات تشمل كل ما يتعلق بالجغرافيا الاقتصادية فى العالم وفى إقليم آسيا والباسفيك، وكان ذلك هو ما اهتمت إسرائيل بالتواجد فيه، ونجحت فى تحقيق ذلك، وبالتأكيد كانت تملك أدواته وإمكانياته وقدراته. أما ما كان موضع تركيز

الدول العربية فقد كان الموضوع الأول، الذى ينتمى إلى عالم الجغرافيا السياسية، موضوعاتها الصراع، والحدود، والمواريث التاريخية الثقيلة.

المفارقة الصينية هنا واضحة ومفهومة للغاية، فالصين لا تزال محكومة بحزب شيوعى حمل لوقت طويل شعارات التحرر الوطنى، كما أنها لا يزال لها بعض المشكلات الاستراتيجية والمتعلقة بالجغرافيا السياسية مع الولايات المتحدة، وفى مقدمتها مشكلة تايوان. وهذا يجعل بكين على قدر من الاهتمام بما يجرى فى الشرق الأوسط، وهى تبقى خيوطا من العلاقات السياسية الحميمة مع الدول الرئيسية والمؤثرة فى المنطقة، وهنا يوجد سر هذه الاستقبالات الحماسية والحميمة لقادة الدول العربية. ولكن على الجانب الآخر، فإن الصين حزمت أمرها بأن تكون جزءا من عملية «العولمة»، والتطور التكنولوجى العالمى المعاصر، ومن هنا يأتى التعاون فى كل شئ آخر عدا الصراع العربى - الإسرائيلى مع إسرائيل، فله فوائده العلمية والتقنية، كما له فوائد سياسية واقتصادية فى العلاقات الأصلية مع الدول العربية. المفارقة فى المقابل أصعب فى الفهم، لأنها تقوم على مطالبة الدول الأخرى بفعل أشياء كثيرة، فى الوقت الذى لا توجد فيها تكنولوجيا أو تجارة أو استثمار تعززها. والأمر متروك لاستخلاص الدروس.

• • •

## عن الصين واللغة الإنجليزية ... والجاسوسية أيضا !!

قادت المضيفة الصينية الحسناء بعثة الأهرام الصحفية إلى الصين ومعها الأستاذ الصديق محفوظ الأنصارى - رئيس وكالة أنباء الشرق الأوسط - إلى قاعة الاستقبال الكبرى التى كان يقف فى وسطها رئيس المليار وثلاثمائة مليون صينى. ولا أدرى لماذا تدافع إلى ذهنى فى تلك اللحظة ذلك الوصف لأول لقاء بين مستشار الأمن القومى ثم وزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر والزعيم الصينى ماوتسى تونج حيث قال الأول فى مذكراته أنه شعر كما لو كان مركز الكرة الأرضية يتحرك إلى حيث يقف ماو الأسطورى. ولكن شيئا من هذا الشعور لم يتوارد أو يسيطر على فى تلك اللحظة التى جاء على فيها الدور لمصافحة الرئيس جوان زيمين الذى أسرتنى طريقته البسيطة فى الترحيب بالوفد خاصة الأستاذ/ إبراهيم نافع حيث أخذ يدور به فى فرحة غامرة طالبا

من المصورين التقاط الصور فى أكثر من زاوية، بينما ابتسامة كبيرة على شفتيه.

لم يكن مركز الكرة الأرضية قد تغير أو أتى إلى صالة الاستقبال الكبيرة التى يسيطر على أرضيتها وكراسيها المريحة اللون الأحمر النبيذى، كما يوجد على الحائط الكبير فى المواجهة لوحة تصور طيورا أقرب إلى البجع يشرق من خلفها قرص الشمس، أما الحائط المقابل خلفنا فعليه لوحة كبيرة أيضا تمثل سور الصين العظيم. ولكن ما كان مؤثرا ومحفورا فى الأذهان هو أننا أصبحنا أمام حقيقة صينية تعرف طريقها جيدا لتحقيق التقدم لبلد عرف كثيرا من الحضارة، وكثيرا أيضا من التخلف، من خلال استراتيجية مترابطة تقوم على عمودين رئيسيين: الأول هو الاندماج فى الاقتصاد العالمى ومؤسساته، والثانى هو زيادة عناصر القوة الاقتصادية الصينية لأنها هى التى ستكفل للصين مكانة فى عالم اليوم والغد. وإذا كان العمود الأول يمثل «العولمة» فى أنقى صورها، فإن الثانى كان يمثل نقلة كيفية فى طريقة التفكير المعروفة عن الرئيس ماوتسى تونج الذى تصور أن القوة العسكرية والحشد العسكرى الكبير هو الذى يكفل وضعا ممتازا للصين على الساحة الدولية.

وبعد أن جلسنا وتبادل الرئيس زيمين والأستاذ/ إبراهيم نافع كلمات الترحيب والحفاوة باللقاء، بدأ الرئيس فى التعريف بالحضور من أعضاء القيادات الصينية الإعلامية، وعندما وصل

إلى المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، إذا به يضيف فى وصف الرجل وبفخر شديد أنه يجيد الحديث باللغة الإنجليزية بطلاقة. وبعد ذلك تكررت الملاحظة أكثر من مرة، وبفخر شديد، وفى واحدة منها بعد انتهاء المقابلة الصحفية راح يصف أحدهم بأنه لا يتحدث اللغة الإنجليزية بطلاقة فقط، وإنما يتحدث بها بطريقة أفضل من الرئيس ذاته. كان ذلك لافتا للنظر بشدة، وكأنه أحد المنجزات التى حققتها الصين، لأنها فى الواقع تشير إلى أن الصين وصلت إلى العولمة أو أن العولمة وصلت إلى الصين. وفى الحالتين كانت العولمة تعنى فى أحد أبعادها معرفة اللغة الإنجليزية حتى يمكن الاقتراب من أهم كتلة ثقافية وفكرية فيها وهى الغرب المستند إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

كان الانطباع الذى خرجنا به من اللقاء هو أن العلاقات الأمريكية الصينية قد باتت على أحسن ما يكون، خاصة بعد الموقف الصينى من أحداث الحادى عشر من سبتمبر الماضى فى الولايات المتحدة، ثم بعد ذلك حرب أفغانستان. ولكن بعد اللقاء مباشرة عرفنا بحدوث ما قد يسبب أزمة كبرى فى العلاقات بين بكين وواشنطن أو فى الحقيقة فى العلاقات بين أى بلدين فى العالم، حينما زرعت المخابرات الأمريكية ٢٧ وسيلة تنصت متقدمة فى طائرة الرئيس زيمين. كانت القصة قد بدأت فى شهر يونيو عام ٢٠٠٠ عندما اشترت الصين طائرة من شركة بوينج الأمريكية لصناعة الطائرات حتى تكون الطائرة الخاصة لرئيس الجمهورية الصينى والأمين العام للحزب الشيعى الحاكم فيها. وفى صحبة ٢٠

من الضباط والفنيين الصينيين - ومن المرجح أيضا بعض من رجال الأمن - سافرت الطائرة إلى تكساس حتى يجرى تجهيزها لكى تلائم حاجات الرئيس. وبعد أن طارت الطائرة أخيرا إلى بكين اكتشفت المخابرات الصينية، الماهرة للغاية أيضا وسائل التنصت الأمريكية الواحدة بعد الأخرى.

وليس معروفا حتى الآن ما إذا كانت أدوات التجسس الدقيقة قد تم زرعها مع صناعة الطائرة فى مصانع بوينج، أو فى مصانع شركة التجهيز، ولكن المؤكد للجانب الصينى على الأقل أن وكالة المخابرات المركزية قد فعلتها. وكان من الطبيعى أن تتداول بعثة الأهرام فى الحادث، وساد التقدير أن الواقعة من الجسامة بحيث تسبب سحبا فى العلاقات الصينية - الأمريكية، وكان رأى الأستاذ. إبراهيم نافع أن الواقعة سوف تسوى بسرعة كبيرة للغاية، وبالتأكيد قبل زيارة الرئيس بوش لبكين والمقررة فى ٢١ فبراير المقبل.

وللمفاجأة فقد تم تسوية الموضوع قبل مغادرتنا لبكين عندما صرح صن يوشى المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الصينية - والرجل الذى يتحدث الإنجليزية بطلاقة فى رأى الرئيس زيمين - بأنه سمع بقصة الطائرة، ولكنه لا يعرف شيئا عن الحادث، ولكنه فى ذات الوقت لا يدرى بوجود تأثير له على أى موضوع آخر. وأضاف أن الصين هى بلد محب للسلام، ولا توجد ضرورة للتنصت عليها. كان ذلك يمثل إشارة قوية إلى أن الصين لن تسمح لحادث التجسس بأن يفسد العلاقات الأمريكية - الصينية المتنامية

فى كل الجبهات، والتى كان آخرها ممثلا فى الجهود الأمريكية لإدخال الصين إلى منظمة التجارة العالمية، واستضافتها لدورة الألعاب الأولمبية فى بكين عام ٢٠٠٨ .

ولكن ما هو أخطر من الحادث ومن العلاقات الأمريكية - الصينية، هو أن الصين وقيادتها لن تسمح لنفسها باللعب على أنغام أنصار الحرب الباردة من اليمين الأمريكى الذى يقف وراء محاولات اصطناع الأعداء فى العالم. وإنما سوف تستمر فى عزف نغماتها الخاصة وهى فى هذه المرحلة التاريخية أن تستفيد تماما من العولمة بكل أبعادها المالية والتجارية وحتى السياسية كذلك. وفى ظلها لم تنم الصين فقط كما لم تنم دولة أخرى فى العالم، وحقق شعبها ارتفاعا فى مستوى المعيشة لم تحلم به فى تاريخها، بل وعرفت فائضا دائما فى ميزانها التجارى مع الولايات المتحدة، وإنما تمكنت أيضا من استعادة هونج كونج ومكاو، ولا تزال تايوان فى الطريق، وبطرق مبتكرة تقوم على تقوية ودعم وتكثيف الاعتماد المتبادل بين الصين وجزيرتها القريبة. وهذه قصة جديرة بالعرض سوف تأتى مناسبتها فى الأسابيع القادمة، ولكن حسبنا الآن القول أن الصين قد سارت على طريق، واتبعت منهجا، ولن تسمح للحوادث العارضة، أو للموضوعات الطارئة، أن تحيد بها أو تصرفها عما قررت الوصول إليه.

• • •

# الفصل الثالث

## نهاية حركة طالبان

# تأملات فى نهاية حركة طالبان...!

ربما يكون مبكرا للغاية التأمل فيما جرى لحركة طالبان الأفغانية، فالحرب بمعنى ما لا تزال دائرة فى أفغانستان، وحتى وقت كتابة هذا المقال لم يكن قد تم العثور على قادة الحركة الرئيسيين والقبض عليهم أو أسرهم، ولا حتى تم قتل أو أسر أى من قادة تنظيم القاعدة، حليفهم الرئيسى فى الحرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية. ومع استمرار عملية المطاردة للملا محمد عمر، أمير المؤمنين حتى وقت قريب للغاية، ولأسامة بن لادن، زعيم أكبر تنظيم إسلامى راديكالى دولى، فإن فصول قصة الأحداث التى غلفت صعود وسقوط الطالبان تظل غير كاملة. ومع ذلك فإن تنصيب الحكومة المؤقتة فى كابول تحت رعاية دولية، وانتهاء وجود حركة طالبان فى كل المدن والولايات الأفغانية يشير إلى أن القصة ربما وصلت إلى مشارف فصلها الأخير. وربما كان مشهد

عبدالسلام ضعيف - سفير أفغانستان أو طالبان لدى باكستان - وهو يطلب حق اللجوء السياسى موحيا للغاية. فحتى وقت قريب لا يتعدى أسابيع، كان الرجل الخافت الصوت الذى يعرف بعضا من اللغة الإنجليزية، هو المصدر الوحيد الرسمى من حركة طالبان والذى ينقل الأخبار عنها للعالم. وكان هو وحده - وبنظارته الدائرية المميزة - الذى يجلس أمام حشد هائل من المراسلين، ومحطات التلفزيون والإذاعة لكى ينقل رواية كابول الطالبانية للأحداث. ومع تقدمه بطلب اللجوء السياسى كان ذلك يعنى - على الأقل - أن واحدا من ملفات الحرب الأفغانية، والمتعلقة بحركة طالبان، قد انتهى أو شارف على الانتهاء.

لا بأس إذن من التأمل فى تلك الحركة التى ظهرت كالشهاب فى سماء العالم لكى تغير فى تاريخه المعاصر، بأكثر مما استطاعت حركات أخرى أن تغيرها. وبعد أن تصفى السماء وتتجلى الآفاق وتنجلى السحب وعواصف الدخان الناجمة عن الحرب الراهنة فى أفغانستان، فربما سوف يكون ممكنا أن تتحول التأملات إلى مساحات أكبر من اليقين. ولعل الكتاب الذى ألفه الأستاذ فهمى هويدى تحت عنوان «طالبان، جند الله فى المعركة الغلط!» يمثل نقطة بداية جيدة للنظر فى الموضوع. فالكتاب يأتى من جانب متخصص عرف دروب الحركات الإسلامية وبشكل ما انتمى إليها بالتوجه والفكر، ومن خلال عمله الصحفى كان من أكثر المقتربين منها فى مصر وإيران والجزائر، وبلا جدال فإن كتاباته تعد مرجعا للعامة بقدر ما هى مصدر للباحثين. ومن جانب آخر

فإن الكتاب يعد من أفضل ما كتب فى الموضوع باللغات الحية كلها، ليس فقط لأنه جاء من عارف، وإنما لأنه جاء حاملا لطزاجة الرؤية المباشرة، وحيوية المقابلة الصحفية، وزخم وحرارة التواجد فى المكان نتيجة ثلاث رحلات قام بها الكاتب عبر فترة زمنية طويلة تعاقبت على أفغانستان فيها نظم وحكومات.

وعلى الأرجح فإن عنوان الكتاب سوف يمثل مشكلة للقارئ منذ البداية ليس فقط حول الكتاب، وإنما حول الموضوع أيضا. فعبارة التعجب التى اعتبرت طالبان جندا لله فى المعركة الغلط على الأرجح سوف تثير قضية إمكانية أن تكون جماعة ما جندا لله ثم بعد ذلك يذهبون إلى المعركة الغلط فى آن واحد؛ فإذا كان الحال كذلك، فما الذى بقى لجند الشيطان!. فبحكم التعريف فإن جند الله مكانهم المعركة الصح، أو هكذا ينبغى أن يكون، إذا كانوا جند الله حقا، وليسوا جنودا مزيفين يحملون كلمة الحق فى مكان الباطل. ومع ذلك فإن العنوان يظل موحيا بما هو شائع لدينا عن الأدبيات الثورية المختلفة التى يقال فيها دوما أن النوايا كانت طيبة، ولكن الأعمال خرجت عن مسارها الطيب الذى كان يجب أن يكون عليه. ومن يقرأ الكتاب يخرج بالانطباع أننا أمام مجموعة غير عادية من البشر الطيبين، الذين يعملون بالصباح فى خدمة الدولة، ويقاتلون من أجلها بعد الظهر عندما يترك الوزراء مكاتبهم إلى الخطوط الأمامية للقتال ضد التحالف الشمالى - المعارض فى تلك الوقت الحاكم الآن - وبعد ذلك يتفرغون للعبادة فى المساء والليل.

ولكن الطريق إلى الجحيم - كما يقال - مفروش بالنوايا الطيبة، ويحسب للكتاب، ومؤلفه، أنه كان الأقرب إلى تحسس الكارثة المقبلة على أفغانستان وطالبان معا. وبدون أن يحدد نوعها تبدو الكارثة القادمة ناجمة عن نظام فشل تماما فى تحديد أولوياته، وانشغل كثيرا بالشكل عن المضمون، ونجح فى معظم الأحوال فى خلق الأعداء واستبعاد الحلفاء.

وكل ذلك صحيح إلى حد كبير، ولكنه ليس كافيا أبدا لتفسير نهاية حركة طالبان، فالموضوع ليس أن جند الله ذهبوا إلى المعركة «الغلط»، وإنما هو هل كان ممكنا أن تذهب هذه النوعية من الجنود إلى المعركة «الصح»؟!. إن الفكر الذى سيطر على طالبان، كما سيطر على غيرهم، يدفع دفعا فى اتجاهات بعيدة عن معارك التنمية والبناء المادى والروحى للأمم، فنقطة البداية فيه أن الدولة فى حالة صراع وعداء دائم مع الآخرين، وأن الإسلام ليس مجرد دين من أديان البشر، ولكنه دين خاص لا يكف الآخرون عن الكيد والعداوة له. وعندما ذهب الأستاذ فهمى هويدى ومعه وفد من علماء المسلمين إلى أفغانستان من أجل حث طالبان على عدم هدم تماثيل بوذا فى باميان، قال لهم الملا نور ثاقب: «نحن لا نفهم تلك الضجة المثارة حولنا بسبب ما قررناه (هدم التماثيل)، إذ غاية ما فعلناه أننا تمسكنا بديننا وطبقنا تعاليمه. إننا لم نعتد على أحد، ولم نظلم أحدا، وعندما تصرفنا بوحى من عقيدتنا وفى حدود بلادنا. ونحن نعلم أنهم حانقون علينا فى الخارج ولا يكلون من الكيد لنا بسبب إصرارنا على إقامة الدين فى البلاد. ولذلك أصبح

الدين هو محور خلافنا مع الآخرين». وعندما رفض فضيلة الشيخ القرضاوى هدم التماثيل ليس على أسس فقهية وإنما على أسس عملية تؤدى «إلى الإضرار بمصالح الأقليات المسلمة وتمزيق المصاحف» وهو ما يعد مفسدة أكبر، فكان رد الملا هو أن «العالم الذى تتحدثون عنه هو عدونا فى كل الأحوال، هدمنا الأصنام أم لم نهدمها. وامتناعنا عن الهدم لن يغير شيئا من موقفه إزاءنا».

إن هذه النظرة للذات وموقعها من العالم تكاد تكون شائعة فى كل الحركات الإسلامية،. بل أنها تكاد تكون صنو كل الثورات والحركات السياسية العربية. ورغم أن تاريخ العالم يشهد بصراعات طويلة بين أمم وقوميات وحضارات كثيرة، ورغم أن العالم الغربى استعمر أمما كثيرة بحجم الهند، والعالم اللاتينى، بل وضغط ضغطا هائلا على أمة عظمى مثل الصين، فإننا لا نجد مثل هذه الحالة من العداء الأبدى التى لا تجعل للسياسة والسلوك معنى. ولو تأملنا موقفا آخر حدث بعد غزو العراق للكويت وتحرك العالم الغربى، والعربى أيضا، ضد هذا العدوان من خلال ما عرف فى الأدبيات بحرب الخليج الثانية، لوجدنا أنه فى هذه الحالة أيضا كان الدفاع عن الموقف العراقى أيضا هو أن غزو الكويت لم يكن هو القضية لأن العالم كان ضد العراق وكفى، وأنه لا يمكن أن يقبل بأمة عربية قوية، ولابد له من محاولة تصفيتها.

إن هذه النظرة العدمية والتى ترى «أن العالم لن يرضى عنا أو يرحمنا فى كل الأحوال «كما قال الملا نور ثاقب هى التى تدفع دفعا

باتجاه الصدام، لأنها تعتبره نوعا من تصديق النبوءة التى ترقى إلى مـــرتبـــة الإيمـــان. وطالما أن الموضـــوع كله يقع فى دائرة الدين والاعتـقـاد، فـإن الحـركـة الثـورية، وهى فـى هذه الحـالة تحـديدا طالبـان، فـإن طلب المعركة يصبح نوعـا من السـعى نحو «الشـهادة» التى تعتبـر المحك الرئيسى للحـالة النضاليـة. هنا فـإن «السيـاسـة» و «الدبلومـاسيـة» تصبح أدوات لا معنى لهـا، ونوعـا من «الكلام» الذى لا طائل منـه، ويظهـر ذلك كثـيـرا من مـوقف الحـركـات الإسـلاميـة المختلفـة من «عـملية السلام» فى الشـرق الأوسـط حيث تبـدو دومـا وكأنهـا نوع من التغطيـة المستـترة للاستسلام. وفى حالة أفغانسـتان كان ذلك موجودا من حـركة طالبـان منذ تداعت الحـوادث التـاليـة للحادى عشر من سبتمبر، حينما لم ترفض فقط تسليم المشتبه فيه أسامة بن لادن وصحبـه، بل أنها بدت غيـر مكترثة تماما للتحالف الدولى، والإقليمى أيضا، الذى يتجمع ضدها.

هنا فـإن هذه النوعـية من جند الله تذهب بإصرار شـديد ليس فـقط إلى المـعـركـة الغلط، بل أيضـا إلى المعـركـة التى كـان يمكن تجنبهـا. فـالنوعـية الأصـولية التى مـثلتهـا طالبـان لم تكن تشـغل بال أحد فـى العـالم، بل ربمـا نظر العـالم لهـا باسـتـحسـان لأنهـا وفـرت قدرا من الاستقرار لأفغانستان. وبشكل ما لم يكن ذات العالم ينظر بالقبول إلى المناوئين لهم من المجاهدين نظرا للتجـربة بالغة السـوء التـى قـدمـوها من قـبل وأدت إلى حـرب أهليـة طاحنـة بين الفـرق والشيع المختلفـة. ولكن طالبـان لم يكن بإمكانهـا الإحساس بالـقبـول العـالمى، بل ولم تجـد مشكلة فى أن تكون المأوى ليس فـقط لشـبكة

القاعدة، بل لكل المناضلين فى العالم الذى طالما أنه سوف يقف ضدها فى كل الأحوال، فإنه من الطبيعى التحالف مع كل من يقف ضده من المجاهدين والمكافحين بل وحتى المغامرين من الأمريكيين والاستراليين والفرنسيين.

إن هذه الحالة من القدرية المذهلة فى الاستسلام لفكرة الصراع مع العالم، والغرب تحديدا، لا تجعله حتميا فقط بل تجعله أيضا ضرورة لمصداقية حركة طالبان أو من شابهها من حركات. وفى كثير من الأحيان، فإن هذا الصراع يصير جوهر عمليات المزايدة بين أقطابها إلى الدرجة التى تضيع معها كل القضايا «الصح» الأخرى. وهنا يعطينا الأستاذ فهمى هويدى صورة من قريب لهذه الحالة عندما ينقل لنا ذلك الحوار الذى دار بين أعضاء من حركة طالبان والوفد الإسلامى الذى ذهب لإنقاذ التماثيل البوذية قبل حضور علماء الحركة وأمير المؤمنين. فقد فوجئ الوفد بمن قال لهم أن عليهم القول للملا عمر عندما يحضر - وهو ما لم يحدث - أن الإسلام ليس أفغانستان فقط، ولا هو الفقه الحنفى فقط، ولا المحكمة الشرعية فى كابول وحدها. وقالوا أيضا ليتكم تقترحون عليه أن يوسع دائرة التشاور مع علماء العالم الإسلامى، ويعمل على «تطوير مناهج التعليم، لأن ذلك سيساعد كثيرا فى تخريج أجيال مدركة لحقائق الدين والدنيا معا». وأخيرا قالوا «ليتكم تحدثون أمير المؤمنين أيضا فى ضرورة التواصل مع الإعلام فى العالم، لأن الإعلام عندنا ضعيف وفاشل؛ ولذلك افترسنا الآخرون وشوهوا صورتنا».

كان الذهاب للمعركة «الغلط» حتميا لأنه لم يكن ممكنا طرح القضايا «الصح»، وكان الجمع الطالبانى فى حاجة إلى وفد من العلماء القادمين فى مهمة لكى يطلبوا منهم طرح الموضوع. ولم تكن طالبان استثناء من الحركات الثورية والجهادية فى العالم العربى والإسلامى، ففيها جميعا سوف نجد فيها هذه الصورة ليس فقط من غياب الحرية، بل وحتى غياب قدرة أعضاء الحركة والمناضلين فيها على طرح القضايا الصحيحة. ولم يكن يغير من الأمر شيئا لقاء وفد العلماء الأجلاء بالملا عمر الذى وقر فى ذهنه أن العالم يعاديه بما فيه هؤلاء العلماء، وأن القضية مع العالم ليست المحاجاة، أو التواصل السياسى والفقهى، وإنما هى القتال والنضال حتى تصل الأمور إلى ما وصلت إليه. ولكن الاعتقاد فى عدوانية العالم ليس وحده الذى يقود إلى المعركة «الغلط»، وإنما هناك دواع أخرى لا تقل أهمية!!.

• • •

# تأملات أخرى فى نهاية حركة طالبان

فى الوقت الذى أخذت فيه حركة طالبان تنسحب إلى ذاكرة التاريخ، ويحل محلها المحاولة العالمية لإعادة بناء أفغانستان سياسيا واقتصاديا، رغم أن الحرب الأمريكية/ العالمية ضد الحركة وحلفائها من تنظيم القاعدة لا تزال مستمرة، فإن الاهتمام مشروع تماما. فحركة طالبان تمثل نوعا من الحركات الإسلامية التى برزت خلال العقود الأخيرة على الساحات السياسية العربية والإسلامية لكى تقدم مشروعا للخلاص من هوة التخلف وضعف المكانة فى العالم، وما تراه نوعا من العدوان الغربى المستمر على أمة العرب والمسلمين. ومن بين هذه الحركات التى تتراوحها كل ألوان الطيف ما بين الاعتدال والتطرف، فإن طالبان حاولت تقديم نفسها على أنها تمثل الحالة «النقية» من التيار الإسلامى التى لم تلوثها إغراءات الغرب المتنوعة، ولا حتى مست عفتها أموال النفط

والبنوك الإسلامية والفضائيات التليفزيونية. وبهذا المعنى كانت طالبان منظمة «جهادية» تؤمن بالجهاد المستمر ضد النفس الأمارة بالسوء من خلال سلسلة من أعمال التقشف والزهد، والجهاد ضد عالم شرير أخذ صورا متنوعة ما بين الغرب وتحالف الشمال الذى ضم «المجاهدين» فى السابق.

ولذلك لم يكن مدهشا أبدا أن تتحالف طالبان مع «تنظيم القاعدة» وباقى التنظيمات «الجهادية» الأخرى على مستوى العالم. وعندما قام الأمريكيون وأنصارهم من الأفغان بأسر ما يسمى بالأفغان العرب. ظهر أن التسمية لم تكن دقيقة، فقد كان هناك باقة من المجاهدين ينتمون إلى العالم أجمع من الشيشان والبوسنة وكوسوفو وبريطانيا واستراليا وفرنسا وحتى الولايات المتحدة الأمريكية. وبمعنى من المعانى كانت الحركة «دولية» أو «عالمية» تذكرنا بالحركات التروتسكية الماركسية التى رفضت أفكار لينين عن الاشتراكية فى بلد واحد، وفضلت بدلا عنها فكرة «الثورة المستمرة» و «الثورة العالمية». وإذا كانت عباءة تروتسكى قد أفرزت فى الماضى جماعات ثورية من أنواع الألوية الحمراء فى إيطاليا، والجيش الأحمر فى اليابان، وبادر ماينهوف فى ألمانيا، والفهود السود فى الولايات المتحدة، وشخصيات من نوعية «شى جيفارا»، فإن عباءة سيد قطب ربما كانت هى التى أفرزت فى النهاية جماعات الجهاد المختلفة، ومعها شخصيات أسامة بن لادن والظواهرى ومن شاركهم الفكرة والمنهج.

وعلى كل الأحوال فإن مصير الحركات الإسلامية والجهادية كان واحدا، ونجح العالم بطرق مختلفة فى الحد من وجودهما، إن لم يكن ممكنا الزعم أبدا أنه تم القضاء عليهما. ولكن من الناحية العملية فقد أفل نجم طالبان ومشروعها، وأصبح من الواجب وضعها تحت المجهر، ليس فقط كحالة تاريخية تستحق ذلك، وإنما لأن فكرها لا يزال موجودا فى الساحة، ولأن لدى عدد غير قليل من العرب والمسلمين ميلا لتكرار التجارب الفاشلة. وفى الأسبوع الماضى جرت محاولة لفحص حالة طالبان من خلال الكتاب الممتاز الذى قدمه الأستاذ فهمى هويدى تحت عنوان «طالبان جند الله فى المعركة الغلط!»، والذى تضمن كثيرا من الاقترابات الحية من حركة طالبان، وكلها أشارت باقتدار إلى مواطن الخلل فيها والتى رآها المؤلف قد قادتها إلى خوض «المعركة الغلط» ولولا ذلك - لكانت الحركة قد نجحت فيما سعت إليه. وكان الرأى الذى استقر عليه هو أن فكرة طالبان لم يكن ممكنا إلا أن تذهب إلى هذه النوعية من المعارك، خاصة وقد وقر فى العقل والقلب أن العداء دائم وأبدى ولابد من خوضه مع الغرب، وربما مع كل المسلمين.

ولكن الكتاب يشير إلى ما هو أكثر من ذلك عمقا واقترابا من الإشكالية الكبرى فى تفكير الإسلام السياسى الشائع والتى تتفحص ماهية الإنسان وحقيقة جوهره، والذى تغلب عليه النزعة إلى الخطيئة والمعصية. هذا الجوهر يكاد يتفوق على كل جوهر آخر خاص بالعمران والإنتاج والإضافة إلى الفكر الإنسانى خلال فترة حياة البشر القصيرة، ولذا فإن المعارك «الغلط» تبدو سابقة

بالضرورة على غيرها من المعارك. ومن هنا تأتى المركزية الشديدة لقضية المرأة خاصة التى يوليها الفكر الإسلامى السياسى المعاصر، التى لا يكف من جانب عن القول «بتكريم النساء»، ولكنه فى ذات الوقت لا يتركها حرة لتحديد نوعية هذا التكريم فى إطار الشريعة وإنما يجعلها وظيفة السلطة السياسية. وبشكل ما فإن فكر طالبان وتطبيقاته يتصور أن الخطيئة والمعصية هى النتيجة الطبيعية لاختلاط النساء والرجال، فيقول المولوى سعيد للأستاذ فهمى هويدى: نحن ضد اختلاط الرجال بالنساء من حيث المبدأ. ومن يساوره شك فى موقفنا عليه أن يتابع ما نشرته الصحف بخصوص قصة الرئيس كلينتون ومونيكا لوينسكى، التى لا أشك فى أنها تتكور بصورة أو بأخرى فى كل دائرة حكومية يختلط فيها الرجال بالنساء.

ثم بعد أن يقدم له الأستاذ هويدى الأدلة الفقهية والشرعية على جواز عمل النساء، فإن المولوى سعيد لا يتزحزح قيد أنملة ويقول: أنت تقول أن إعمار أفغانستان الآن يحتاج إلى جهود النساء العاملات، وهذا صحيح من الناحية النظرية والمنطقية. ولكنك لو رأيت الواقع الأفغانى فى كابول خاصة لغيرت رأيك. فالمسألة بالنسبة لنا لم تكن التزاما بالتوجه الشرعى فقط، ولكنها أيضا كانت خطوة باتجاه درء مفاسد كثيرة؛ لأن كابول شاع فيها فساد كثير خلال السنوات الماضية. وللأسف فإن سنوات الحكم الشيوعى وما بعدها لم تكن سنوات استبداد وخروج على حكم الشرع فقط ولكنها كانت أيضا سنوات تحلل وانهيار فى القيم والأخلاق. وقد

كان الاختلاط فى الدوائر وأماكن العمل المختلفة أحد أسباب التحلل. ولذلك فإنه حتى لو كان الشرع يبيح للنساء العمل خارج البيت، فإن ظروف النساء التى شهدناها تقدم مسوغا كافيا لمنعهن من القيام بمثل تلك الأعمال، سدا للذريعة وترجيحا لمصلحة على مفسدة.

وهكذا فإن القضية ليست الدلائل الشرعية والفقهية لعمل المرأة، كما أنها ليست أيضا «الإعمار» الذى لا يبدو مهما فى نظر كثير من الحركات الإسلامية المعاصرة كل فيما يخص بلادها، ولكنها منع الخطيئة التى لا يوجد دليل واحد أن غياب المرأة عن العمل سوف يمنعها عنها. ومع ذلك فإن المولوى سعيد يراها بحق هى القضية الكبرى التى تجعله حتى لا يأتمن الرجال المسلمين على تعليم المسلمات والفتيات الصغيرات «حتى لا يطمع فيهن الذى فى قلبه مرض منهم». وتكتمل هذه الصورة لدى طالبان عندما يتم الربط بين قضية المرأة، ومن ورائها موضوع الخطيئة، عندما تخلق الصلة بين الموضوع والعداء المستحكم من الغرب حتى تنتفى أى ضرورة فقهية للنقاش فى الموضوع. فيقول الرجل للأستاذ هويدى: أن طالبان لا تفعل أكثر من تمسكها بتطبيق الشريعة، وموقفها ذلك يستفز كثيرين فى الغرب، خصوصا فى وسائل الإعلام. «ونحن نعلم أن قضيتهم ليست هى الدفاع عن المرأة، وإنما هى عداؤهم الدفين للإسلام، إذ هو الذى يتحكم فى موقفهم. وهم لن يوقفوا حملاتهم، ولن يرضوا عنا إلا إذا صرنا ذيولا ومقلدين لهم. والقرآن أخبرنا منذ ١٤ قرنا بأنهم لن يرضوا عنا إلا إذا اتبعنا ملتهم، حتى فى نمط الحياة وطريقتها».

هنا تكون جهيزة قد قطعت قول كل خطيب، ففى اللحظة التى يتم فيها الربط بين قضية خاضعة للمناقشة الفقهية والفكرية والغرب وتقاليده ونواياه الدفينة ضد الإسلام والمسلمين فى عمومهم، فإن الحوار يكون قد وصل إلى نقطة مسدودة تماما. وهى حالة لا يمكن تجاوزها أو البعد عنها، لأن هذه النوعية من الفكر السياسى الإسلامى قادرة وبشكل ما على القيام بهذا الربط، ولما كانت مهمتها هى مخالفة الغرب الذى لا يريد بنا خيرا، فإن القضية تصبح محسومة تماما، ويصبح الدخول فى المعارك الغلط مسألة محسومة. ولعل ذلك هو ما حدث لطالبان خلال العام المنصرم وقبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر الدامية، فقد تواترت القضايا التى كان ممكنا لطالبان فيها أن تتجنب نصيبها المؤلم - من أول موضوع التماثيل البوذية وحتى اعتقال العاملين فى مجال الإغاثة - وحصلت على التحذيرات الكافية من علماء المسلمين وفقهائهم، ومع ذلك سارت طالبان فى طريقها مفتوحة العين تماما إلى المعارك الغلط التى قادتها إلى النهاية التراجيدية.

ولكن هذه قصة أخرى على أية حال، وما يهمنا هنا هو تبيان أن الجمع القاتل بين قصور الإنسان ونزعته إلى الخطيئة والمعصية من جانب، والتقاليد الغربية وموقف الغرب من قضية ما، كان هو الذى أخذ حركة طالبان من يدها إلى حيث توجد كل المعارك غير الصحيحة. والأهم من ذلك أن هذه النظرة قادت نظام الحكم الطالبانى كله إلى الجهة التقليدية التى تذهب لها معظم الحركات الإسلامية والثورية فى العالم العربى والإسلامى حينما تتم

السيطرة الكاملة على الإنسان وتعبئته للمعركة مع الخارج ومع الغرب تحديدا. هنا فإن الإنسان يصبح واجبا عليه الدخول فى آلة ضخمة للانصهار فى أتون معركة كبرى حتى يتخلص من ذنوبه ويقيد من نوازعه الدافعة إلى المعصية، وللتعقيم الكامل حتى لا يتعرض للجراثيم والميكروبات والشرور العامة التى تأتى من التعرض للثقافات والحضارات الأخرى.

وفى رحم هذه الفكرة تولد الدولة الشمولية، وهى دولة لا تترك للفرد شيئا يفعله وفق تفكيره الذاتى وتفضيلاته الشخصية، ولا يصير الموضوع تحديد الاقتراب أو الابتعاد عن المرأة، وإنما الاقتراب أو الابتعاد عن الفكر، والصور والفنون، بل وحتى السلوكيات الشخصية من أول طول الذقن وحتى الاستماع إلى الموسيقى. الدولة الشمولية هنا لديها تصور لكل شئ ولديها خطة ما لكل عمل، ولديها حكمة لكل طريق، وهى فى ذلك تعلم تماما ما هو الجيد وما هو السيئ، ما هو طيب وما هو خبيث، وما هو حلال وما هو حرام بالطبع. وباختصار شديد، فإن الدولة تصبح هى المسئولة تماما عن إدخال مواطنيها الجنة بوسائل شتى منها الجهاد بالطبع، ومنها التأكد من الابتعاد عن الخطيئة. وعندما تتصور أية حركة سياسية أنه بمقدورها فعل ذلك، فإن طريقها إلى المعارك الغلط لا شك فيها، ومع ذلك فقد فعلتها طالبان، والسؤال الآن، كيف؟.

• • •

# تأملات أخيرة فى نهاية حركة طالبان

يصبح المجتمع جاهزا تمامًا للشمولية عندما تتوافر لدى النخبة الحاكمة أيدلوجية وأفكار تتضمن بعدين رئيسيين، أولهما أن الخارج لا يأتى منه خير أبدا، وإنما يأتى منه العداء والشر المستطير، وثانيهما أن الإنسان ضعيف وقاصر تماما تجاه المفاسد، وجوهره معرض للإغراء للإفساد طوال الوقت. هنا فإن هذه النخبة تتقدم لكى تقوم بالمهمة المقدسة التى تحمى الوطن والمجتمع من شرور الداخل والخارج، من خلال عملية منظمة للتحكم فى كل ما يخص الفرد والمجتمع من أمور، حتى يبقى معقما سليما من الميكروبات والجراثيم. هنا أيضا لا يوجدمكان لما يسمى بالمجتمع المدنى، ولا للمبادرة الفردية، بل أنه يعد دوما من الأمور الإجرامية التى يكون ثمنها غاليا. والخطر القادم من الخارج، ونزعة الضعف الإنسانى، تفرض أن يبقى كل شئ تحت سيطرة النظام العام، أو

الحزب القائد، أو تركيبات مختلفة منهما، وفى ذلك يكون خلاص الإنسان فى الدنيا والآخرة. ولم يحدث أبدا أن خرج النظام الشمولى عن هذه القواعد، سواء كانت السيطرة فى ألمانيا النازية، أو إيطاليا الفاشية، أو روسيا الشيوعية، أو العراق البعثية، أو إيران الإسلامية، حيث «الأخ الأكبر» يعرف تماما صالح المواطنين.

ولم يختلف نظام طالبان أبدا عن أى من هذه النظم، اللهم إلا أنه وقد جاء إلى بلد متخلف تماما، كان عليه أن يتكب مسالك أكثر قسوة من كل من سبقوه من النظم الشمولية. فلم يحدث أبدا أن أوقف أيا من النظم المذكورة تعليم النساء، بل إن جزءا من فخر النظام الشمولى عادة أنه نشر التعليم، أو أنه حرر المرأة، كما لم يحدث أبدا أن قام نظام شمولى بوقف التليفزيون ومنع الموسيقى. بل على العكس، فقد رأت كل النظم الشمولية أن تستخدم هذه الأدوات للدعاية لنفسها، وحشد الجماهير حولها من خلال الأغانى الحماسية، والنداءات الحارة، والشعارات الساخنة التى تتحدث عن مكر الأعداء ومنجزات الوطن. وبالتالى فإن شمولية طالبان كانت فريدة من نوعها، فهى لم تعتمد على أساليب المدنية الحديثة فى التحكم فى المجتمع، بل إنها قررت أن تعيد المجتمع كله إلى العصور البدائية الأولى، حتى يمكن إدارته والسيطرة عليه.

وربما كان أول من أدرك هذه المشابهة ما بين حركة طالبان والنظم الشمولية المختلفة، هو ما سجله الأستاذ فهمى هويدى فى كتابه الممتاز «طالبان، جند الله فى المعركة الغلط!»، والذى أشار

فيه بوضوح إلى التشابه بين تجربة الشيوعيين والطالبانيين فى أفغانستان، وبين سلوك شباب طالبان عندما جاءوا إلى السلطة وشباب الكوميتات الإيرانى بعد نشوب الثورة الإيرانية. ومع وجود المشابهة والتماثل أحيانا، فإن نظام طالبان احتفظ بتفرده الذى يقدم له الأستاذ هويدى عشرات من التفاصيل الفنية حول آليات المجتمع الشمولى عند الحالة البدائية. فهنا وقد جاء الثوريون بعد تدمير الدولة تماما فى زراعتها وصناعتها وأسواقها وحتى حديقة حيواناتها التى لم يبق فيها إلا ١٥ نوعا من الحيوانات، بعد أن كانت ٢٠٠٠، «بينها أسد جريح ودب يعرج وأربعة نسانيس»، فإن شمولية التحكم فى الثروة ومنحها ومنعها لا يصبح لها مكان، وتتحول الشمولية بالكامل للتحكم فى الإنسان، فيكون هناك «لحية لكل مواطن» و «تشادورى» لكل مواطنة. ولكن الحقيقة أن تعبير المواطن والمواطنة الذى جاء فى الكتاب، لا يعكس أبدا المعنى الحقيقى لهذه الكلمات، التى ترتب حقوقا وواجبات، فلم يوجد فى أفغانستان الطالبانية أى من ذلك، بل ولا حتى نجد قربا من تعبير «الرعايا» الذى قد يصدق على كثير من الدول السلطوية. فالحقيقة أن الأفغان لم يكونوا أسرى لفكر شمولى فقط، وإنما أسرى لفكر مجموعة من الجهلاء الذين لا يعرفون شيئا عن الفكر الذى جاءوا من أجل الحكم باسمه، ولذا فإن اعتماده على النصوص جاء فى أشد حالاتها حرفية وسطحية فى آن واحد، بل والتخلص من أى موضوع يتطلب الاجتهاد بالحظر، والخلاص من القضية برمتها.

ولذا فإن عنوان الفصل السادس من الكتاب يبدو موحيا للغاية حيث يقول «الحظر هو الأصل»، وفيه يقول لمولوى رحيم الله زرمتى نائب وزير الثقافة والإعلام فى حكومة طالبان للأستاذ فهمى هويدى أن علماء أفغانستان لم يجيزوا التلفزيون «الذى ثبت حتى الآن أن الضرر فيه أكثر من النفع»، فيه تصوير الأشخاص «المحرم شرعا»، وهو أمر غير قابل للإصلاح بتقديم مواد إسلامية لأنه لا يمكن ضمان «أن الناس لن ينصرفوا عنه، لكى يشاهدوا محطات تلفزيونية أخرى تقدم المفاسد التى تعرفها؟!» (علامة الاستفهام والتعجب من لدى الأستاذ هويدى). الرجل رحيم الله هنا ليس مثل جويلز الذى يعيد تشكيل أدوات الدعاية لكى يخدم أهدافه النازية، أو أنه مثل وزراء الإعلام والثقافة فى العراق الذين يقيمون المهرجانات الثقافية والشعرية ويدفعون للصحف القومية والثورية لكى تضئ جبهة النظام، وإنما هو يتخلص من أدوات الدعاية كلها، وطالما أن «صوت المرأة عورة» والموسيقى حرام لأنها «مزمار الشيطان»، والتصوير ممنوع، لإنه لا يبقى تقريبا من أدوات التحكم الشمولى إلى «إذاعة الشريعة» والعنف والقسوة والقهر. وينقل لنا الأستاذ هويدى عن سياسة الإعلام والنشر التى حددها قرار من ١٣ مادة أصدرته حركة طالبان فى أول أكتوبر ١٩٩٦ جاء فيه: لا يسمح بنشر الصور فى الصحف، سواء كانت كاملة أو مقطوعة من أسفل، ويجب أن تكون المقالات والتحليلات والقصائد المنشورة مطابقة لسياسة حركة طالبان، ويمنع دخول الصحف والمنشورات

المعارضة لسياسة طالبان إلى مناطق نفوذها، ويحظر على المكتبات العامة بيع الكتب المعارضة لسياسة الحركة.

وبعد شهرين من هذا الحظر الإعلامى امتد الحظر لكى يشمل الكثير من أمور الحياة، فسفور النساء ممنوع، وهو ليس السفور الذى نعرفه فى المجتمعات الغربية، ولكنه يشمل أيضا ما تلبسه النساء فى إيران ومنطقة الخليج من عباءات، ويعاقب على الجريمة فيه الزوج وسائق السيارة الذى يسمح به. والموسيقى ممنوعة، وحلق اللحى كذلك، ومع المخدرات والقمار يمنع تربية الحمام واللعب بالطيور والطائرات الورقية، ومع منع التعامل بالفائدة على القروض يمنع على النساء غسل الثياب على ضفاف الأنهار، ويمنع استخدام الموسيقى والرقص فى حفلات الزفاف، وبمنع استخدام الطبول، ويحظر على الرجال خياطة ثياب النساء، كما يحظر ممارسة مهنة التنجيم والعرافة. ورغم أن الأستاذ هويدى يقول لنا أن ذلك كان بمثابة «إعلان للنوايا» بأكثر منه قرارات صارمة لتغيير نوع الحياة فى العاصمة كابول لأن التعليمات لوحت بعقوبات لم تحدد، ولأنه حدث تراخ فى عملية التنفيذ، فإن ذلك كان الحال دوما مع النظم الشمولية التى عادة ما تتحكم بأكثر مما تستطيع أدواتها أن تسمح به، ولكنها مع ذلك تطبق ذلك فى شكل نوبات وموجات بقدر ما تسمح الظروف، وتتولد الحاجة إلى الانضباط، وفى كل الأحوال تبقى التعليمات نوعا من السيوف المعلقة التى لا يعرف الإنسان متى تسقط على رأسه.

الشمولية البدائية هنا لا تقوم فقط على «الحظر» الكثير، وإنما أيضا على الاستبعاد الكامل، ليس فقط على أساس ما هو معروف من تقريب أهل «الثقة» واستبعاد أهل «الخبرة» إذا لم تكن الأهواء موالية، وإنما أيضا استبعاد قطاعات سكانية بأكملها مثل المرأة التى تستبعد من التعليم والعمل من أجل المحافظة على كرامتها!. وكلاهما - الحظر والاستبعاد - يقومان على أساس الفكرة الجوهرية القائمة على الضعف الفردى وقابليته للإغراء، ويتقدم النظام من خلال القوة والنظام لكى يقوم كلاهما. ولكن ذلك عادة ما يكون هو نقطة البداية لنهاية النظام، وربما كان نظام طالبان الشمولى هو أسرع النظم الشمولية فى الانهيار حيث لم يبق إلا لمدة خمس سنوات فقط، وبعدها انهار على الطريقة التى شاهدناه عليها خلال الأسابيع القليلة الماضية.

وربما يقال أن النظام لم ينهار من تلقاء ذاته، وإنما حدث ذلك بسبب تدخل قوى خارجية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن معظم النظم الشمولية واجهت بشكل أو بآخر قضية التدخل الأجنبى، فقد حدث ذلك مع روسيا البلشفية، وإيران الإسلامية من خلال الحرب العراقية الإيرانية، والعراق القومية من خلال حرب الخليج الثانية، ففى العادة، فإن معظم النظم الشمولية قادرة على استفزاز قوى دولية كثيرة للمواجهة العسكرية معها. ومع ذلك تظل طالبان حالة خاصة ليس فقط لأنها شكلت حالة من الشمولية البدائية، وإنما أيضا لأنها افتقرت إلى أى وعد من وعود الحياة الأفضل، اللهم إلا إذا أدخلنا وعد الحياة الآخرة فى الحسبان.

وربما كان ذلك هو مربط الفرس بالنسبة لمعظم الحركات الإسلامية السياسية الراديكالية التى تتصور إمكانية قيام نظام إسلامى نقى ينظم جميع مناحى حياة الأفراد تحت السلطة القاهرة للدولة أو السلطان. ويقول الأستاذ هويدى ملخصا الوضع كله: فشلت فى إقناع وزير الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بأن إطلاق طاقات المجتمع وشحذ همته للبناء والتعمير أهم من إطلاق اللحى. كما فشلت فى إقناع قاضى الحدود بأن قطع دابر الفقر أهم وأولى - وأوجب شرعا - من قطع أيدى الفقراء السارقين. أدركت أن الرجلين معذوران، ليس فقط لأنهما اتصلا بالكتب ولم يتصلا بالواقع، ولكن أيضا لأن فحوى كلامى كان يمثل دعوة لكل منهما لكى يغلق مكتبه ويبحث لنفسه عن عمل آخر... هنا فإن المؤلف يضع يده على كبد الحقيقة تماما من ناحية عندما يرى المصالح المترتبة على مسلك الدولة الشمولية، ولكنه من جانب آخر لا يضع يده على جوهر الأولوية التى اختارها المجتمع الشمولى، لأنها عادة الأسهل فى التنفيذ حينما تصير القضية هى حظر ما هو معلوم، أما محاربة الفقر والبناء والتعمير والعمران، فهذه قضية أخرى بالغة التعقيد، وفى حاجة لموارد كثيرة، والأهم أنها تتصور ثقة ما فى المستقبل الذى لا تقوضه أوضاع دولية أو غزوات أجنبية. كل ذلك صعب على الحركات السياسية الإسلامية على وجه العموم، وكان بالتأكيد أكثر صعوبة فى حالة طالبان.

● ● ●

# العودة إلى أصول المسألة الدينية..!

للفيلسوف اليونانى أفلاطون كثير من الكتب التى دون فيها حكمة وأفكار أستاذه سقراط، وقد شاع منها كتابه «الجمهورية» التى وضع فيها رؤية للدولة المثالية التى يحكمها الحكماء والفلاسفة أو الأرستقراطية الفكرية القادرة على الوصول إلى «الحقيقة». ورغم الشيوع الكبير لهذا الكتاب واعتباره واحدا من أهم كتب الفلسفة السياسية فى التاريخ، فإنه لم يكن كتاب «السياسة» الأول والأهم بالنسبة للرجل، على الأقل من زاوية الحياة العملية والواقعية. فقد كان كتابه «القوانين» هو عمدة كتب السياسة وأولها وأكثرها أهمية، لأنه كان الكتاب الذى ناقش وفحص كيف تصنع القوانين فى دولة حقيقية، وليس دولة وهمية على غرار تلك الدولة الطوباوية التى صنعها فى «الجمهورية»، وفى هذا الكتاب الذى جاء على شكل حوارات بين رجل وصاحبه، لعله

كان أفلاطون نفسه وأستاذه سقراط، كانت الدولة المتحضرة هى تلك التى تحكم بالقوانين - أو القواعد التى تصنعها السلطة السياسية لكى تنظم الحياة العامة - وليس بالقوة العشوائية، ولكن القوانين يجرى عليها ما يجرى على الحياة من تغيير، وتصير قدرة الدولة على صنع القوانين الملائمة فى الوقت المناسب هى المعيار الذى يحدد درجة تقدمها، فالدول تتراوحها عملية سياسية لصنع القوانين تتراوح ما بين المحافظة على ما هو قائم، وذلك يمكن فى أسوأ أحواله أن يسبب الجمود، وما بين التغيير المستمر،وذلك فى أسوأ أحواله يمكن أن يؤدى إلى الفوضى. وما بين الجمود القاتل والفوضى تقع العملية السياسية فى الدولة، وهى التى من وجهة نظر أفلاطون ينبغى أن تشمل حكمة كبار السن الذين يتجاوزون الخمسين عاما، ولكن من تلطيف نزعتهم إلى القديم، وميلهم إلى إبقاء كل شىء على حاله، من خلال عدد من الأساليب منها الاستماع إلى الموسيقى، وشرب النبيذ.

ولكن المثير فى هذا الكتاب أنه فى فصله الأول، بل فى الحقيقة، فى صفحته الأولى، يثير قضية كانت من أهم القضايا التى شغلت البشرية طوال تاريخها والمتعلقة بمصدر القوانين. فالرجل المسمى «عريب أثينا»، ولعله سقراط، يسأل صاحبه، ولعله أفلاطون، عما إذا كان مصدر القانون هو «الآلهة أم البشر»، وبهذا السؤال كان أول من طرح على الفكر السياسى واحدة من أهم إشكالياتها ومعضلاتها التى لاتزال تشغلنا حتى اليوم، هل مصدر القانون - القاعدة المنظمة لأعمال الجماعة - وأصول المعرفة يعود إلى حكمة

عليا جاءت من خارج الذات الإنسانية، أم أنها نابعة منها، لأنها أعلم بشئون دنياها؟.

مناسبة هذا الحديث ربما لا تخفى على القارئ الكريم، فخلال الأسابيع الثلاثة الماضية طرح فى هذا المكان محاولة لفهم وتفسير انهيار حركة طالبان الإسلامية فى أفغانستان، اعتمادا على الوقائع والتفاصيل التى وردت فى الكتاب القيم الذى ألفه الأستاذ فهمى هويدى تحت عنوان «طالبان، جند الله فى المعركة الغلط!». وقد ورد فيها أنه لم يكن هناك بد من ورود تلك الحركة التى حكمت أفغانستان قرابة خمس سنوات موارد التهلكة والمعارك الغلط لأنها كانت محكومة بثلاث أفكار. أولاها أنه لا يأتى من الخارج ومن الآخر غيرالإسلامى سوى التآمر والشر، والثانية أن البشر ضعفاء وأنفسهم أمارة دوما بالسوء، والثالثة، وتلك نتيجة منطقية، أنه يمكن إصلاح الإنسان وتقويمه بقدرة السلطان على القهر حتى ينأى عن مواطن الضعف والغواية.

ولكن التحرير لمسألة طالبان لايكتمل ما لم نعد بأصول المسألة إلى ما هو أبعد من أفكار طالبان، نفسها لأن هذه الأفكار ذاتها، فى خطوطها العريضة على الأقل شائعة للغاية فى جنبات الفكر السياسى «الإسلامى»، وسارت على دربها بدرجة أو بأخرى الثورة الإسلامية فى إيران، وحاولت حتى جماعات «إسلامية» شتى أن تطبقها فى نطاقات ضيقة بفرضها على المسلمين - وغير المسلمين أيضا - فى قرى ومدن وأحياء على اتساع العالم الإسلامى. وكما رأينا فإن القضية قديمة للغاية، وأن الفكر السياسى الإغريقى

طرحها قبل أكثر من ألفين من الأعوام، وعندما توقف عن طرحها دخلت أوروبا فى العصور الوسطى المظلمة حتى جاء الوقت الذى طرحت فيه مرة أخرى فى العصور الحديثة وبشكل قطعى أعطى فيها مصدر القوانين وصنعها للبشر، مع خلق آليات أخرى غير الموسيقى والنبيذ لتحقيق القدر الملائم من المحافظة والتغيير، ومنها توازن السلطات، ومنها الانتخابات العامة ومنها الأحزاب السياسية والمجتمع المدنى، إلى آخر الآليات التى اعتمدتها حركات التنوير الأوربية خلال القرون الأربعة الأخيرة.

الحكم لله أم للبشر، تلك هى القضية، أوتلك هى المسألة إذا استعرنا ذلك التعبير الشكسبيرى المعبر، وهى الموضوع الذى ألح بشدة على الفكر السياسى فى البلدان ووضعته فى مواجهات درامية طوال القرن العشرين. ولم يكن ظهور الجماعات الإسلامية المختلفة فى درجات اعتدالها وتشددها من أول حركة الإخوان المسلمين وحتى حركة طالبان، ونشوب الثورات الإسلامية من أول ثورة المهدى فى السودان فى نهايات القرن التاسع عشر وحتى ثورة الترابى فى ذات البلد فى نهايات القرن العشرين، إلا تعبيرات مختلفة عن تلك المعضلة التى لاتزال مطروحة على المسلمين بإلحاح شديد. فالأصل فى الموضوع أن البلدان الإسلامية كانت محكومة بالفعل بقواعد الشريعة الإسلامية منذ قامت دولة الخلافة عبر مراحلها المختلفة بعد وفاة النبى صلى الله عليه وسلم، وادعى الخلفاء والملوك والأمراء كل فى موقعه أنه كان يمثل بيضة الدين وأوتاد الملة. ولكن القرن التاسع عشر، ومن بعده القرن العشرين،

شهدا هوان المسلمين، وزوال دولة الخلافة فى استنبول، وسقوط الدولة الإسلامية الواحدة بعد الأخرى تحت الاحتلال الأجنبى القادم من بلدان غير إسلامية، ولكنها فاقت الأخيرة وتفوقت عليها فى أساليب صنع الحياة.

وما أن بدأت الأقطار الإسلامية المختلفة فى الدخول فى مرحلة الاستقلال حتى طرح عليها السؤال بإلحاح مرة أخرى، فقد كان عليها أن تعيد صياغة حياتها وتصنع بالتالى قوانينها، ويشهد التاريخ أن القرن العشرين شهد ثلاث إجابات قلقلة لم يحسم أى منها السؤال الحائر فى العقل الإسلامى، ومن ثم فإن الإجابات، وأبواب الاجتهاد لاتزال مفتوحة، أولى هذه الإجابات جاء من تركيا الكمالية، وقامت على القطيعة الكاملة مع الإسلام، فالقانون بات مصدره الكامل ما يقرره البشر، وليس الشريعة أو النص القرآنى، وحتى اليوم فإن نصوص الدستور التركى العلمانية هى التى تحكم الحياة التركية وبقسوة مبالغ فيها ضد كل ما يتعلق برموزها. وعندما منع البرلمان التركى مروة قاوججى من دخول البرلمان لأنها كانت تضع غطاء للرأس، فإنه لم يكن يتدخل فى الحرية الشخصية لمواطنة، فضلا عن أنها نائبة منتخبة فى البرلمان، وإنما كان يعترض على بيان سياسى بأن هناك مصدرا آخر للحياة العامة غير ما يقرره المجلس التشريعى.

وثانى الإجابات جاء على طرف النقيض ومن المملكة العربية السعوديةالتى تشكلت كدولة فى توقيت مقارب، ورفضت أن يكون

لها دستور منظم للحياة السياسية، ومحدد لقواعد التشريع وإصدار القوانين، لأن ذلك كله تم تحديده بالفعل فى القرآن الذى بات هو دستور الدولة ومصدر تشريعاتها كما تحددها السلطة السياسية بمعاونة جماعة العلماء والفقهاء. وهكذا قام فى العالم الإسلامى نموذجان يجسدان تماما تلك الإشكالية التى عبر عنها أفلاطون منذ زمن بعيد، وراح المسلمون يتأرجحون بينهما بدرجات مختلفة من النقاء ومحاكاة النموذج الأصلى.

الإجابة الثالثة جاءت من مصر التى كان عليها أن تجابه هذا السؤال بصورة حاسمة حينما كان عليها أن تقرر مصيرها مع صدور تصريح ٢٢ فبراير ١٩٢٢، الذى كان مهما كانت عيوبه، شكل بداية الاستقلال المصرى فى العصر الحديث وجاءت الإجابة فى شكل دستور ١٩٢٣ الذى حاول تقديم إجابة مبتكرة تعبر بجسر من الإبداع القانونى والفكرى، الفجوة بين الدين اللازم للسلامة النفسية والقلبية للإنسان المسلم، والحياة التى تفرض على المسلمين اتباع القواعد العصرية فى صنع القوانين، ومن هنا كانت المادة الأولى فى الدستور هو أن الأسلام دين الدولة، وبعدها جاءت المادة أن الشريعة هى مصدر التشريع، ولكن الدستور من جانب آخر لم يوكل أمور التشريع، وصنع القوانين للملك أو للخليفة، وإنما للسلطة المدنية المنتخبة التى بات عليها أن تقرر وهى عالمة بشئون دنياها ما هو الأصلح لحياة البشر وفلاحهم. وربما عاد هذا الحال لطبيعة مصر الوسطية، وتعبيرا عن قدم الدين فيها

ومعرفتها بالحداثة على مدى أكثر من قرن قبل وقت الإجابة على السؤال، وربما كان ذلك أيضا عائدا إلى توارد كوكبة من المجتهدين على الحياة السياسية خرجوا من عباءة الشيخ الإمام محمد عبده من أمثال الأخوين مصطفى وعلى عبدالرازق.

الفكرة هنا فى النموذج المصرى كانت هى أن الإسلام قادر على التعامل مع الحياة العصرية ومؤسساتها وابتكاراتها، ولذا بات واجبا تجديد الإسلام بتخلصه من البدع، والتقليد، والبحث عن روحه «الحقة» التى تعيد له فعاليته ومكانته بين الأمم. وإذا كان النموذج التركى يقوم على الانفصال عن الدين، بل ومطاردته، وباعتباره مقيدا للتقدم؛والنموذج السعودى، قام على الانفصال القائم على التفرد والخصوصية تجاه العالم الخارجى، فإن النموذج المصرى قام على أساس المشاركة مع العالم من خلال الإبداع الذاتى، وفى عشرينيات القرن الماضى عرفت مصر موجات من الإبداع الصناعى والفنى والفكرى ربما لم يقارنه عقد آخر. وعلى أى الأحوال فقد ظلت النماذج الثلاثة تتجاذب العالم الإسلامى طوال العقود الثمانية الأخيرة، وكان لكل منها امتداداته التى تجسدت فى أشكال متنوعة من النظم السياسية، ولكن الأسئلة الكبرى ظلت معلقة، وظل العالم الإسلامى تتراوحه المعضلة، رغم أن اجتهادات عظمى حاولت عبور الجسور بين الدنيا والآخرة عندما كان هناك من ادعى أنه وحده يملك الحقيقة الدينية، مستبدلاً عمامة الشيوخ والأئمة ببندقية المجاهدين.

# من الشيخ على عبد الرازق إلى طالبان..!

بدأت هذه السلسلة من المقالات منذ ستة أسابيع، وكان الهدف منها بحث قضية فشل حركة طالبان وانهيارها السريع فى أفغانستان، وأعتمدنا على الكتاب القيم عن الحركة الذى أعده الأستاذ / فهمى هويدى وقال فيه أن مأساة الحركة جاءت والمشاركين فيها هم جند الله، ومن المعارك «الغلط» التى خاضوها. وقد ناقشنا هذه القضية. ووجدنا فى حدود العلم والطاقة، أن أعضاء حركة طالبان لم يكن أمامهم على ضوء الفكر الذى شاركوا فيه حركات إسلامية أخرى، سوى خوض هذه النوعية من المعارك الخاطئة، ولكن وجدنا أيضا أن القضية أعمق من مجرد الفكر السياسى لطالبان والحركات الإسلامية الأخرى، وهى تعود - منذ كانت هناك فلسفة سياسية - إلى ذلك السؤال الذى طرحه أفلاطون فى كتابه «القوانين» وعما إذا كان مصدرالقانون هو الآلهة أم البشر.؟

وفى معظم تاريخ الدول الإسلامية كان مصدر القوانين هو الدين الإسلامى ومصادر الشريعة فيه، حتى جاءها الاستعمار الأجنبى الذى أضاف لما هو موجود، ومن بعده عندما جدت ساعة الاستقلال طرح السؤال بقوة مرة أخرى، وهنا وردت على العالم الإسلامى ثلاث إجابات على السؤال الجوهرى جاء أولها من تركيا الكمالية التى فصلت الدين عن الدولة كلية، وثانيهما من السعودية التى جعلتهما شيئًا واحدا، وثالثتهما جاءت من مصر حيث استقرت على الإصلاح الدينى وإزالة ما علق بالدين من شوائب وبدع وجعله مستوعبا وحاضنا للحياة المعاصرة والحديثة.

كان ذلك آخر ما توصلنا إليه، وكان معناه أن الفكر المصرى كان هو الذى أخذ الطريق الصعب الذى يقوم على إعمال الفكر والاجتهاد وتحقيق الملاءمة بين الدنيا والآخرة معا، وربما كان أول من مهد الطريق إلى ذلك هو الشيخ الإمام محمد عبده ومن بعده الشيخ مصطفى عبدالرازق، والقانونين والفقهاء الذين ساهموا فى وضع دستور ١٩٢٣ الذى قدم توازنا دقيقا بين كون الإسلام هو دين الدولة الذى يشكل فضاءها التشريعى، وما بين الحكم المدنى الذى يقع بين يديه عملية الاجتهاد فى إصدار القوانين، ولكن ربما كانت أهم وثيقة سياسية، أو كتاب فى الفكر السياسى المصرى والعربى، وهى التى جاء بها الشيخ على عبدالرازق الذى أصدر فى عام ١٩٢٥ كتابه «الإسلام وأصول الحكم» والذى ربما لا تقل أهميته بحال عن كتاب جون لوك عن «الحكومة المدنية» فى الفكر الغربى. ففى هذا الكتاب الأخير، كان لوك هو أول من قال - فى حدود ما

نعلم - بأن حكم البشر كعملية مدنية تدار من خلال السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية. لا يتناقض مع الإنجيل ولا الإيمان بالله.

وبالمثل، فإن الشيخ على عبدالرازق، الأزهرى الذى لم يبلغ بعد آنذاك الثلاثين من عمره، بدأ كتابه بالقول: بسم الله الرحمن الرحيم، وأشهد أن لا إله إلا الله، ولا أعبد إلا إياه، ولا أخشى أحدا سواه. له القوة والعزة، وما سواه ضعيف ذليل، وله الحمد فى الأولى والآخرة، وهو حسبى ونعم الوكيل، وأشهد أن محمدا رسول الله، أرسله شاهدا ومبشرا ونذيرا، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا، صلى الله وملائكته عليه وسلموا تسليما كثيرا، وبعد هذه المقدمة الإيمانية يمضى فى دراسه قضية الحكم فى الإسلام التى يقيمها على الوجه التالى: فالقضية التى يدور حولها النزاع اليوم هى بعينها القضية التى واجهها آباؤنا وأجدادنا، قضية الحاكم المعوج والحكومة المستقيمة، وإن شئت فقل إن تلك هى قضية الدنيا من أقدم أيامها، أى منذ قام فيها حاكم ومحكوم وحكومة.

هنا فإن الشيخ لا يضع القضية ضمن مكوناتها المتوافرة عام ١٩٢٥ ومحاولات الملك فؤاد للاستبداد بمصر، وإنما يضعها كقضية تواجه الفكر الإسلامى، بل والفكر الإنسانى فى كل العصور، وربما زاد من حماسه أن بحثه قد أوصله إلى الضعف غير العادى فى خط المسلمين من العلوم السياسية، رغم احتكاكهم باليونانيين ومعرفتهم بأفلاطون وأرسطو، ورغم أن قضية الحكم والخلافة

كانت مطروحة طوال الوقت بالتنازع عليها بين أكثر من طرف، ورغم أن الحكم والخلافة لم يقوما إلا على أساس من «القوة الرهيبة»، و«أن تلك القوة كانت إلا فى النادر، قوة مادية مسلحة، فلم يكن للخليفة ما يحوط مقامه إلا الرماح والسيوف، والجيش المدجج والبأس الشديد، فبتلك دون غيرها يطمئن مركزه، ويتم أمره.

وبهذه الصراحة والوضوح يضع الشيخ على عبدالرازق بحثه ويصل إلى أهم نتيجة وصل إليها الفكر السياسى الإسلامى وهى أن «الخلافة ليست فى شىء من الخطط الدينية، كلا ولا القضاء ولا غيرهما من وظائف الحكم ومراكز الدولة، وإنما تلك كلها خطط سياسية صرفة، لا شأن للدين بها، فهو لم يعرفها ولم ينكرها، ولا أمر بها ولا نهى عنها، وإنما تركها لنا، لنرجع فيها إلى أحكام العقل، وتجارب الأمم، وقواعد السياسة. «وبعد ذلك يصل الشيخ العارف الدارس إلى هم النتائج: «لا شىء فى الدين يمنع المسلمين أن يسابقوا الأمم الأخرى، فى علوم الاجتماع والسياسة كلها، وأن يهدموا ذلك النظام العتيق الذى ذلوا واستكانوا إليه، وأن يبنوا قواعد ملكهم، ونظام حكومتهم، على أحدث ما أنتجت العقول البشرية، وأمتن ما دلت تجارب الأمم على خير أصول الحكم».

ولم ينس الشيخ بعد التوصل إلى هذه النتيجة أن يؤكد فى نهاية كتابه «والحمد لله الذى هدانا لهذا، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله، وصلى الله على محمد وآله وصحبه ومن والاه». وهكذا اجتهد

الشخص وهداه الله إلى الحكمة، ولعل ذلك هو ماهدفت المدرسة الإصلاحية التجديدية المصرية فى البحث فى أمور الدين والدنيا، ومنها خرجت المدرسة القانونية والفقهية العظيمة التى وضعت قوانين الدولة المصرية المدنية والجنائية الحديثة، والتى لا تقوم على أساس من التقليد الأعمى للسابقين، أو التقليد الأعمى للمعاصرين من الدول الأخرى، وإنما اجتهاد مصرى خالص يعتمد على أحدث ما وصلت إليه العقول البشرية وتجارب الأمم، وبهذه الطريقة كان الشيخ على عبدالرازق هو الجسر الذى عبرت به الدولة المصرية ما بين عصور الظلام والاستعمار إلى عصر الاستقلال والحداثة، كما كان هو الطريق الذى سارت عليه عملية التحديث المصرية وبدأت مع الشيخ محمد عبده ووصلت إلى الدكتور السنهورى ورفاقه وتلاميذه حتى تمت هندسة الدولة المصرية ونموذجها الفريد.

ولكن هذه المسيرة لم تكن كافية لحل الإشكالية التى طرحها أفلاطون فى كتابه «القوانين»، وربما لأن الأزهر لم يوافق على ما جاء فى كتاب الشيخ على عبدالرازق، وربما لأن مؤسسات الدولة المصرية لم تتضج بالقدر الكافى، وربما لأن التطور الاقتصادى والاجتماعى كان لايزال فى بداياته الأولى، وربما لأن قواعد الدولة الحديثة تم اختراقها باستمرار من قبل المدعين بالإيمان بها من الساسة المصريين والمستعمرين والبريطانيين، ومهما كانت الأسباب فإنه لم يمض عامان فقط على صدور كتاب «الاسلام وأصول الحكم» حتى كانت حركة الإخوان المسلمين قد ظهرت إلى الوجود

فى الإسماعيلية عام ١٩٢٧، لكى تطرح أن الإسلام «دين ودنيا» و«مصحف وسيف»، ومعها نشأت جماعة «إسلامية» خاصة لا تجعل الإسلام هو دين الدولة كلها كما جاء فى الدستور، وإنما هو دين من يقدمون فيه اجتهادا خاصا بهم، وكان هذا الاحتجاز للدين والدنيا معها هو نقطة البداية فى الطريق الذى قاد فى النهاية إلى وجود حركة طالبان.

وربما لم تكن المشكلة فى حركة الإخوان المسلمين أنفسهم بقدر ما كانت فى منطق الرد على إشكالية الحكم والقانون والتشريع فى الدولة. فالشيخ حسن البنا كان متأثرا بالشيخ رشيد رضا، وهو ما كان متأثرا بطريقته الخاصة المحافظة بالشيخ الإمام محمد عبده، ولذا فإن الحركة مالت إلى التحديث بدورها، ولكنه كان التحديث الذى يركز على القوة المادية، مع قليل من الاجتهاد فى الأمور السياسية، ولكن المشكلة جاءت من دعوة إلى الأمة كلها كما كان الحال فى كل الدعوات الدينية السابقة عليها والتى جاءت مع الشيخ جمال الدين الأفغانى والشيخ محمد عبده وحتى رشيد رضا ذاته، فقد تحول ما يخص الأمة كلها إلى جماعة خاصة،. باتت مع الأيام واحدة من الفرق الناجية من النار التى قد يكون لها أحكامها القاسية على من خالفها. ومن المدهش أن الحركة التى جاءت لرفع شأن الإسلام لم تجد - إلا مؤخرا - فى الدستور ما يصلح مجالا لتطور الدولة السياسى والاقتصادى، وجعلت من ازدواجية «المصحف والسيف» كناية عن مصدر القانون المباشر وأداته فى السلطة السياسية.

وبالتأكيد فإن حركة الإخوان المسلمين وردت عليها تغيرات كثيرة خلال العقود الماضية بل إن جناحا ليبراليا نشأ من قلبها، وقام من قلب الحركات السياسية فى الجامعات والنقابات المهنية، وهم الآن الذين يشكلون ما يسمى بحزب الوسط وعدد من الشخصيات العامة ذات التأثير الفكرى، ولكن فكرة احتجاز جماعة بعينها للدين واعتباره مجالها الخاص، ظلت مشكلة فى النظام السياسى المصرى ونموذجه المتميز، وبعد ذلك فتحت الأبواب لجماعات ظنت أنها أكثر نقاء وأكثر قدرة على تمثيل والدفاع عن الملة حتى من الإخوان المسلمين، وهكذا وجدنا طوابير من الجماعات المختلفة فى الشخصيات والأمراء والتأويلات الفقهية، ولكنها كلها تجتمع على أنها هى «الجماعة الناجية من النار» التى أنيط بها تفسير الدين، وفى أحيان تطبيقه بحد السيف كما فعلت طالبان فى أفغانستان ومناصروها فى باكستان وعدد من الدول العربية والإسلامية الأخرى.

وربما كان الطريق طويلا بين حركة الإخوان المسلمين وحركة طالبان، وربما أيضا كانت المسافة بين الاعتدال والتطرف تبعد بعد الأرض عن السماء السابعة، ولكن القضية ليست هى المسافة بقدر ما هى الأصول والمنابع، وربما لو كان الشيخ على عبدالرازق كانت له الغلبة على الشيخ حسن البنا، لكانت مسيرة المسلمين فى العالم قد اتخذت مسارا آخر بديلا عن ذلك المسار البائس الذى سارت فيه، وعلى أى الأحوال، وحتى لا يساء الفهم، فإن الحركات

الإسلامية ليست وحدها هى المسئولة عن هذا المسار، فالمسئولية من الجسامة بحيث تتوزع على الأمة كلها. ولذا فربما آن الأوان للانتقال إلى موضوع آخر!!.

• • •

# هل يمكن بناء الأمة الأفغانية

المرة الأولى التى سمعنا فيها عن بناء الأمة كانت عندما التحقنا بمقاعد دراسة العلوم السياسية، وفيها علمنا أن هذه العملية واحدة من عدة عمليات للتحديث وخروج الدول من دائرة المجتمعات التقليدية إلى دائرة المجتمعات الحديثة. فلم يكن متصورا أن تصبح الدولة دولة بالمعنى الحديث، أى تصبح دولة أمة، ما لم يكن لدى الحكومة المركزية القدرة على «اختراق» كافة أجوائها بمعنى خضوع كافة الأقاليم الجغرافية، والتجمعات الإثنية والعرقية لسيطرة قانون واحد ومحاكم، وأقسام للشرطة،و تقوم بعملية الاستخدام «الشرعى» للسلطة إزاء جميع «المواطنين»، ولا تصبح الدولة الأمة حقيقة، ما لم يكن لها القدرة على «التعبئة» لكل الموارد الاقتصادية والمعنوية الموجودة فى المجتمع، فيكون لها اليد العليا على أى تنظيم اجتماعى آخر، قبيلة كان أم عشيرة، والتى لاينازع أى منها السلطة

المركزية قانونيا أو واقعيا فى عمليات فرض الضرائب سواء كانت ضريبة نقد أو ضريبة دم، ولا تصير الدولة الأمة حقيقة واقعة ما لم يتحدد الولاء فيها لعلم ونشيد واحد، ولمجموعة من المثل والقيم العليا المستمدة من تاريخ مجموعة من البشر جعلهم يتصورون أنهم قريبون من بعضهم البعض إلى الدرجة التى تميزهم عن الآخرين وتجعلهم يعيشون معا فى كيان سياسى واحد يسمى دولة، وأخيرا فإن الدولة الحديثة لا تقوم ما لم يشارك فى بنائها جميع مواطنيها من خلال عملية لصناعة القرار تكفل استيعاب كل المصالح والأطراف فى لعبةالسياسية.

هذه العملية فى مجملها صارت فى مجملها تسمى «بناء الأمة» اختصارا، وكانت مناسبتها هى استقلال دول كثيرة فى العالم الثالث، ولكن الاستقلال وحصول الدولة على مقعد فى الأمم المتحدة، وتبنيها لعلم ونشيد لم يكن كافيا أبدا لكى تكون دولة - أمة بالمعنى الحديث، فقد كانت دول فى العالم لاتعرف سلطتها المركزية شيئًا عن أطرافها، بل أحيانا قلبها ذاته، وبعضها الآخر كانت تتنازعه ولاءات متنوعة بعضها ليس له علاقة بالمجتمع السياسى كله، وإنما ينتمى إلى تجمعات عرقية أو إثنية أودينية، وبعضها الثالث لم يعرف إطلاقا فكرة فرض الضرائب، أو التجنيد، وبعضها الرابع لم يكن يعرف سوى زعيم واحد هو وحده الذى يصدر القرار وعلى بقية «الناس» وليس «المواطنين «السمع والطاعة.

كان ذلك أول دروس العلوم السياسية التى تعلمناها، ومنها تفرغت أمور كثيرة جعلتنا ندرك أنه ليس كل الدول سواء، وليس كل

دولة فى المجتمع الدولى هى دولة حقا، وبعد ذلك بوقت طويل طرق الأسماع ذات المفهوم بقوة مرة أخرى عندما تدخل المجتمع الدولى بقيادة الولايات المتحدة فى الصومال عام ١٩٩٢ . كانت الدولة الصومالية ممزقة تماما بعد أن أخذها ديكتاتور هو زيادبرى يسارا ويمينا، وباعها مرة للاتحاد السوفيتى ومرة للولايات المتحدة، وبعد عدة حروب لتوحيد الصومال الكبير، إذا بالصومال الأم ذاته يتمزق إلى قطع وشظايا، واستقل جزء بالفعل تحت اسم جمهورية أرض الصومال فى الشمال، أما البقية فقد عاشت فى ظل حرب أهلية طاحنة بين قبائل وعشائر وجماعات كانت كلها تعيش على تجارة المخدرات، وعلى اختطاف مواد الإغاثة الدولية من فم الأطفال والشيوخ واليتامى، ولأن الوقت أيامها كان وقت إقامة النظام العالمى الجديد، فقد ساد الظن، خاصة فى الولايات المتحدة،أنه يمكن «بناء الأمة» فى الصومال، بمعنى أن يقوم المجتمع الدولى بعملية هندسة اجتماعية وسياسية كبرى لإنجاز مهمة استغرقت قرونا لحدوثها فى الدول الحديثة الأخرى.

لم يمض وقت على أية حال حتى تبين استحالة بناء الأمة فى الصومال، ورغم أن الموضوع كله لم يفهم فى العالم العربى، ولا تقدم أحد لمساعدة الصوماليين بشىء، فقد جرى تصوير الأمر وكأنه إعادة لاحتلال واستعمار الصومال، ولأول مرة ظهر أن الصومال بها كميات هائلة من اليورانيوم والبترول والمعادن النفسية التى لا تعد ولاتحصى، وجاءت الولايات المتحدة والغرب للاستيلاء عليها، المهم أنه جرى قتل ١٨ أمريكيا والتمثيل بجثثهم فى شوارع

مقديشو، فانسحب المجتمع الدولى، وظلت الصومال على حالها بلا دولة حتى الآن، ولم يعرف أحد مصير الثروات الهائلة التى جاء الجمع العالمى لاستغلالها تحت راية بناء الأمةفى الصومال.

وهذه الأيام ورد على السمع مرة ثالثة حكاية «بناء الأمة» وبسبب أفغانستان، والحالة فيها لا تختلف كثيرا عما كان الحال فى الصومال منذ عشرة أعوام، فالدولة الأفغانية من الأصل كانت «رخوة» للغاية، ولا تزيد عن كونها مجرد تجمعات قبلية تحت راية ملك وأسرة لها ولاء شكلى، ومع ضعفها جاءها الانقلاب المعتاد فى العالم الثالث، ومع الانقلاب جاء التدخل السوفيتى، ومع التدخل الخارجى جاءت المقاومة من جماعات متباينة، وما أن رحلت الشيوعية حتى تفرغ الجميع لحرب أهلية ضروس انتهت إلى حكم طالبان، هذه الصيغة للدولة الأفغانية حاولت بالقهر والحديد والنار والتشدد الدينى صهر الجميع فى دولة واحدة، ذات ولاء للحى القيوم.

باقى القصة نعرفها جميعا، فلم يهتم أحد فى دولة الطالبان بعملية «الاختراق» أو «التعبئة» أو «الهوية» أو «المشاركة» التى تعلمناها فى دروس السياسة، وإنما ساد الاهتمام بعملية تغيير العالم التى قادها السيد أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة، وجرى ما جرى من أول أحداث ضرب البرجين فى نيويورك، وحتى ضرب القاعدة فى تورا بورا. ومن ساعتها تكثف الحديث عن إعادة بناء الأمة فى أفغانستان من جديد، وتم استدعاء الأمم المتحدة - كما

جرى فى الصومال. لكى تقود عملية الهندسة السياسية لدولة وشعب فى تجربة جديدة قد تصلح للتعامل ليس فقط مع أفغانستان، وإنما مع كل الدول «الرخوة» التى بات واضحا أن عدم بناء الأمة فيها يحولها إلى أطلال وخرائب ترتع فيها أفكار الشر وخفافيش الظلام، وفى كل الأحوال، تجارة المخدرات.

وكما هى العادة فإن العملية كلها محفوفة بالمخاطر، فالأمم لا تتم هندستها من فراغ، وإنما نتيجة عملية تاريخية كبرى تتصهر فيها جماعات وقبائل. وحتى وقت كتابة هذا المقال فلم يكن قد ظهرت بعد إرادة جماعيةللشعب الأفغانى سوى لتجنب المزيد من الحروب وإسالة الدماء، وهى بداية لا بأس بها، ولكنها ليست كافية خاصة وان المتحدثين عن الثروات الطائلة وبترول بحر قزوين ظهروا بقوة على الساحة مرة أخرى. وقد علمنا من الماضى فى الصومال أن ذلك عادة هو نهاية عملية بناء الأمة وبقاء كل الأمور على حالها.

# الفصل الرابع

## تحديات عالمية وإقليمية

# من دافوس إلى نيويورك إلى بورت ليجرى!

منذ عام ١٩٧١ والمنتدى الاقتصادى الدولى يعقد مؤتمره السنوى فى مدينة دافوس السياحية السويسرية، وعلى مدى ثلاثين عاما ظل الحال على ذلك بينما يتطور المنتدى وينتقل من حال إلى حال. فحتى مطلع التسعينيات لم يكن هذا التجمع يزيد عن ناد صغير يضم مجموعة ضيقة من كبار التنفيذيين ورؤساء مجالس الإدارات فى الشركات العالمية العابرة للقوميات، تحكم كل عام بعالم بلا حدود تنتقل فيه عناصر الإنتاج من رأس مال وعمل وتنظيم بلا قيود، حتى يتحقق حلم الرأسمالية فى عالم تتحقق فيه أعلى درجات الكفاءة الاقتصادية، وتصل فيها المزايا النسبية للأمم، والأفراد إلى أقصى درجاتها. وكان ذلك حلما بكل المقاييس لأن العالم كله منقسم بين شرق وغرب، ويشتبكون فى نضال مرير يتحتم معه وجود الدول القوية، والأسوار العالية، والتحالفات التى

تصطدم فى حرب باردة لم يكن يمنع سخونتها إلا تطور الأسلحة النووية إلى الدرجة التى جعلت نتيجة الحرب واحدة للمنتصر والمهزوم، وحتى بالنسبة للعالم الثالث الذى لم يكن له الكثير من قوة العالم الأول أو ثرواته، كان بدوره قد حصل على الاستقلال للتو من الدول الاستعمارية، وكانت رموز الدولة تقتضى ما هو أكثر من الأسوار والحواجز. ولكن الحرب الباردة انتهت، وظهر من نهايتها أن تجربة العالم الثالث فى التنمية «المستقلة» (أى القائمة على العزلة عن السوق العالمية) لم تحقق تقدما كبيرا فى انتشاله من الفقر، وكانت التكنولوجيا - على أى حال قد عبرت كل الحدود واقتحمت كل الحواجز، وقفزت فوق كل الأسوار، وكل ذلك بضغطه زر على جهاز للكمبيوتر، أو على الريموت كنترول، أو التليفون النقال أو الجوال، ساعتها ولد منتدى دافوس من جديد، فقد أصبح الحكم حقيقة، وجاءت «العولمة» التى طالما نادى بها المبشرون، وانتصرت الرأسمالية انتصارا باهرا جعل من المشروع، حتى ولو لم يكن ذلك صحيحا، الحديث عن نهاية التاريخ. وتدافع الناس من كل حدب وصوب إلى ذلك المنتجع السويسرى فى أوقات معلومة (من ٣٠ يناير إلى ٤ فبراير من كل عام)، لشاركوا فى أكبر سوق عكاظ عرفته البشرية منذ وقت طويل. وفى الظاهر كانت الأفكار التى تحل مشاكل العالم هى البضاعة التى يعلن عن تداولها فى أوراق المؤتمر، أو السوق، الرسمية، ولكن كان هناك ما هو أكثر بكثير وهو تسويق الشركات، والمنتجات بالدول.

فقد أصبح العالم ساحة واسعة للمنافسة بين الدول من أجل اجتذاب رؤوس الأموال، وثقة شركات التأمين فى سلامتها السياسية والاقتصادية، وبات الحصول على لقب «الأسواق الناشئة» أو «الصاعدة» شرفا تسعى إليه دول حضارات قديمة، وبنفس القدر كان العالم قد أصبح سوقا واسعة تزال فيها الحواجز بعمليات التكامل الإقليمى، وإنشاء منظمة التجارة العالمية ، والاستعداد لتنظيم شئون العالم المالية، وبشكل ما فقد كانت أزمات العالم يتم التعامل معها بمهارة، فالشرق الأوسط كان فى مسار عملية سلام لها صعودها وهبوطها، ولكنها ككل «عملية» تشغل أطرافها عن المواجهات الكبرى، وفى بعض الأحيان كان ضروريا استخدام القوة كما فى البوسنة وكوسوفو، ولكن الهدف فى النهاية كان دخول كل الأطراف المتصارعة السوق العالمية الواسعة. وحتى عندما حدثت الواقعة الكبرى بانهيار الأسواق الآسيوية «الصاعدة» كانت «العولمة» قادرة على التعامل معها بحصافة، ونجاح، كررته بعد ذلك فى أكثر من أزمة مشابهة فى المكسيك وروسيا، وكان النجاح مغريا إلى الدرجة التى بات متوقعا فيها أن ينعقد مؤتمر هذا العام بأكبر عدد من المشاركين من الشركات والدول، خاصة وأن قضايا كثيرة أصبحت مطروحة للتداول بين الأطراف: الدول والشركات، والمجتمع المدنى، والشخصيات العالمية العامة، فالاقتصاد العالمى كان يعانى من تباطؤ، والشرق الأوسط كان يمر بحالة من حالاته المستعصية، كما أن جماعة «ضدالعولمة» جمعت صفوفها فى مؤتمر

مناهض للرأسمالية يعقد فى بورت ليجرى بالبرازيل تحت اسم «المؤتمر الاجتماعى الدولى»، وكما هى العادة يتحدث باسم الفقراء وغير المحظوظين، وآن أوان حرمان بقايا اليسار العالمى من هذا التوكيل، أو هكذا كان ظن جماعة دافوس.

وجاءت أحداث الحادى عشر من سبتمبر الماضى لكى تعلن «عودة التاريخ» من جانب، وتطرح على أهل دافوس أسئلة جديدة من جانب آخر، وتعيد صياغة كل الأسئلة القديمة من جانب ثالث، وكانت أول المتغيرات التى طرأت على المؤتمر أن يتم نقله لأول مرة فى تاريخه من دافوس إلى نيويورك، لإعلان التضامن مع الولايات المتحدة، ومدينة نيويورك فى محنتها، وبلغ عدد المشاركين فى المؤتمر ثلاثة آلاف شخص ينتمون إلى ١٠٦ دولة، ومنهم ٤٠ دولة من الملوك ورؤساء الجمهورية ورؤساء الحكومات، ورؤساء مجالس إدارات أكبر ١٠٠٠ شركة فى العالم، وممثلون لمنظمات دولية، وفنانون وأدباء ورجال دين من كل أديان العالم تقريبا. وربما لا يوجد مكان آخر فى العالم يماثل ما كان جاريا فى فندق وولدروف ستوريا الشهير، والفنادق الملاصقة له، ويمكن للمرء فيه أن يجد إلى جواره فى المصعد جلالة الملك عبدالله، وعندما يخرج منه يقابله بيل جيتس داخلا إليه وهو يتحدث مع رئيسة الفلبين، بينما فى الممشى المقابل يوجد كولين باول وزير الخارجية الأمريكى وهو يهمس بشىء ما لواحد من رجال الدين الذى تعرف من ملابسه أنه لابد من التبيت.

وعلى مدى ستة أيام تداول الجميع فيما هو أكثر من مائتى موضوع تشغل العالم، خاصة على ضوء ما جرى فى مدينة نيويورك منذ شهور. ومن المدهش أن هذا الجمع الذى جاء لإعلان التضامن مع أمريكا، كان هو ذاته الذى عليه أن يبحث فى أسباب المشاعر المضادة للولايات المتحدة فى العالم. وكان عليه بأكبر قدر من التواضع ألا يبحث فقط فى قائمة الأعمال الخاصة به. ولكنه أيضا كان عليه أن يبحث فى قائمة أعمال مؤتمر بورت ليجرى، التى جاء مئات من أنصاره للتظاهر ضد منتدى دافوس، بينما كانت تجرى مظاهر أخرى مؤيدة للمؤتمر من جماعة فالون جونج الدينية الصينية التى تطالب أعضاء المؤتمر بالتدخل لحماية الحقوق المدنية لأعضاء الجماعة فى الصين.

كان المستفيد من ذلك كله هو مدينة نيويورك ذاتها، والتى كانت على استعداد لاستضافة المؤتمر، وكل المؤتمرات والمظاهرات المضادة له فى ذات الوقت، طالما أن ذلك يمثل إنفاقًا فى المدينة التى لاتزال تجاهد لكى تخرج من تحت الأنقاض المادية والنفسية. وكان المستفيد أيضا الدول والشركات التى تريد تسويق نفسها، والشخصيات التى ترغب فى نشر أفكارها حول العالم المعاصر، وقبل ذلك كله، طائفة هائلة من رجال الإعلام الذين وجدوا فرصة هائلة فى هذا التجمع الكبير. قد كان لافتا للنظر أن المملكة العربية السعودية قد أرسلت وفدا من ٧٠ شخصا شمل أمراء ورجال أعمال، وأساتذة جامعات منهم خمس عشرة من النساء الحاصلات على الدكتوراه من الجامعات الأمريكية، وليس فقط لكى يحضروا

أعمال المؤتمر، ويردوا على الحملة العنيفة الواقعة على السعودية، وإنما أيضا لكى ينتشروا بعد ذلك فى كل الولايات الأمريكية لتحقيق نفس الهدف. وبنفس القدر، كان الغياب المصرى لافتا للنظر أيضا، فقد كان معتادا أن يكون الحضور المصرى كثيفا، وشارك الرئيس مبارك أكثر من مرة، ولكن هذا العام لم يحضر أحدمن الوزراء، أو رجال الأعمال، ولولا الحركة المستمرة والمشاركة المحسوسة والمؤثرة، إلى حد كبير للأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، وللدكتور أحمد كمال أبو المجد، والدكتور على السمان، والشيخ فوزى الزفزاف، والأستاذ شفيق جبر، وعدد من شباب رجال الأعمال، لما كان لمصر أى وجود.

وربما يرى البعض أن الأحوال فى مصر ليست على ما يرام، وأنه لا يوجد لديها الكثير مما تسوقه هذه الأيام، خاصة وأن هناك مؤتمرًا للدول المانحة على وشك الانعقاد فى شرم الشيخ ويحتاج تركيزً أعلى المسئولين. ولكن ذلك لم يكن ليغنى عن المشاركة، فقد كان لافتا للنظر أن الأرجنتين لها حضور كثيف فى المؤتمر، وكانت تسوق مواردها الطبيعية ،البشرية، وتقدمها الذى حققته فى السابق، وأسعارها المنخفضة هذه الأيام، والأهم برنامجها للخروج من الأزمة الراهنة، وبعد ذلك ننتقل إلى التفاصيل.

# عودة التاريخ والدولة والأمن

عندما اتخذ المنتدى الاقتصادى الدولى، والمعروف باسم منتدى دافوس، قراره بالانتقال إلى نيويورك، كان معنى ذلك أن أمرا خطيرا - بالمعنى التاريخى - قد حدث. فعندما تحتدم الحرب الباردة وتنتهى، وتنشب حروب فى الخليج والبلقان وجنوب شرق آسيا وتصل إلى مآلها بين منتصر ومهزوم، ويرتفع الاقتصاد العالمى بقوة ويهبط بقسوة، وعندما تنقلب الدنيا رأسا على عقب فى فترات كثيرة خلال العقود الثلاثة من عمر المنتدى، ورغم ذلك يبقى المنتدى فى مكانه فى أحضان جبال الألب السويسرية، ثم ينتقل بعد ذلك إلى مدينة نيويورك بعد أحداث سبتمبر، فإن معنى ذلك أن هذه الأحداث جليلة بكل المقاييس التاريخية ومن الجائز تماما، أنها تتفوق من حيث قيمتها فى تغيير مصير البشر، بأكثر مما سببته أحداث جسام سبقتها، وبالتأكيد سوف تلحقها أيضا. وكان

ذلك هو الإحساس السائد فى قاعات فندق والدروف ستوريا التى شهدت ١٩٦ اجتماعا جرى الإعداد والتجهيز لها من قبل، بالإضافة إلى عدد غير معروف من الاجتماعات التى جرى الإعداد لها من وحى اللحظة، أو نتيجة توافر أحد المشاهير من أمثال بيل كلينتون، وعلى استعداد للنقاش مع من يرغب، ومستعد للدفع، حول الأمور الإنسانية الهامة على عشاء أو شراب.

ولابد أن المشارك من منطقة الشرق الأوسط، مثل كاتب هذه السطور كأن يحس بتلك الفجوة الكبيرة فى الإحساس بقيمة أحداث الحادى عشر من سبتمبر بينه وبين المشاركين الآخرين، سواء كانوا من الولايات المتحدة أو روسيا أو الصين أو حتى الهند. فالقادمون من هذه المناطق المختلفة عرفوا الكثير من المآسى والأحداث التاريخية الكبرى التى راح ضحيتها مئات الألوف من البشر، ومع ذلك بقى كل منها أقل تأثيرا فى المسيرة البشرية من عملية تفجير مركز التجارة العالمى. وبالطبع فإنه حتى القادم من الشرق الأوسط بكل مآسيه التى كانت كلها ماثلة على المؤتمر فى نيويورك فى مطلع فبراير الجارى، يعرف تماما حجم المأساة التى حدثت، ويشعر بالأسف الشديد إزاءها، ولكن النقطة المحددة هنا ليست فى المأساة أو حجم ضحاياها، وإنما فى درجة تأثيرها على معادلة التغيير والاستمرارية فى التطور التاريخى.

وبالنسبة لدارس العلاقات الدولية - مثل كاتب هذه السطور - فقد كانت مشكلته حتى أحداث الحادى عشر من سبتمبر أن

يمسك بتلابيب التغيرات الكبرى التى كانت تجرى فى العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وإذا به يجد بعد عقد واحد فقط أن عليه أن يمسك بتلابيب انقلاب آخر لا يقل أهمية وجذرية عن سابقه، ولذا فإنه ربما لا توجد صفة هناك فى اجتماع هذا الحشد الهائل من قادة العالم فى السياسة والاقتصاد لبحث ما جرى وآثاره، وفى المدينة ذاتها التى كانت رمزا من رموز العصر الذى كان لايزال بازغًا، وبات الآن مغلفا بالتراب والبقايا المتناثرة من مركز التجارة العالمى، وإذا كان يمكن استنتاج ما جرى فى الاجتماعات المختلفة لمنتدى دافوس/ بيويورك، فإنه يمكن تلخيصها فيما يلى:

أولا، أن العولمة ولدت لتبقى وأنها نتاج عملية تاريخية كبرى قفز فيها المنتج التكنولوجى وسبق السياسى والاجتماعى. وبينما يسير المنتج الأول بسرعة الصاروخ، ولا يوجد ما يشير إلى تباطؤ النمو فيه، فإن المنتج الثانى لا يزال بطيئًا، وتغيراته على الأرجح سوف تستغرق وقتا طويلا، لأنه يتأثر بموروثات ثقافية شديدة العمق. ولذا فإن الواجب هو تعميق العولمة لأن فيها الحل لكثير من المشاكل الاقتصادية، ولكن مع معرفة أنها لاتحل كل مشاكل البشر، بل أن هناك بشرا لا يجدون فيها ما يغرى بدور، أو تبنيه.

ثانيا، أن العولمة تحتاج إلى تأمين، وإذا كان «الأمن الدولى» يعنى فى الماضى منع الحروب التى قد تدمر العالم نتيجة الحرب النووية بين الدول العظمى أو الحروب التى تهدد السلم والاستقرار الدوليين، فإن المسألة الآن قد باتت بالغة الخطورة، وتختلف عن

ذلك بشكل عميق وجذرى. فما جرى فى نيويروك لا يوجد فيه دولة بالمعنى المفهوم، وإنما مجموعة من الأفراد ينتمون إلى جنسيات مختلفة تجمعوا فى هامبورج وعواصم أوروبية أخرى، نتيجة أوامر صدرت، وجرى تصميمها من جانب مجموعة أخرى متعددة الجنسيات، انتقلت المجموعة الأولى إلى الولايات المتحدة لكى تختلط بشبكة أخرى وتقوم بالعملية.

وبهذا المعنى فقد خلقت «العولمة» ضدها، وعلى حد تعبير كاتب «النيوزويك» فريد زكريا، فإن «عودة التاريخ» قد باتت مؤكدة، وأن ما زعمه فوكاياما عن نهايته مع نهاية الحرب الباردة وانتهاء الجدل بين الاشتراكية والرأسمالية لصالح الثانية لم يعد له وجود مع تولد القوة المضادة للعولمة. (ملاحظة: لازال فرانسيس فوكاياما مصرا على رأيه، وهو يرى أن حركة «ضد العولمة» ليست تيارا عالميا، وإنما تيارا خاصا بثقافة معينة عاجزة عن التكيف مع الحداثة، ولا يوجد لديها ما تطرحه كبديل للرأسمالية، ومن ثم فإنها لم تستأنف حركة التاريخ بعد!).

ثالثا، أن هناك علامة استفهام كبيرة خاصة بالعالم الإسلامى، وألغازا أكبر منها خاصة بالعالم العربى، ويبدو أن آلة كاملة قد تفرغت لترجمة ما تقوله أجهزة الإعلام العربية، ومناهج التعليم فى الدول الإسلامية، وفى معظم الأوقات، فإن الترجمة لم تكن كاملة، وفى أحيان أخرى جرى الاقتطاع والتشويه فى الكلمات عن قصد أحيانا وعن غير قصد فى أحيان أخرى، وبشكل ما كان هناك جهد

منظم لقطع العلاقة بين «الإرهاب» والفقر مثلا، على أساس أن الإرهابيين لم يأتوا من الدول الفقيرة فى أفريقيا جنوب الصحراء. أو بنجلاديش، وإنما من دول غنية مثل السعودية، أو متوسطة النمو مثل مصر. كما كان هناك جهد منظم لاستبعاد أية جنسية أو ديانات أخرى من عمليات الإرهاب فى العالم، أو حتى لدور الدول الغربية فى إنتاج الإرهابيين الذين قاموا بعمليات الحادى عشر من سبتمبر، حيث عاشوا وتعلموا وتدربوا فيها. كان واضحا أن المراد هو أن يتحمل دين بعينه هو الإسلام، وجماعة بشرية معينة هم العرب، المسئولية، يقومون بهذه العمليات لأسباب متنوعة ليس من بينها موضوع الصراع العربى - الإسرائيلى الذى لو أختفى كلية فلن تختفى معه عمليات الإرهاب، والكراهية للغرب. ومع ذلك كله، فإن هذا الاتجاه لم يكن وحده، وكان هناك اتجاه مناوئ ورافض لهذه النظريات، ولم يأت من العالم العربى وحده، أو القلة القليلة منه التى حضرت ، وإنما من جماعات مسيحية تنتمى إلى مذاهب متنوعة،. وكان واضحا أن «الرسميين» المشاركين لا يقبلون بهذه النظرية المعادية للعرب، والمسلمين، ورغم ذلك ظلت مطروحة بشدة حتى الساعات الأخيرة من الاجتماعات.

ورابعا. ولكن أيا كان موضع العالمين العربى والإسلامى فى العالم المعاصر، فإن تأمين العولمة بات ملحا وهى مسألةسوف تتحمل التكنولوجيا فيهانصيب، كما حدث بالنسبةللإرهاب الخاص بخطف الطائرات خلال السبعينيات عندما تطورت تكنولوجيا كاملة للتعامل مع هذه العمليات من أول البوابات الإلكترونية، وحتى

أجهزة فحص الحقائب ومراقبة الأفراد. ولكن النصيب الأكبر على الأقل فى المدى القصير والمتوسط، سوف يقع على عاتق الدولة التى كان الظن قد ساد أنه قد جرى تقليم أظافرها بفعل تنظيم عمليات كثيرة للتجارة وحركة الأموال بعيدا عن سيطرتها وهيمنتها، وبفعل تدخلات الهيئات الإقليمية والدولية، وأحيانا بفعل القيادة المباشرة لعمليات التكيف الهيكلى من قبل صندوق النقد الدولى. الآن بعد الحادى عشر من سبتمبر فقد أن للدولة أن تعود مرة أخرى إلى الساحة ليس فقط لأنها الأداة الرئيسية للأمن، ولكنها أيضا الأداة الرئيسية للشرعية. والنظام العالمى قد بات فى حاجة ماسة لكليهما، الأمن والشرعية، الأول لأنه لا عولمة بدونه، أو أن العولمة سوف تكون مكلفة للغاية،أو تتعرض من وقت لآخر لنكسات عالية التكلفة، والثانية لأنها بدونها لا يمكن عزل الإرهابيين والمتعاطفين معهم.

# ضد أمريكا.....!

كان على كاتب السطور المشاركة فى أول الحوارات الأربعة التى كان عليه المساهمة فيها فى المنتدى الاقتصادى الدولى، والذى انعقد هذا العام فى مدينة نيويورك لأول مرة، بعيدا عن معقله التاريخى فى مدينة دافوس السويسرية. كان السؤال المطروح على المتحاورين هو كيف شكلت أحداث الحادى عشر من سبتمبر المشاعر المضادة لأمريكا فى العالم؟. ومن ولماذا وأين توجد المصادر الجديدة لكراهية الولايات المتحدة؟. وعلى موائدالإفطار السبع (على كل مائدة عشرة من المشاركين» كان يوجد ممثلون لشركات وشخصيات عامة ومفكرون ووقعت إدارة الحوار على عاتق البروفسير جون كويلش العميد المشارك فى كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفارد الأمريكية، أما تقديم الحوار فقد وقع على عاتق موسيس نابيم رئيس تحرير مجلة الشئون الخارجية الأمريكية، وكاتب هذا المقال.

كان موسيس نابيم قد نشر لتوه مقالا فى عدد فبراير من مجلة الشئون الخارجية تحت عنوان «ضدالامريكانيات، دليل لكراهية العم سام، ويعد أول تأصيل لظاهرة كراهية أمريكا والأمريكيين والأمريكانية أى الدولة والبشر والظاهرة معا. وكان رأى الكاتب أن ظاهرة كراهية أمريكا منتشرة فى العالم، ولو أنها قد لا تعنى بالضرورة استخدام العنف ضدالمصالح الأمريكية والأمريكيين، إلا أنها تشكل المسوغ والحاضنة لهؤلاء الذين يقررون تحويل مشاعرهم إلى نضال كونى. ووجد الرجل للحالة خمسة أنماط نقية، ويعود أولها إلى أسباب سياسية واقتصادية، وكرد فعل لسياسات الولايات المتحدة مثل تأييد إسرائيل والحكومات غيرالديموقراطية فى الشرق الأوسط، وسياستها فى البلقان، ومقاطعتها للعراق وكوبا، وموقفها من بروتوكول كيوتو، والمحكمة الجنائية الدولية الدائمة، وسياساتها فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وثانى الأنماط تاريخى يعود إلى سوابق السياسات الخارجية الأمريكية مثل إطاحتها بحكومة سلفادور الليندى المنتخبة فى شيللى، ،وثالثها له صبغة دينية، فلم تكن صدفة أن آية الله الخمينى كان هو الذى وصف أمريكا بأنها «الشيطان الأعظم»، وهو اعتقاد لا يوجد بين رجال الدين المسلمين فقط، وإنما إيضا بين رجال لاهوت التحرير الكاثوليك والأرثوذكس واليونانيين، وحتى اليهود الأصوليين، وكلهم يدينون الفساد الأخلاقى، والتحلل الاجتماعى، والأمريكى. ورابعها ثقافى حيث تتجسد مقولة الغزو الثقافى لنمط الحياة التجارية والاستهلاكية الأمريكية، مما يهدد أنماط الحياة التقليدية فى

بلدان كثيرة. وخامسها، وآخرها، نفسى، فالمشاعر المضادة لأمريكا يتم تغذيتها عن طريق مشاعر الحسد والتوقعات المحبطة والحنق على ما تفعله الولايات المتحدة، وما لا تفعله، أو تفشل فى فعله، وبقدر ما تغرى أنماط الأمريكية الليبرالية كثيرا من البشر فى العالم، فإن العجز عن الوصول لها فى داخل دولهم يؤدى إلى النقمة والغضب، ويحول الإعجاب إلى نقد والحب إلى كراهية.

كان ذلك هو ما كتبه الرجل، وكان ذلك هو ما قاله تحديدا، فى لقاء الصباح المبكر فى جناح لكسينجتون بفندق ولدروف استوريا حيث كانت تجرى وقائع البحث عن أسباب كراهية أمريكا. وكان المكان (نيويورك» مثيرا للاستغراب حول مناقشة الموضوع بهذه الحدة، فالمنتدى الاقتصادى الدولى انتقل لأول مرة فى تاريخه من موقعه العتيد على جبال الألب، وبثلاثة آلاف مشارك، منهم أربعون يمثلون قادة دول وحكومات، وألف يمثلون الشركات الألف الأكبر فى العالم، وقادة المؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية الكبرى، وعدد هائل من الشخصيات العالمية ذات الوزن الفكرى والدينى. كل هؤلاء جاءوا إلى الولايات المتحدة للتعبير للولايات المتحدة عن تضامنهم معها ومع الضحايا الذين سقطوا فى مركز التجارة العالمى، وبهذا المعنى كان مثيرا للدهشة أن يكون أول مايبحثه هؤلاء هو كراهية العالم لأمريكا، بينما كان واقع الحال يعرب عن حبه لها.

وكانت المسألة، وربما، أكثر تعقيدا من ذلك بكثير، ولعل القادم من المنطقة العربية هو أول من يحس بقضية كراهية العالم لشعب أو أمة بعينها، فالشائع بين العرب أن الشرق والغرب يكرههم لأسباب متنوعة، وكذلك الحال بين المسلمين ومن الممكن بسهولة تطبيق الأنماط الخمسة سابقة الذكر الواردة على أمريكا على العالمين العربى والإسلامى بسهولة، ليس فقط لأنهم خير أمة أخرجت للناس، وإنما أيضا لأنهم قادوا العالم يوما ما، علما وفنا وحضارة، ووصلت جيوشهم إلى جبال البرانس وأسوار فيينا، ولأنهم حكموا الهند، ولأن اتحادهم يمكن أن يقلب التوازن الدولى، وهكذا.

والحقيقة أن القول بأن العالم «يكرهنا» لا يقتصر على الأمريكيين والعرب والمسلمين، بل أنه يمتد للألمان الذين غذى فيهم هتلر والنازية هذا القول بإصرار شديد خلال فترة ما بين الحربين على أساس أن تفوق الجنس الآرى، والصناعة والآداب، والفلسفات، وحتى الموسيقى الألمانية تثير حقد وكراهية الدنيا كلها. وبأشكال أخرى، وصياغات متنوعة، توجد نفس الأقوال، والأنماط، فى روسيا وتركيا والصين واليابان، وبلدان أخرى يجمعها جميعا الشعور بأن العالم يكرهها.. ويحدث ذلك عادة عندما يتوافر عاملان: أولهما عندما تتوافر لحظات للشك وانعدام اليقين فى قدرة الفعل والتأثير والحركة لدى شعب أو أمة فى لحظة تاريخية صعبة، وثانيهما عندما يصعد اليمين المحافظ فى الحياة السياسية. وفى العالم العربى والإسلامى كانت هزيمة يونيو ١٩٦٧،

صعود الأصولية الإسلامية هى أسباب الاعتقاد بالكراهية وهزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية وصعود النازية هما اللذان وقفا وراء الحالة فى ألمانيا، وهكذا. أما فى حالة أمريكا فقد صاحب تفجيرات الحادى عشر من سبتمبر المأساوية التى أفقدت ثقة الولايات المتحدة فى حماية أراضيها لأول مرة من ١٨١٢، وحدث ذلك مع صعود اليمين الأمريكى المحافظ التقليدى إلى قمة الإدارة الأمريكية، ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى تنتاب فيها الولايات المتحدة هذه المشاعر، بل حدثت من قبل، وبشكل أكثر قسوة، عند ظهور بوادر هزيمتها فى فيتنام، وصعود نيكسون إلى السلطة، وانتشار المظاهرات، والمشاعر المضادة للولايات المتحدة فى العالم.

مثل هذه الحالة من المشاعر الكثيفة للإحساس بالعزلة والاضطهاد والعجز، عادة ما تستخدم لتبرير الشلل أو اللجوء إلى سياسات عدوانية غير مبررة عقلانيا ولا تجرى فقط إلا لإثبات الوجود، ودون أسباب استراتيجية مقنعة، ،وفى كثير من الأحيان فإنها تمثل غطاء لاستبعاد الأخلاق، والتأكيد على المعايير المزدوجة فطالما أن العالم يكرهنا كما يقول شعب ما، فإنه فى حل من أن يفعل ما يريد. وفى الحالة الأمريكية على وجه التحديد يبدو الأمر مخيفا نظرًا للطاقات ومصادر القوة الرهيبة التى تمتلكها، والأخطر من ذلك أن تضخيم هذه المشاعر بالإحساس بالكراهية الخارجية يستهدف طمس السياسات الخاطئة،أو السياسات المختلفة عليها بين الولايات المتحدة وشعب وأمم العالم المختلف.

فلو تأملنا مؤشرات التجارة والتعليم والاستثمارات والسياحة والمعلومات والفن والموسيقى، سوف نجد أن أمريكا هى الشريك الأول للعالمين العربى والإسلامى فيها كلها، مما يصعب القول معه بتلك الكرهاية الأزلية، ولكن من المعروف أن كلا العالمين لديهما مشكلة عميقة مع الدولة الأمريكية تتعلق بسياستها المؤيدة لإسرائيل، ومعاييرها المزدوجة بين سلوكها تجاه الدولة العبرية وتجاه الدول العربية مثل ليبيا أو العراق، هنا لدينا خلافات محددة فى السياسة، وإزالتها يؤدى إلى انتهاء المشاعر المضادة للأمريكيين بسببها، ولكن عندما توجد وجهة نظر جماعة أمريكية ترى بتجاهل فحص هذه السياسات، فإنهاتثير بإصرار أن القضية تعود فى جوهرها إلى وجود كراهية أصيلة للأمريكيين. وأن هذه الكراهية سوف تبقى سواء تغيرت السياسات أم لم تتغير.

كان ذلك هو ما قلته، وبعدها دار النقاش مع الإفطار ما بين مؤيد ومعارض كما هى العادة فى هذه الأحوال، وبعد انتهائه غالبنى الشعور أن هناك جماعة أمريكية بعينها تقول لأمريكا وبإصرار وإلحاح، إن العالم كله، وخاصة العرب والمسلمين يكرهونهم بشدة مهما فعلتم لهم، أما نحن وحدنا فنحبكم، وكان هناك عرب ومسلمون وقعوا فى الفخ..!.

# قصة الإنسان وليد الشاطر...!
# روائية المشاعر الذاتية

ربما اختلط على كثير من المصريين اسم وليد الشاطر مع لاعب النادى الإسماعيلى إسلام الشاطر، ولكنهما شخصيتان مختلفتان تماماً، وإن كنا لا نستبعد أبداً إنتماءهما إلى عائلة واحدة انتشرت فروعها بين أرجاء العالم العربى كما هو شائع فى أسماء كثيرة. ومهما كانت البصمة التى سوف يتركها الثانى على الرياضة المصرية، فإن الأول ربما يكون له الفضل فى التأثير على الحضارة الإنسانية كلها، رغم كونه إنساناً عادياً تماماً ولد لأبوين أمريكيين من أصل لبنانى، وبالتالى فإنه يمثل بجلاء ما يصطلح على تسميته بالجيل الثانى من العرب الأمريكيين. هذا الجيل فى العادة يعرف اللغة العربية نطقاً، ولكنه لا يعرفها كتابة، وهو يعرفها ثقافة

بالموسيقى والغناء الذى يسمعه فى البيت، ولكنه لا يعرفها سياسة، على الأقل بالطريقة التى لا نعرفها فى الدول العربية. ولكن هذا الجيل أيضاً يكون أمريكياً تماماً، وفى العادة فإنه يدخل إلى الحياة الأمريكية من أوسع أبوابها، ويحاول الترقى فيها بالعمل والجهد، ومن بين المهن المختلفة اختار وليد الشاطر أن يعمل فى سلك البوليس والشرطة، وكان ممتازاً إلى الدرجة التى جعلته واحداً من الحراس الشخصيين للرئيس الأمريكى چورچ بوش الإبن.

إلى هنا تبدو القصة العادية تماماً لجهاد واجتهاد أسرة عربية مهاجرة إلى الولايات المتحدة، ولا يبدو فيها أثر للحضارة الانسانية، اللهم إلا فى ملمح صغير هو التمثيل للحراك البشرى - الانتقال من لبنان إلى أمريكا - وللحراك الاجتماعى - أو الانتقال من رجل بوليس عادى إلى حراسة الرئيس. ولكن أية قصة عادية تتغير تماماً حسب الظرف التاريخى الذى ولدت فيه والذى عاشت فيه بعد ذلك، وقد كان ميلاد وليد الشاطر وصعوده فى سلم الترقى الأمريكى شهادة على عصر انتقل فيه البشر فى سهولة ويسر بين القارات والأوطان بحثاً عن العيش وحياة أفضل للأبناء. كما كان فى ذلك الوقت شهادة على التقدم الذى حققته الولايات المتحدة فى قدرة الأقليات المختلفة - بما فيها العربية والإسلامية - على الصعود فى سلم المهن المختلفة حتى قمتها. وحتى اليوم السابق على احتفالات الكريسماس، كان ذلك مؤكداً بشكل خاص لأن رجلنا - العربى المسلم - كان هو الذى عليه الذهاب لحماية الرئيس فى مزرعته بولاية تكساس، رغم كل الأحداث التى جرت منذ الحادى

عشر من سبتمبر الماضى وجعلت كل العرب والمسلمين موضع الشك فى العالم الغربى.

ولكن الدنيا كانت قد تغيرت بعد أحداث سبتمبر بشكل يصعب حسبانه على كل فرد من أفراد البشرية، وكان واحداً من تغيراتها الكبرى هو أن الحضارة الإنسانية كلها تعرضت لخسارة بالغة نتيجة الضربات الإرهابية حينما تراجعت القواعد القانونية التى تقوم عليها الحرية الأمريكية التى صارت مثلاً للعالم كله يصبو إليه، ومعها تراجعت قيم قبول الآخر والتسامح معه. وعلى الأرجح أن وليد الشاطر كان من هؤلاء الذين شعروا بغضب شديد لحدوث ما حدث فى سبتمبر بسبب وطنيته الأمريكية، خاصة وقد مرغت بسمعة رجال الأمن الأمريكيين فى الوحل، بل ولم يقل غضبه عندما جرت الشبهات حول قيام عرب بها بسبب أصوله العربية. وما بين هذا الغضب وذاك، فربما كان يتصور أن يستيقظ ذات يوم فإذا بالحادث كله وآثاره يذهب إلى غير رجعة، وشجعه على ذلك أنه رغم كل ما حدث، ورغم أصوله العربية، فقد ظل محتفظاً بوظيفته فى حراسة الرئيس الأمريكى رغم كل ما يذاع من أوضاع جديدة للعرب والمسلمين الأمريكيين بعد الأحداث المروعة.

ولكن الأيام جاءت بكابوس جديد ربما لم يتصوره أبداً وليد الشاطر الذى ذهب إلى مطار بلتيمور قرب واشنطن لكى يلحق بالطائرة المسافرة إلى دالاس رحلة رقم ١١٩١ التابعة لشركة «أمريكان إيرلاينز». ولأنه حارس شخصى للرئيس، ومصرح له

بحمل السلاح، فقد كان عليه أن يملأ استمارة خاصة حتى يدخل إلى الطائرة، وهو ما فعله بالفعل، ولكن عطباً ميكانيكياً ألم بالطائرة مما استدعى نقله إلى طائرة أخرى لم تتوافر فيها الاستمارات الخاصة بالسلاح، فما كان من وليد، بعد الاتفاق مع قائد الطائرة إلا شطب المعلومات الخاصة بالرحلة السابقة واستبدالها بالرحلة الجديدة. إلى هنا فإن القصة كانت عادية تماماً، فقد دخل وليد الطائرة واتخذ مقعده فيها، ولكن بعد قليل جاءته المضيفة، وبعدها الطيار لكى يبلغانه بضرورة النزول من الطائرة، نظراً لشكهم فيه، فهو متوتر، ومعه كتاب عليه حروف عربية تبين بعد ذلك أنه كتاب باللغة الإنجليزية عن رؤية العرب للحروب الصليبية.

تفاصيل الحادث بعد ذلك أوردتها الأنباء بالتفصيل، فوليد المدرب على الهدوء التام لم يكن هو الذى يفقد أعصابه فى موقف كهذا، وعلى الأرجح أنه أبدى قدراً ما من نفاد الصبر وهو مرتبط بموعد لحماية رئيس الجمهورية، خاصة وأن الطيار قد رفض تماماً كل الأساليب التى عرضت عليه للتحقق من شخصيته وعمله فى الخدمة السرية للبيت الأبيض. وكانت النتيجة - على أية حال - هى إجبار رجلنا على النزول من الطائرة؛ وهو ما لم ينه الموضوع، بل ربما شكل بدايته تماماً. فوليد الشاطر الذى لم يزد عن كونه يشكل قصة نجاح لأبوين من أصل عربى وإسلامى لعلها تكون سبباً للمراجعة لأكبر نكسة ألمت بالتقدم الإنسانى عندما تقلصت الحريات العامة بسبب الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن.

والحقيقة أن البداية قد لا تكون مشجعة كثيراً، فعندما طرحت شبكة السى. بى. إس الأمريكية على موقعها على شبكة الإنترنت السؤال عما إذا كانت شركة الطيران محقة فى الذى فعلته مع وليد الشاطر، جاءت الإجابة موافقة بنسبة ٧٨٪ ، وهى نسبة هائلة ومخيبة للآمال، ولكنها أيضاً مربط الفرس فى الموضوع. فلم يكن ممكناً للساسة الأمريكيين أن يمرروا القوانين المقيدة للحريات العامة، والتى تسمح بالمحاكم الاستثنائية لولا التغير الذى جرى لدى الرأى العام، وبات يعلى بمتطلبات الأمن على متطلبات الحرية. وذلك على وجه التحديد هو نكسة الحضارة التى حدثت، ولا يمكن تغييرها ما لم يتغير الرأى العام الأمريكى مرة أخرى فى الاتجاه الصحيح. وهنا تأتى أهمية حالة وليد الشاطر الذى وقفت إلى جانبه الأقليات الإسلامية والأقليات المختلفة الأخرى، ولعلها لم تكن صدفة أن محاميته كانت كريستى لوبيز التى ظهر من إسمها أصولها اللاتينية، وكلاهما بات عليه أن يكسب قضية لا تخص رجل الأمن الذى له أصول عربية وإسلامية، وإنما قضية الحضارة البشرية كلها، وما حققته من تقدم. إنها عملية نضال صعبة، ليس فقط فى ساحة المحاكم ومرافعات المحامين، وإنما هى ساحة المحلفين الذين يشملون كل الرأى العام الأمريكى والعالمى الذى عليه أن يمنع الإرهابيين من تحقيق أهدافهم فى دفع البشرية إلى الوراء.

• • •

# التحديات التى لا يتنبه لها أحد:
# توسيع الاتحاد الأوروبى

مهما قيل عن التغيرات التى أفرزتها أحداث الحادى عشر من سبتمبر على النظام العالمى، فإنه لا ينبغى المبالغة فى درجة «الجدة» فى العلاقات بين الدول. وقد سبق أن تمت الإشارة فى هذا المكان لاستمرار مسيرة «العولمة» التى باتت الإسم الرسمى لمجموع التغيرات التى جرت منذ انتهاء الحرب الباردة، وأن اجتماع مؤتمر منظمة التجارة العالمية فى مدينة الدوحة بقطر، وانعقاد المؤتمر الخاص بقادة دول منظمة «الأبيك» (التعاون الاقتصادى بين دول أسيا والباسفيك)، كانا يشيران إلى أنه مهما جرى فى مركز التجارة العالمى فى مدينة نيويورك، وما جرى بعدها فى أفغانستان لن يوقف المسيرة التاريخية نحو الاندماج الاقتصادى العالمى. وكان ما أظهرته هذه الأحداث، ليس الرجوع عما كان النظام العالمى

سائراً فيه، أو حتى انحرافه عن مساره، وإنما الإشارة إلى درجة التعقيد والتركيب الواردة عليه، ومدى استعداد القوى المضادة للعولمة فى السعى إلى تدميره حتى ولو استخدمت فى ذلك أدوات عالمية بدورها. فربما لم يعد ما يشغل بال «العولمة» فى العالم ليس فقط ما تثيره من أوضاع العلاقة بين الفقر والغنى فى العالم، وإنما ما تثيره من تحديات العلاقات بين كتل من الدول قادرة على الاندماج، ودول أخرى مفككة إن لم تكن هى ذاتها معرضة للانفراط.

هذه النوعية من التحديات الأخيرة سوف تفرض نفسها على مصر والعالم العربى عندما يبدأ فى الأول من يناير ٢٠٠٢ اعتبار «اليورو» العملة المعتمدة فى ١٢ دولة أوروبية، فى أول عملية كبرى وكاسحة للتوحيد المالى لوحدات سياسة مختلفة منذ اتفقت الولايات الأمريكية الثلاث عشرة المكونة للولايات المتحدة الأمريكية فى نهاية القرن الثامن عشر على إقامة بنك مركزى واعتماد عملة موحدة بينها هى الدولار. هذا الحدث الذى يأتى فى موعده تماماً، مهما كانت الأحداث فى نيويورك أو قندهار، مضافاً إليه استئناف عملية توسيع الاتحاد الأوروبى لكى يضم ١٢ دولة جديدة خلال السنوات المقبلة، مع بدء مجموعة منها فى الانضمام فى العام القادم هى بولندا وتشيكيا والمجر وسلوفينيا، لا يدل فقط على أن مسيرة «العولمة» لم تتوقف، أو أن مسيرة الوحدة الأوروبية لم يقف أمامها عائق، وإنما يدل على أن التحديات الجوهرية والبنائية لمصر والعالم العربى لم تتوقف.

ومن المدهش أن الموضوع يكاد لا يوجد له أثر فى الاهتمام العربى الحالى بعد أن سيطرت عليه تماماً أحداث الولايات المتحدة وأفغانستان، وفى أعقابهما أحداث فلسطين والأراضى العربية المحتلة. وقبل ذلك هناك بعض الإشارات إلى مجموعة من التحديات المتولدة عن هذه العملية الأوروبية بالغة الطموح للإندماج داخل القادة الأوروبية، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى. وربما كان أول التحديات، وأهمها على وجه الإطلاق، هو أن هذه التطورات فى توسيع وتعميق الاتحاد الأوروبى، وما يواكبه من دعم لعملية توحيد السياسة الخارجية والدفاعية، سوف يزيد من حالة عدم التوازن الاستراتيجى بين شمال البحر المتوسط وجنوبه.

ولفترة طويلة كان الاعتقاد العربى السائد هو أن الموقع الاستراتيجى للدول العربية فى وسط العالم القديم، وما جاء فيه من ممرات مائية صناعية وطبيعية هامة، وما أضيف له من اكتشافات بترولية، كل ذلك جعل العالم العربى مطمعاً للقوى الخارجية. ولكن عالمنا أيضاً كان من جانب آخر محظوظاً من حيث أن معظم الدول كانت بعيدة جغرافياً عن أراضيه، على الأقل مقارنة بدول أمريكا الوسطى والجنوبية التى كان عليها مجاورة دولة عملاقة سكاناً ومساحة هى الولايات المتحدة الأمريكية، ودول جنوب شرق أسيا التى بات عليها أن تتعامل فرادى مع دولة هائلة الحجم هى الصين، ودول آسيا الوسطى وشرق أوروبا التى كان عليها المعيشة تحت ظل الإمبراطورية الروسية الشاسعة. الآن

أصبح على الدول العربية فرادى أن تتعامل مع كتلة استراتيجية هائلة ممتدة بامتداد قارة بأكملها هى القارة الأوروبية، وعدد سكانها ٥٠٠ مليون نسمة، وناتجها القومى الإجمالى سوف يتعدى عشرة تريليون دولار. إن ذلك يمثل انقلاباً استراتيجياً بكل المعايير، لا يبدو أن أحداً على استعداد لاستيعاب النتائج المترتبة عليه فضلاً عن التنبه له من الأساس.

هذا التحدى الكبير سوف يتفرع عنه بالضرورة مجموعة أخرى من التحديات التى لا يمكن تجاهلها، فعملية التوسع الأوروبية سوف تعنى أن عملية الاهتمام الراهنة بجنوب البحر المتوسط العربى فى معظمه سوف تقل تدريجياً، عندما تضغط الدول الجديدة فى الاتحاد الأوروبى على الموارد المادية والمعنوية للاتحاد. ومن المعروف أن الهيئة الأوروبية، والمشروع الأوربى كله، حرص دوماً على تنمية البلدان والمناطق المنضمة إلى عملية الوحدة الأوروبية، بحيث لا تنقسم أوروبا بين غنى وفقير، وقد حدث بشكل أقام معجزة اقتصادية لم ينتبه لها أحد فى الدول الأوروبية الجنوبية مثل البرتغال واليونان وأسبانيا. والآن بات ضرورياً أن تتوجه هذه الموارد إلى دول أقل بكثير من حيث المستوى الاقتصادى، وعندما يكون متوسط دخل الفرد من الناتج القومى الإجمالى فى بولندا حوالى ٤٠٠٠ دولار، ويقترب هذا المتوسط من ٣٠ ألف دولار فى دول مثل السويد والدانمارك وهولندا، فإن أوروبا تصبح أمام فجوة اقتصادية لابد من سدها. ومن هنا يبدو أن عملية الاهتمام بجنوب البحر المتوسط فيما يسمى بعملية إعلان برشلونة سوف

تبدأ فى مواجهة مصاعب مالية ومعنوية خاصة على ضوء الإحباط المتزايد من نتائج هذه العملية على عملية التنمية السياسة والاقتصادية فى الدول العربية، وحتى فيما يتعلق بعملية السلام العربية - الإسرائيلية التى جاء إعلان برشلونة فى الأصل لمساندتها تعثرت وتوقفت وخرجت من حالة السعى إلى السلام إلى حالة أقرب إلى الحرب.

وإذا كان التوازن الاستراتيجى سوف يزداد اختلالاً على اختلاله، والموارد المادية والمعنوية الموجهة من شمال البحر المتوسط إلى جنوبه سوف تقل، أو على الأقل تتوقف عن الزيادة فى وقت تتزايد فيه المشكلات والمعضلات التى يواجهها العالم العربى، فإن ما تبقى بعد ذلك من القدرة على المنافسة للسلع والبضائع لدول جنوب المتوسط سوف تتآكل هى الأخرى. فالدول التى تنضم حديثاً إلى الإتحاد الأوروبى أقرب إلى دول العالم الثالث متوسطة الدخل منها الدول الصناعية المتقدمة، ورغم أن عمليات إصلاح اقتصادى جراحية قد جرت لها خلال السنوات الأخيرة، وتدفقت استثمارات خارجية هائلة عليها وصلت فى بعض الأحيان إلى ٥٠ مليار دولار كما هو الحال فى بولندا، إلا أن البنية الإنتاجية عامة تقدم سلعاً زراعية وصناعية منافسة لمنتجات دول جنوب البحر المتوسط. هنا فإن التحدى سوف يكون كبيراً للغاية، خاصة وأن دول الجنوب أضاعت وقتاً ثميناً دون الاستفادة من عملية برشلونة فى تحرير التجارة بينها وبين أوروبا، وتأخرت فى معظمها عن تحقيق الهدف الخاص بإقامة منطقة للتجارة الحرة مع حلول عام ٢٠١٠. وفى

حالة مصر على سبيل المثال، والتى استغرق توقيعها على الاتفاق عامين بعد انتهاء المفاوضات، وفشلها حتى الآن فى التصديق على الاتفاقية، فمن المرجح أن يتم تحقيق الهدف قبل عام ٢٠١٥.

ولا يقل أهمية عن وهن القدرة التنافسية العربية فى السوق الأوروبية بعد التوسعات الجديدة، انصراف نظر، وقلة اهتمام، أوروبا بالمشكلات العربية. فقد حرص العالم العربى دوماً على أن يبقى لأوروبا دور على الساحة الشرق أوسطية، حتى لا تتفرد الولايات المتحدة بالمنطقة، مع الإستفادة من التراث الإستعمارى للتعامل مع بعض القضايا مثلما كان الحال مع فرنسا فى لبنان، وإيطاليا فى الصومال. وبالتأكيد كان ولا يزال لأوروبا مصالح استراتيچية فى المنطقة وفى مقدمتها النفط، ولكن هذه المصالح سوف تقل أهميتها النسبية مع قدوم ١٢ دولة محملة بأعباء استراتيچية كبيرة تلقيها على عاتق الاتحاد الذى انضمت له وصارت عضواً كاملاً من أعضائه. ومعنى ذلك أن الوقت والاهتمام المتاح للقضايا العربية سوف يتراجع، وما نشاهده اليوم من جولات شبه أسبوعية من قبل وفود أوروبية متنوعة الأشكال سوف تتناقص.

ولكن المشكلة الأكبر ربما سوف تتعلق بما بقى من اهتمام، فالدول الجديدة فى الاتحاد الأوروبى تأتى له بهوى أمريكى لا شك فيه، وإذا كانت أوروبا التى نعرفها حالياً تكاد تكون منقسمة معنوياً على الأقل بين أصحاب الهوى الأنجلوساكسونى الممتد عبر المحيط الأطلنطى، والهوى اللاتينى الممتد حتى ضفاف البحر الأبيض، فإن الدول الجديدة تأتى إلى الاتحاد وهاجسها الأمنى لا يزال يأتى من

الشرق الروسى، ومن ثم الضمانة الأساسية لها تأتى من حلف الأطلنطى والانضمام إليه، والعلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة. هذه الدول - مع هذا النوع من الهوى - سوف تحمل تحيزاً نحو وجهة النظر الإسرائيلية داخل المؤسسات الأوروبية، خاصة وأنها فى رد فعلها إزاء كل ما كان يجرى فى الفترة السوفيتية صنفت العلاقات العربية السوفيتية - العربية ضمن الأمور التى تنتمى إلى العصور« البائدة». وفى الوقت الذى كانت فيه الدول العربية غارقة فى مشاكلها، وعاجزة عن رؤية ما وراء أكتافها، كانت إسرائيل تحرث الأرض، وتمهد التربة للحظة انضمام هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبى.

**هذه تحديات كبرى وأخطر ما فيها أنها تجرى دون أن يتنبه لها أحد، أو تلقى ما تستحقه من النقاش العام، والمداولة فى المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. ولعل الموضوع كله يحتاج قدراً من الاقتراب الذى يسمح بوضع هذه التحديات فى أحجامها الطبيعية، والبحث فى أوراقنا القديمة والجديدة عما يعين فى التعامل معها، فربما ساعتها سوف نجد أرصدة كثيرة، لا يزال فى مقدورنا استعمالها قبل أن يفوت الأوان. المهم الآن فإن المهمة الأولى هى ألا نضع رؤوسنا فى الرمال كالنعام، وأن نتنبه إلى ما يجرى، فهو ليس بعيداً عنا، وإنما سوف يحدث فى صباح يوم ما.**

• • •

# حدود الخطر القادم من أوروبا..!

الأخطار التى لا يتنبه لها أحد : توسيع الاتحاد الأوروبى» تمت الإشارة إلى مجموعة من التحديات القادمة إلى مصر والعالم العربى، والمتولدة أولاً عن بدء تطبيق «اليورو» كعملة أوروبية للتداول فى ١٢ دولة أوروبية أعضاء فى الاتحاد الأوروبى، وثانياً بدء عملية توسيع الاتحاد اعتباراً من العام القادم لكى يضم ١٢ دولة أخرى إلى أعضائه الـ ١٥ حالياً. وجاء فى المقال أن هذه التحديات والأخطار سوف تظهر فى زيادة الاختلال الإستراتيجى بين دول أوروبا الشمال ودول جنوب البحر المتوسط، وانتقال قدر من الموارد المادية والمعنوية المخصصة لدول الجنوب إلى دول وسط وشرق أوروبا، وزيادة المنافسة أمام السلع والبضائع العربية من قبل السلع والبضائع القادمة من الدول المنضمة إلى الاتحاد والحاصلة على مزايا تفضيلية أكبر بحكم عضويتها، ووجود درجة أقل من التعاطف

مع القضايا العربية بسبب ازدياد عدد الدول البعيدة عن البحر المتوسط، وأخيراً زيادة النفوذ الأمريكى - ومن ثم الإسرائيلى - فى الاتحاد الأوروبى بسبب أن الدول المنضمة حديثاً ذات هوى أمريكى لأسباب أمنية واستراتيچية ورغبتها فى الانضمام إلى حلف الأطلنطى.

سوف نحاول وضع هذه الأخطار فى حجمها، بل سوف تتم محاولة البحث عن الفرص التى تتيحها عمليتا تعميق الاتحاد الأوروبى من خلال «اليورو»، وتوسيعه من خلال انضمام أعضاء جدد. فالحقيقة هى أن الاتحاد الأوروبى لم يكف عن «التعمق» أو «التوسع» منذ قيامه بتوقيع اتفاقية روما فى ٢٢ مارس ١٩٥٧، وبدء تطبيقها مع الأول من يناير ١٩٥٨. فالتجمع الذى بدأ بست دول فقط هى (فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وبلچيكا ولوكسمبرج) أصبح يضم تسع دول عام ١٩٧٢ مع انضمام بريطانيا وأيرلندا والدنمارك، ثم أصبح عشر دول مع انضمام اليونان عام ١٩٨٠، ثم إثنتى عشرة مع انضمام البرتغال وأسبانيا عام ١٩٨٦، وأخيراً ١٥ دولة عام ١٩٩٥ مع انضمام السويد وفنلندا والنمسا. وخلال أربعة عقود ونصف تقريباً انتقل التجمع الأوروبى من مجرد منطقة حرة للتجارة الحرة إلى اتحاد جمركى إلى سوق مشتركة، حتى أصبح له بنك مركزى أوروبى وعملة موحدة وسياسة خارجية ودفاعية مشتركة. هذه التغييرات كلها تعميقاً وتوسيعاً أدت فى الواقع إلى تنامى العلاقات بين أوروبا والعالم العربى، وشمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه إ

اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً كذلك، ولم تؤد إلى تقلص العلاقات رغم زيادة المنافسة داخل الاتحاد الأوروبى ورغم دخول دول بعيدة جغرافيا عن البحر المتوسط. والحقيقة أيضاً أن الدول العربية تتعامل بالفعل مع كتل اقتصادية كبيرة، فإذا كان الاتحاد الأوروبى سوف يضم ٢٧ دولة يبلغ عدد سكانها ٥٠٠ مليون نسمة، ويزيد ناتجها الإجمالى عن ١١ تريليون دولار، فإن ذات الدول تتعامل مع الولايات المتحدة التى تضم ٥٠ ولاية وناتجها الإجمالى يتعدى ١٠ تريليون دولار، ومع الصين التى يزيد عدد سكانها عن المليار، وناتجها عن التريليون، ومساحتها قدر أمريكا الشمالية، وكذلك الحال مع الهند التى تزيد على المليار، مساحتها أشبه بقارة كاملة. معنى ذلك أن القضية ليست عما إذا كان الاتحاد الأوروبى قد زاد قوة أم لا، وإنما القضية هى مدى قدرة الدول العربية على زيادة تواجدها فى الأسواق الاقتصادية والسياسية العالمية. بل أنه من الممكن أن تكون عملية تعميق وتوسيع الاتحاد الأوروبى تمثل فرصة كبيرة للعالم العربى عندما تكون على حدوده الشمالية سوق متسعة ونامية وكلها يزداد اعتمادها على النفط العربى وعلى ما يتيحه العالم العربى من السلع والخدمات، وكل ذلك بعملة جديدة هى «اليورو» تقلل من الاعتماد على عملة دولية وحيدة هى الدولار الأمريكى.

فالحقيقة ثالثاً أن ما يبدو فى العلاقات الدولية وكأنه سلسلة من الأخطار عادة ما تحمل فى طياتها فرصاً كثيرة يمكن إستغلالها وانتهازها. وإذا كانت عملية توسيع وتعميق الاتحاد الأوروبى هى

بشكل أو بآخر إحدى علامات إستمرار ظاهرة العولمة حتى فى ظل الأزمة الدولية الراهنة، فإن عملية برشلونة التى ترمى إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبى و١٢ دولة جنوب البحر المتوسط مع حلول عام ٢٠١٠ هى الأخرى تمثل واحداً من مظاهر العولمة العابرة للقارات والجماعات. ولذا فإن الكرة واقعة بالفعل فى الملعب العربى، والدول العربية بيدها أن تدعم تواجدها فى كل دول الاتحاد القديمة والجديدة من خلال سرعة التوقيع والتصديق على اتفاقيات المشاركة، والأهم من ذلك أن تقوم بخلق علاقات مماثلة مع الدول العربية الأخرى مثلما تم الأتفاق عليه فى أغادير بين مصر والأردن وتونس والمغرب.

والحقيقة رابعاً أنه مهما بدت الصورة داعية للتشاؤم بسبب انضمام دول وسط شرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبى، فإن النظرة الفاحصة ربما تقلل من هذه النظرة، بل أن فيها ما قد يدعو إلى التفاؤل. فالدول الجديدة كانت لها علاقاتها التاريخية مع الدول العربية خلال الفترة السوفيتية، بل أن كثيراً من الصناعات الموجودة فى عدد من الدول العربية مثل مصر وسوريا قامت على العلاقات مع تشيكيا والمجر ورومانيا وغيرها، وربما أمكن بعث هذه الصناعات مرة أخرى من خلال مشاركة جديدة تساهم فيها دول الاتحاد الأوروبى الأكثر تقدماً، ومن خلال برامج تحديث الصناعة بالفعل فى اتفاقيات المشاركة. ولعل هناك الكثير من الإشارات التى تدل على أن دول الأتحاد الأوروبى الجديدة هى الأخرى تريد توسيع أسواقها ما وراء الأسواق المتقدمة فى غرب أوروبا، وبالتالى

فإن لها مصلحة فى توسيع علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية. والعكس بالعكس تماماً حيث أن أسواق هذه الدول قد تكون أقل تنافسية بالنسبة للمنتجات الزراعية والسلع المصنعة ونصف المصنعة عما هو الحال بالنسبة للأسواق الأوروبية المتقدمة. ولكن الانتقال من التشاؤم إلى التفاؤل لا يتم وحده، وعندما يتم من خلال عمل وجهد شاق يؤدى إلى ما هو بديهى، وهو أن تكون الاقتصاديات العربية قوية ونامية بمعدلات كافية، ولديها فائض من السلع والبضائع القابلة للتصدير لأى من الأسواق الأوروبية الغربية أو الشرقية. ولعل هناك مجموعة من الخطوات التى يمكنها أن تعظم من نتائج المشاركة المتوسطية، وتقلل من مضار عملية التعميق والتوسيع الأوروبية. أولها أنه من الضرورى أن يكون هناك نوع من «التفاهم الاستراتيجى» بين الدول الرئيسية فى الشمال والجنوب، فمن المعروف أن حركة التوحيد الأوروبية لم تقف على أكتاف الدول الأوروبية جميعها، بل أنها قامت على أساس من التفاهم الألمانى الفرنسى ومعهم بدرجة تالية إيطاليا، ثم بريطانيا بعد انضمامها. إن هذا التفاهم هو الذى يوفر القدرة والإرادة لتحويل المشروعات المتوسطية الكثيرة إلى واقع، ويقلل من مضار التغيير المقبل فى أوروبا على جنوب البحر المتوسط.

هذا التفاهم يمكنه ثانياً أن يقود إلى تقوية الرابطة الأمنية بين شمال وجنوب البحر المتوسط فى ضوء التطورات العالمية الجديدة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، من خلال التعاون فى

موضوع مكافحة الإرهاب. فمن المعروف أن إعلان برشلونه قد تضمن فى سلته الأولى مسألة مقاومة الإرهاب، ولكن مفهومه كان يقع فى إطار التعاون ما بين الأجهزة البوليسية بين الدول الأعضاء فى عملية المشاركة باعتباره نوعاً من التهديد الأمنى الخفيف Soft security. هذا الموضوع لم يعد ممكناً القبول به بعد الأزمة العالمية المعاصرة، التى جعلت موضوعات الإرهاب من موضوعات الأمن الثقيل أو الصلب hard security، التى تستدعى تعاوناً وثيقاً، وتنسيقاً أمنياً يتناسب مع الخطر الذى يولده على مستقبل دول شمال وجنوب البحر المتوسط.

ويستطيع التفاهم الإستراتيجى ثالثاً أن يقوم بما نجحت الهيئة الأوروبية القيام به بالنسبة لعملية توسيع الاتحاد الأوروبى من حيث تنمية عدد من النعايير التى يتم على أساسها انضمام الدول إلى عملية المشاركة المتوسطية، أو أن يكون من خلالها قابلاً للإستفادة من مزاياها الاقتصادية. ومن هذه المعايير أن تكون الدولة قد قامت بالقدر الكافى من الإصلاحات الاقتصادية التى تؤدى إلى تحقيق النمو الإقتصادى بمعدلات معقولة تتيح للدولة القدرة على التعاون والارتباط الخارجى. وهنا فإن حالة الإحباط السائدة فى الدوائر الأوروبية فيما يخص التنمية السياسية فى دول الجنوب ونتقالها إلى النظام الديموقراطى واحترام حقوق الإنسان لا ينبغى أن يكون واحداً من المحددات لعلاقات أوروبا مع الدول العربية. ويعود ذلك بالأساس إلى أن عمليات التحول السياسى فى المجتمعات هى

مسألة داخليةتماماً وكل ما تستطيع أوروبا فهو تقديم النموذج والخبرة والعوامل المساعدة. ومن هذه المعايير أيضاً ، استعداد الدولة للتعاون مع غيرها من دول الجنوب، ومن المعروف أن أوروبا تشعر بالآثار السلبية لعملية الاختلال فى درجة الإندماج بين شمال البحر المتوسط وجنوبه. وبالتالى فإن التأكيد على إيجابية الدور الذى تقوم به محاولات فتح الأسواق والتعاون فى الجنوب كما هو الحال فى إعلان أغادير ينبغى له أن يكون واحداً من معايير المشاركة. ولكن أعظم ما تستطيع عملية التفاهم الإستراتيجى أن تقوم به خامساً فهو خلق للحوار والتعلم بين شمالى البحر المتوسط وجنوبه. وليس سراً أن أحداث الثانى عشر من سبتمبر قد خلقت حالة من عدم الثقة والشك بين الدول والمجتمعات كذلك، وهنا فإن الحوار ليس ضروريا فقط، ولكنه لا غنى عنه إذا كان مطلوباً خلق علاقات صحية بين الطرفين. ولذا من الضرورى تغيير الأسلوب الذى كانت تتم به الحوارات فى السابق وكان يقوم على إلتقاء رجال الدين فى مناسبات احتفالية يقدم كل طرف أسس التسامح والحوار وقبول الآخر الواردة فى الدين الذى ينتمى إليه. وربما كان الأجدى أن تتم الحوارات بين الجماعات الحاكمة للرأى العام مثل رجال الإعلام والمدرسين والمحامين وقادة الأحزاب السياسية، ولا يتم فيها عرض كل طرف لأسس التواصل فى ثقافته وحضارته، وإنما أيضاً يمكن فيها تعميق الوعى بمؤسسات التقدم والتعاون بين الطرفين. وفى هذا الإطار فإنه يمكن تغيير الصورة الاستعمارية

الإمبريالية الراسخة عن الأوروبيين لدى الجانب العربى، وصورة الإرهابى البدوى المسرف والعاجز عن التنمية الشائعة عن العرب فى أوروبا. وعندما تتغير هذه الصور، فإن تعميق التعاون عبر البحر المتوسط سوف يكون واحداً من نتائج تعميق وتوسيع الاتحاد الأوروبى وليس أول ضحاياه!!.

● ● ●

# عصير ما بعد كوبرنيكس

منذ اللحظة الأولى التى قرر فيها الإنسان الانفصال عن باقى المملكة الحيوانية بالسير على قدمين، كانت هناك نقاط فاصلة فى التاريخ البشرى، مثل النقطة التى نطق عندها كلاماً مفهوماً، واللحظة التى كتب فيها أول الحروف والكلمات حيث بدأ التاريخ المكتوب خلال الخمسة أو الستة آلاف عام التالية. هذه الفترة الأخيرة ممتلئة هى الأخرى باللحظات التى يؤرخ بها، ولكن أكثرها شيوعاً هى تلك التى تفصل بين ما قبل ميلاد المسيح عليه السلام وما بعد ميلاده، وهى الفترة المقدرة بألفى عام وعام. ولكن ربما جاءت أهم النقاط الفاصلة حتى فصلت ما بين التقدم وما قبله من تخلف فى عام ١٥٤٣ بعد الميلاد عندما نشر كتاب نيو كلاس كوير نيكس عالم الفلك البولندى كتابه «عن ثورات القباب السماوية»

التى كشف فيها لأول مرة نظريته عن السماوات، والتى قال فيها أن الأرض لديها دورة يومية حول نفسها، ودورة سنوية حول الشمس.

وكان ذلك انقلاباً وثوة بكل المقاييس، وبالتأكيد لحظة فاصلة ولد بعدها ما نسميه بالعلم الحديث، وبدون تلك الخطوة التى قطعها ذلك الرجل المولود لأب تاجر فى ١٩ فبراير ١٤٧٣ فى تورين قرب نهر الفستولا شرق بولندا، فإنه كان سيستحيل الوصول إلى ما وصلنا إليه الآن من اقتحام للذرة، وغزو للسماوات ولا يدخل فى نطاق التصور أن يكون من حظ البشرية أن تعرف بعد ذلك جاليليو ونيوتن ومورتون وداروين، حتى أينشتين، أو أن تغزو الفضاء، وتعرف الفضائيات التليفزيونية، بما فيها العربية أيضاً. كل ذلك لم يكن ليحدث لولا هذا الاكتشاف المثير أن الأرض ليست ساكنة ثابتة، وإنما تدور حول نفسها، كما أن الشمس والأجرام الأخرى لا تلف حولها، وإنما هى التى تلف حول الشمس وبقية النجوم والأفلاك وفق قوانين يمكن حسابها بعلوم الحساب والهندسة. معنى ذلك أن الأرض، وكذلك الإنسان، ليسا هما مركز الكون، وإنما هما فى قوانين الطبيعة جزء من حركة أفلاك وأجرام أكبر بكثير، ومن يعرف ذلك ويتحرك وفق الإدراك لقوانين الحركة فإنه يصبح قابلاً للتطور والتقدم.

ولم تكن هذه الثورة التى جاء بها كوبر نيكس سهلة على ما اعتاد الإنسان - الأوروبى خاصة - من اعتقاد فى الثبات والثوابت، ولم تكن

الثورة التى جاءت على الثورة إلا محاولة لإخفاء وجه شمس الحقيقة. وكانت عملية الخروج من العصور الوسطى عملية مؤلمة وقاسية كان فيها الكثير من الضحايا العلماء من أمثال جاليليو، بقدر ما كان فيها من إضاعة الوقت وحرمان الإنسان من الفترة التى يعمل فيها على أساس من الحقيقة. ولكن فى النهاية لا يصح إلا الصحيح، وعندما عرف الإنسان الأوروبى، ومعه كثيرون فى العالم الآن، أنه ليس مركز الكون وأنه جزء من أنظمة متغيرة بالغة التعقيد، صار التقدم ممكناً، والعلم مسيطراً. ومن يومها صار مفتاح التقدم معروفاً، عندما يستدعى الإنسان تلك اللحظة الفاصلة التى يعرف فيها أنه ليس مركز الكون، وإنما هو جزء من حركة دائبة ومتغيرة تغير إلى الأبد، وعليه أن يدرك قوانين الحركة ويتكيف مع آدائها واتجاهاتها.

مناسبة هذا الحديث ليست بعيدة، كما أنه ليس مجرد عرض لبداية تاريخ العلم الحديث، وإنما هو محاولة لتأصيل أحوالنا فى مصر والعالم العربى بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر المهولة، ومن بعدها أحداث أفغانستان، وحتى الأحداث الأخيرة الدامية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. فما يبدو علينا من حيرة وتخبط وعجز، يعود فى الحقيقة إلى، أننا لا زلنا نعيش فى عصر ما قبل كوبر نيكس، ونتخيل أنفسنا مركزاً للكون الذى يتحرك حولنا، وعليه أن يتصرف وفق ما نعتقد به من قيم وأصول. ومنذ اللحظة التى حللنا بها ضرب مركز التجارة العالمى على أنه نتيجة المظالم التى وقعت علينا، وفى نفس الوقت لأنه نتيجة مؤامرة أمريكية أو يهودية

علينا أيضاً، كان ذلك إعلاناً بأننا مركز الأحداث التى تلف حول بؤرتنا ووفق ما نراه بما يجب ولا يجب أن يكون.

وبدون الدخول فى الكثير من التفاصيل، فإن فكرة «الخصوصية» الشائعة فى الفكر السياسى العربى، والتى تصمم على أنه لابد وأن يكون لنا طريق خاص للتنمية، وطريق خاص للهوية، وطريق خاص للتحرير، وطريق خاص للعلم حين نصمم فيه على وجود علوم إسلامية وعربية خاصة، كلها تقود إلى العزلة وإلى الثبات وإلى الإنفصال عن الكون فى النهاية. وقد كان ذلك واضحاً منذ نشوب الأزمة العالمية وحتى الآن، حينما كان العالم فى ناحية، وكنا نحن وحدنا على الناحية الأخرى، أو الأقرب إلى الصحة أنه بدا أن حكوماتنا وحدها، وليس دولنا جميعها، هى التى تتحرك مع حركة الأفلاك العالمية الأخرى. وبالتأكيد فإن ذلك حادث الآن مع الغزوة البربرية الإسرائيلية الراهنة فى الأراضى الفلسطينية. فرغم الصراخ العربى العالى ،فإن العالم لم يفعل إلا أن يهزأكتافه. وطالما أن العرب لديهم أقل سجلات الديموقراطية تقدماً، بل ويعتقدون أن هذا النظام فى الحكم يخص الدنيا ولا يخصهم، وطالما أنهم أقل دول الكوكب تحولاً نحو اقتصاد السوق، ويعتقدون على عكس بقية الشعوب أن الاقتصاد الحكومى وحده الذى ينفع رغم فشله على مدى خمسة عقود، فإنه ليس متصورًا أن يأخذ العالم بما يقوله، - أو يصرخ به العرب - بجدية. وطالما أن ما يصدق على الديموقراطية والرأسمالية يصدق أيضاً على التنمية

والتحديث والمعاصرة والتقدم فإن العالم الذى لا يدور حولنا بالتأكيد سوف ينصرف إلى ما هو أكثر أهمية.

ولعل أهم ما نتعلمه من الأزمة الراهنة هو أنه آن الأوان لكى ننتقل جميعاً إلى عصر ما بعد كوبرنيكس، أو نعبر تلك اللحظة الفاصلة، والصعبة والمؤلمة كذلك. ما بين التخلف والتقدم، بأن ندرك أن العالم لا يلف حولنا، وإنما نحن جزء منه ومن حركته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية. وحينما فكرت الجامعة العربية تفكيراً حميداً فى الحوار مع الحضارات الأخرى فإنها باتت تحتاج إلى دعوة المثقفين العرب إلى ما هو أخطر، وهو القيام بهذا الحوار مع العلم تماماً أننا لسنا مركز الكون، وأننا فى تفاعلنا مع الحضارات الأخرى لا نملك كل الحقيقة، وإذا كنا نريد تعليم الآخرين بحقوقنا، فإننا عند الاستماع سوف نكون على استعداد للتعلم أيضاً عن حقوق الآخرين.

وربما قبل الحوار، فإننا نحتاج للمعرفة أكثر مما نعرف، فالهند لم تعد هى ما عرفناه عن نهرو وعن حركة عدم الإنحياز التى لم يعد لها وجود، ولا هى حزب المؤتمر الذى لم يعد موجوداً فى السلطة منذ فترة طويلة، وهى دولة نامية نعم، ولكنها الثانية فى العالم من حيث إنتاج البرمجيات، وهى كذلك لأن الدنيا، وبالذات العالم الغربى، أعطاها المعرفة وكذلك السوق. والصين ليست كما نعرفها بلد شواين لاى، وبالتأكيد فإنها بلد ماوتسى تونج، وهى بلد مختلف تماماً عما ألفناه وعرفناه، بل هى غول اقتصادى هائل

ينظر بعجب إلى حالتنا الاقتصادية فى الوقت الذى يعرف أن مصلحته الرئيسية فى إستمرار نموه بالمعدلات التى بات متعوداً عليها، ولا يتحقق ذلك إلا باستمرار إزدهار الأسواق الأوروبية والأمريكية. وأروبا لم تعد بالتأكيد كما عرفناها، وإذا كانت الصورة الاستعمارية هى الغالبة لدينا، فإن علينا أن نعرف أنه فى يوم الأول من يناير القادم سوف تكون هناك عملة أوروبية واحدة فى ١٢ دولة أوروبية، وبعدها سوف تبدأ عملية انضمام ١٢ دولة إلى الاتحاد الأروبى بحيث يصل عدد أعضائه خلال بضع سنوات إلى ٢٧ دولة ممتدة من تركيا حتى البرتغال، ومن القطب الشمالى حتى البحر المتوسط. ومن يظن أن هؤلاء جميعاً سوف يجلسون فى إنتظار تفكيرنا حول إتفاقية المشاركة، ومتى نقرر تحديث الصناعة المصرية، فإنه لا يزال يعيش فى عصر ما قبل كوبر نيكس، ولا يزال يظن أن الأرض ثابتة، وأن الشمس هى التى تدور حولها.

وبنفس الطريقة، فإننا نحتاج للمعرفة حول روسيا التى انتهت منها الشيوعية والقطبية منذ عقد كامل، وحول أمريكا التى هى قارة كاملة من التعقيدات والأفلاك والأجرام التى هى أكبر من حركة اللوبى الصهيونى الذى نظن أن أمريكا إختصارًا له، وحول أفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا الوسطى وبقية العالم . وباختصار فإن علينا حتى ينجح الحوار، أو التواصل، أو الأهم من كل ذلك التفاعل، أن نعرف الأفلاك التى ندور فيها ولا تدور حولنا

• • •

# متى يتغير العالم؟ وكيف؟

طرحت صفحة «الحوار القومى» السؤال عما إذا كان العالم قد تغير بسبب أحداث الحادى عشر من سبتمبر الماضى فى الولايات المتحدة الأمريكية. وجاءت الإجابات متراوحة ما بين قائل بأن أحوال الدنيا قد انقلبت رأساً على عقب، وقائل يقول أنها بقيت على حالها وأن ما جد فيها لم يزد عن كونه «أداء جديدا فى مسرحية قديمة»، وما بين القائلين، قال ثالث بالتباس وتناقض الصورة. وربما كان الجميع على حق بدرجة أو بأخرى حسب تعريف كل منهم لفكرة «التغيير»، و «تغيير العالم» على وجه الخصوص ، وحسب درجة الاقتراب الكلى أو الجزئى من الأحداث العالمية، وعما إذا كان الناظر قد وقف عند الشجرة أو إمتد البصر إلى الغابة الكثيفة خلفها. والأمر فى هذا المقام لن يختلف كثيراً عما سبق، فنقطة البداية هى التعريف والمقترب، ومن بعدها تأتى

التفاصيل وتركيبات الأوضاع التى هى بالغة التعقيد بالضرورة، والتى زادها تعقيداً أن الأحداث موضع الفحص، وتأثيراته الكبيرة، لا تزال تتكشف فصولها يوماً بعد يوم، وأحياناً ساعة بعد ساعة والحقيقة «الثابتة» الوحيدة فى الكون هى أن كل شئ يتغير، ولم يحدث أبداً أن نزل البشر فى نفس النهر مرتين، لأنه فى كل مرة ينزلون فى مياه جديدة تختلف عن سابقتها التى سبقت من المنبع إلى المصب، ومع تغير أوقات اليوم والفصول تتغير درجات حرارة الماء، ومع دخول وخروج البشر والدواب والصناعة والحياة فى العموم لا تبقى العكارة على حالها، ولا تستمر مكونات الماء النقية كما كانت. وهكذا. ولا يختلف «العالم» عن النهر كثيراً، وبالتأكيد فإنه أكثر تعقيداً وتركيباً لأنه يضم البحار والمحيطات للأنهار، وكثيرًا من النظم الاجتماعية والفيزيقية وحتى النفسية، وكلها تتغير وتتبدل أحوالها بين وقت وآخر. وإذا كان ذلك هو حال الدنيا، فلماذا يكون السؤال عن تغييرها بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وهى التى قانونها الأساسى هو التغيير؟!

ولكن السؤال يبقى مشروعاً تماماً عندما يكون المطروح هو نوع من التغير النوعى أو الكيفى، والذى يرتب تغييراً نوعياً وكيفياً فى السلوك الإنسانى، ويعيد تركيب البيئة الاجتماعية من جديد. وإذا كان النهر يتغير في كل لحظة أمام مجتمع يعيش على أسماكه، وما عليه إلا أن يترقب اللحظة الملائمة فى الفصول ودرجات الحرارة للصيد، فإن الحياة سوف تختلف تماماً إذا ما انفجر بركان فى أعلى النهر، فزادت درجة حرارته إلى الدرجة التى قضت على

السمك.وفى هذه الحالة فإن الصيد سوف يتوقف تماماً، ويصبح على البشر البحث عن مصادر أخرى للبروتين قد تدخلهم فى صراعات مع مجتمعات أخرى، وبالتأكيد فإن الأوضاع الجديدة سوف تدفع إلى أسفل بجماعات من المنتجين، بينما تصعد جماعات أخرى فى المجتمع، وهكذا.

وبهذا المعنى فإن السؤال المطروح ليس عما إذا كانت أحداث الحادى عشر من سبتمبر قد سببت تغيرات فى النظام العالمى، فذلك من طبيعة الأشياء إذا ما كان التغيير لا يتطلب أكثر من تعديلات فى السلوك الراهن يتمشى مع التغيير فى الطقس أو الفصول، وإنما المقصود هو هل ترتب على هذه الأحداث تغييرات نوعية وكيفية ترتبت عليها تغييرات كيفية ونوعية فى سلوكيات البشر والأمم والدول؟. والإجابة المختصرة على ذلك هى بالنفى، فلم تتسبب أحداث الحادى عشر من سبتمبر فى انقلاب شئون العالم، وفى ضوء المثل المضروب فى السابق فإنها لم ترتب تغييراً فى البنية الأنتاجية للعالم، ولكنها من جانب آخر باتت تطلب نوعيات أخرى من أدوات صيد السمك، واستراتيجيات أخرى أكثر حنكة وحصافة مما كان عليه الحال من قبل.

وأسانيد ذلك هى أن العالم لا ينقلب بسهولة، وفى الحقيقة فإن العالم فى العصور الحديثة كان يتغير عندما يتغير بشكل جوهرى واحد من الأعمدة الثلاثة للحضارة الإنسانية وهى: العلم والتكنولوجيا، السوق، الإنسان أو الفرد. وعندما ذاع القول بوجود

«نظام عالمى جديد» فى مطلع تسعينيات القرن المنصرم لتوه، لم يكن ذلك لأن الاتحاد السوفيتى زال، أو لأن الولايات المتحدة إنتصرت فى حرب الخليج، وإنما لأن الثورة الصناعية التكنولوجية الثالثة باتت تؤثر جوهرياً فى أساليب الإنتاج والتوزيع والخدمات، ولأن السوق لم تعد سوقاً محلية قومية، أو حتى إقليمية، وإنما صارت عالمية، ولأن الإنسان بات حاله لا يخص دولته فقط وإنما يخص العالم كله. فما الذى جرى فى هذه الأعمدة الثلاثة حتى نقول أن العالم تغير، فمن المؤكد أن أحوال العالم العلمية والتكنولوجية لم يطرأ عليها تغيير جوهرى، وما حدث هو أن الثورة الصناعية الثالثة تتعمق كل يوم. وإذا كان العالم قد فتح أعينه ذات يوم على هذه الثورة عندما شاهد بيتر أرنت مراسل شبكة سى. إن. إن، العالمية من بغداد أثناء حرب الخليج الثانية، فإن كل شبكات العالم كانت ممثلة فى كل العواصم، ومن كابول ومن بعدها قندهار شهد العالم حرباً كاملة بمآسيها ومخازيها بأكثر مما حدث فى أى وقت مضى

«العولمة» بدورها، والتى قيل أنها تعرضت إلى الاهتزاز والمواجهة والإنكماش، لا يوجد مرة أخرى ما يدل على ذلك، وعلى العكس فقد كان هناك ما يدل على أن الظاهرة باتت أكثر عمقاً من أى وقت مضى. فأولاً ظهر أن العالم لم يكن متحداً من قبل كما اتحد فى مواجهة الإرهاب، فبعد فترة قصيرة كانت هناك ٣٦ دولة على استعداد للمشاركة فى العمل العسكرى ضد قواعد إرهاب «القاعدة» فى أفغانستان، وكانت هناك ٤٤ دولة على استعداد

لتقديم حقوق عسكرية لمرور القوات وتسهيلات لوجستية، أما بقية دول العالم فقد قدمت قدرًا من الطاقة من المساعدة بالمعلومات ومتابعة المصادر المالية للإرهابيين.

وثانياً، وفيما عدا جماعات قليلة فى العالم العربى والإسلامى، فإن شعوب العالم كلها كانت مؤيدة للمقاومة ضد الإرهاب، ولم يكن هناك تفسير لتلك الحالة من التأييد الكبير من قبل دول مثل الصين وروسيا، إلا أن اعتبارات العولمة الجيواقتصادية قد تغلبت على اعتبارات الخصوصية ذات الاعتبارات الجيوبولتيكية. وحتى بالنسبة للجماعات الدينية والقومية والأصولية فى العالم الإسلامى التى حاولت التأكيد من جديد على فكرة «صراع الحضارات»، فقد نجحت فى البداية فى إطلاق عدد من المظاهرات، ولكن بعد أسابيع انتهى كل ذلك واختفى رغم أن الصيحات والمحاولات لم تتوقف.

ورابعاً، كان انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية فى الدوحة ـ (قطر) أهم علامات تعميق العولمة، وكان لهذا الانعقاد أكثر من معنى. فقد انعقد المؤتمر رغم تصاعد الدعوة إلى إلغائه بسبب الظروف العالمية وحالة الحرب فى أفغانستان، وكان ذلك إشارة إلى التصميم على الحفاظ على جوهر التطور العالمى المعاصر. وجاء انعقاد المؤتمر فى عاصمة عربية هى الدوحة، وفى بلد إسلامى يشغل حالياً رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامى، وعلى مسافة ليست بعيدة من موطن ميلاد أسامة بن لادن فى المملكة العربية السعودية المجاورة، لكى يدل على أنه مهما تنوعت الثقافات، فإن اقترابها من العولمة واحد.

ولعله من المدهش للغاية أن ينجح مؤتمر الدوحة فى دولة عربية إسلامية من دول العالم الثالث فى التوصل إلى توافق دولى على البيان الختامى الذى حدد المسار المستقبلى للعولمة التجارية، بينما فشل ذلك تماماً من قبل فى مؤتمر سياتل فى قلب العالم المتقدم. ولا يقل عن ذلك أهمية نجاح المؤتمر فى ضم الصين، أى أكثر من خمس البشرية، إلى منظمة التجارة العالمية، بعد انتظار طال أكثر مما ينبغى. ولا يمكن تفسير ذلك إلا أنه رغم كل شئ، ورغم أحداث الحادى عشر من سبتمبر الدامية، وما أعقبها من أحداث لا تقل دموية عنها فى أفغانستان خاصة، فإن مسيرة العولمة بقيت على حالها، بل وتعمقت أكثر مما كانت عليه من قبل، خاصة بين الدول والأمم التى كانت ضالعة فيها بالفعل من خلال الإنتاج والإستهلاك والتطور التكنولوجى.

بقى الإنسان وحده من بين أعمدة التغيير الثلاثة الذى تعرض هو وحضارته إلى نكسة كبيرة نتيجة أحداث كبيرة نتيجة أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فمسيرة التكنولوجيا والعولمة أعطته فضاء متزايداً، ومساحات تتسع كل يوم، لممارسة الحريات الأساسية. فلم يحدث فى التاريخ البشرى كله أن زادت حريات الإنسان فى التعبير والمشاركة والسفر والإنتقال، كما حدث خلال السنوات العشر الأخيرة. ولم يحدث أن أصبحت الجرائم ضد الإنسانية مدانة كما كان الحال قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر، بل أن تشكيل المحكمة الجنائية الدولية الدائمة جاء بمثابة أكبر قفزة هائلة للبشرية لا يدانيها من حيث الأهمية إلا إلغاء

العبودية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. كل ذلك تعرض لنكسة كبيرة، ومن ناحية ارتفع الحياء عن الطغاة والمستبدين، وبات الطريق مفتوحاً لمزيد من القهر لمواطنيهم طالما يقومون بدورهم فى مقاومة الإرهاب، ومن ناحية ثانية فإن مخالفات القانون الدولى الخاص بقواعد الحروب ومعاملة المدنيين وغير المقاتلين أثناء المعارك، زادت زيادة هائلة خلال فترة ما بعد الأحداث. ومن ناحية ثالثة، فإن صدور القوانين الأمريكية الجديدة الخاصة بالمحاكم العسكرية، وإجراءات المراقبة والتنصت وغيرها، وكلها موجهة لجماعات عرقية ودينية بعينها، مثل نكسة كبيرة لمسيرة حقوق الإنسان فى دولة رائدة فيها خلال العقد الأخير.

هذه النكسة الحضارية جاءت نتيجة أحداث الحادى عشر من سبتمبر التى أعادت قيم الخوف والأمن وجعلتها فوق قيم التقدم، واتساع مساحات الاختيار أمام الإنسان فى العالم. ولكن هذه النكسة بدورها ليست نهائية، وعلى الأرجح أنها سوف تتراجع خلال فترة ليست طويلة، بفعل قدرة الثورة التكنولوجية على عبور الفجوة ما بين الوقاية ضد الإرهاب، وحريات الأفراد فى الانتقال وممارسة حرياتهم العامة، وبفعل العولمة ذاتها التى سوف تتيح حلاً عالمياً للتعامل مع القضية المستعصية. وهكذا فإن المرجح هو أن الإتجاه الذى بدأ بعد انتهاء الحرب الباردة، وقلب الدنيا رأساً على عقب، سوف يستمر ويتعمق، ومن يعش سوف يرى كثيرًا.

• • •

# المحتويات

| رقم الايداع ١٤٣٩٨ / ٢٠٠٢ |
| --- |
| الترقيم الدولى I.S.B.N. 977-01-8035-1 |

مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر




لقد أدركنا منذ البداية
أن تكوين ثقافة المجتمع
تبدأ بتأصيل عادة
القراءة، وحب المعرفة، وأن
المعرفة وسيلتها الأساسية
هى الكتاب، وأن الحق في
القراءة يماثل تماماً الحق
فى التعليم والحق فى
الصحة.. بل الحق فى
الحياة نفسها.

سوزان مبارك

السعر ٢٠٠ قرش